مسارات متشابكة:
إدارة الصراعات الداخلية المعقدة في الشرق الأوسط

OxfordResearchGroup
building bridges for global security

المركز الإقليمي للدراسات الإستراتيجية – القاهرة
THE REGIONAL CENTER FOR STRATEGIC STUDIES – CAIRO
RCSS

المركز الإقليمي للدراسات الإستراتيجية بالقاهرة - مجموعة أكسفورد للأبحاث

مسارات متشابكة:
إدارة الصراعات الداخلية المعقدة في الشرق الأوسط

OxfordResearchGroup
building bridges for global security

المركز الإقليمي للدراسات الإستراتيجية – القاهرة
THE REGIONAL CENTER FOR STRATEGIC STUDIES – CAIRO
RCSS

صدر في القاهرة، ديسمبر ٢٠١٥

مسارات متشابكة:
إدارة الصراعات الداخلية المعقدة في الشرق الأوسط

الهيئة العلمية

د.عبد المنعم سعيد
مدير المركز الإقليمي للدراسات
الاستراتيجية بالقاهرة

جابرييل ريفكيند
مدير برنامج الشرق الأوسط
بمجموعة أكسفورد للأبحاث

الإشراف الأكاديمي

د.محمد عزالعرب
باحث أول مشارك بالمركز الإقليمي
للدراسات الاستراتيجية بالقاهرة

سارة حسن
منسق برنامج الشرق الأوسط
في مجموعة أكسفورد للأبحاث

تحرير: محمد عبدالله يونس
مادة توثيقية: أحمد زكريا الباسوسي
مراجعة لغوية: محمد الخطيب
تصميم وإخراج: رانيا حواس

المركز الإقليمي للدراسات الإستراتيجية – القاهرة
THE REGIONAL CENTER FOR STRATEGIC STUDIES – CAIRO
RCSS

المركز الإقليمي للدراسات الإستراتيجية بالقاهرة

مركز تفكير إقليمي مستقل مقره القاهرة، تأسس عام ٢٠١٢، يهتم بمتابعة وتحليل وتقدير التطورات على ساحة جيواستراتيجية واسعة، تضم كافة الدول العربية، والأطراف الإقليمية المجاورة لها، أو المتداخلة معها، والمساحات المائية المحيطة بها، إضافة إلى الأطراف الدولية الرئيسية ذات المصالح أو الاهتمام بشئون الإقليم.

العنوان: ٦ شارع إبن أرحب – شارع النيل بجوار كوبري الجامعة – الدور ١٣ • الرمز البريدي: ١٢٣١١
البريد الإلكتروني: assessments@rcssmideast.org
الهاتف: ٣٥٦٩٩٩٢٠ (٢٠٢+) • الفاكس: ٣٥٦٩٩٩٢٢ (٢٠٢+)

OxfordResearchGroup
building bridges for global security

Oxford Research Group

The Oxford Research Group (ORG) is an independent peace and security think-and-action-tank that has been influential for over 30 years in pioneering the idea of sustainable approaches to security as an alternative to violent global confrontation, through original research, wide-ranging dialogue, and practical policy recommendations.

Development House
56-64 Leonard Street
London EC2A 4LT
T +44 (0)20 7549 0298
F +44 (0)20 7681 1668

قائمة المحتويات (*)

تقديم ..... **ص ١**

تحولات الصراعات الداخلية بعد الثورات في الشرق الأوسط ..... **ص ٥**
د. محمد عز العرب

تحولات الصراع الداخلي المسلح في سوريا **ص٢٥**
د. محمد مجاهد الزيات

مسارات الصراعات الداخلية في اليمن **ص٤٣**
د. حمود ناصر القدمي

أبعاد وجهود تسوية الصراع الليبي من منظور حساسية النزاعات ..... **ص ٦١**
د. خالد حنفي علي

أدوار المبعوثين الدوليين في الأزمات الإقليمية بالشرق الأوسط ..... **ص ٨٥**
وحدة العلاقات الإقليمية بالمركز الإقليمي للدراسات الاستراتيجية بالقاهرة

سياسات الوساطة لوقف إطلاق النار في الصراعات الداخلية **ص٨٩**
نيتا ياواناراجا

* الآراء الواردة في الأوراق البحثية تعبر عن آراء كاتبيها ولا تعبر بأي شكل عن آراء المركز الإقليمي للدراسات الإستراتيجية و مجموعة أكسفورد للأبحاث.

تقـديم

تواجـه إدارة الصراعـات الداخليـة فـي منطقـة الشـرق الأوسـط إشـكاليات متعـددة تتعلـق بالتحـولات الجوهريـة فـي طبيعـة وكثافـة هـذه الصراعـات عقـب الثـورات العربيـة، إذ تآكلـت الحـدود الفاصلـة بيـن الأبعـاد الداخليـة والإقليميـة والدوليـة للصراعـات الداخليـة مـع صعـود تأثيـر القـوي الإقليميـة والدوليـة فـي مسـارات الصراعـات الداخليـة ممـا أدي لإضفـاء المزيـد مـن التعقيـد عليهـا والتشـابك علـى مصالـح الأطـراف ممـا يؤثـر علـى مسـارات التسـوية.

على مستوي آخر باتت الفواعل المسلحة من غير الدول المنخرطة في الصراعات الداخلية تستهدف توسيع نطاق الصراع إقليمياً ونقل آثاره لدول الجوار على غرار توسع تنظيم داعش في العراق وسوريا وقيامه بنشر وكلاء وفروع للتنظيم في ليبيا واليمن وشبه جزيرة سيناء في مصر فضلاً عن اتجاه تنظيمات إرهابية أخري مثل جبهة النصرة للتحصن بالمناطق الحدودية مع دول الجوار ولبنان تحديداً لتوسيع ساحة المواجهات مع نظام الأسد والتصدي لمشاركة حزب اللّه اللبناني في العمليات العسكرية.

ولا ينفصل ذلك عن انتشار أنماط "الصراعات الاندماجية" في منطقة الشرق الأوسط نتيجة التداخل بين بؤر الصراعات الداخلية جغرافياً وسياسياً مما يزيد من تعقيد عمليات التسوية، إذ أن الصراع الطائفي في العراق قد تداخل مع الصراع العسكري بين الدولة وتنظيم داعش في المناطق السنية مما مهد لتوسع التنظيم في المحافظات السنية، ذات الأمر ينطبق على صراعات السلطة في دول الثورات العربية التي تحولت لصراعات مسلحة عقب إخفاق التيارات الإسلامية في الحفاظ على الهيمنة السياسية وتغيير "هوية المجتمع".

وعلى مستوي تأثير التفاعلات الإقليمية على تطور الصراعات الداخلية في منطقة الشرق الأوسط فإن التحولات الهيكلية التي يشهدها الإقليم منذ الثورات العربية قد أدت لترسخ حالة انعدام اليقين وعدم الاستقرار السياسي والأمني فضلاً عن التغير الدائم والافتقاد لمرتكزات الثبات والاتزان، إذ أن المسار العام للتحولات الإقليمية أضحي يتسم بالسيولة المطلقة والافتقاد لـ"نقاط ارتكاز تكفل استعادة الاستقرار"، بما يجعل مسار تلك التحولات دائرياً يعيد إنتاج الأزمات التي أفرزتها الثورات العربية، وفي القلب منها أزمات الدولة، والمجتمع، والنظام الإقليمي التي باتت تتعرض لتهديدات حيوية تكاد تعصف بما تبقى من ثوابت لم تطالها موجات التغيير على مدار الأعوام الماضية.

ويرتبط ذلك بتمدد التحولات الهيكلية عبر الحدود بين دول الإقليم وانتشارها إقليمياً بصورة غير مسبوقة، حيث أن تصدع أبنية الدول على سبيل المثال وإخفاقها في أداء وظائفها الأساسية لم يعد قاصراً على دولة بعينها وإنما تحول لظاهرة إقليمية عابرة للحدود وكذلك الحال فيما يتعلق بصعود الفاعلين من دون الدول وسعيهم لملأ الفراغ الناجم عن ضعف وتفكك دول عديدة بالإقليم على غرار التكوينات المجتمعية التقليدية والدوائر الأولية للانتماء مثل القبائل والجماعات الطائفية والمذهبية التي باتت تؤدي أدوراً مركزية عابرة للحدود.

ومن غير المتوقع في الأمد القريب أن تتم تسوية الصراعات الأهلية الأكثر احتداماً في الإقليم بداية من سوريا مروراً بالعراق واليمن وانتهاءً بليبيا في ظل استمرار المحفزات الداعمة لاستمرارها على الرغم من الإنهاك المتبادل واستنزاف القوي الذي أصاب أطرافها وعدم قدرة أي منها على تحقيق انتصار حاسم وإنهاء وجود الطرف الآخر، ولا ينفصل ذلك عن تعزز الانقسامات الداخلية والدويلات الافتراضية وتداعي سيطرة بعض الدول على أقاليمها وصعود سطوة الفاعلين المسلحين من غير الدول.

ويمكن تفسير تعثر تسوية الصراعات الداخلية في المنطقة العربية بتكون شبكات مصالح واسعة النطاق في إطار الصراعات الداخلية لديها مصالح مباشرة في استمرار الصراعات الداخلية، ولم تعد أطراف هذه الشبكات قاصرة علي تنظيمات الجريمة المنظمة العابرة للحدود وإنما باتت تشمل أطراف متعددة مثل الجماعات الإرهابية والعشائر والقبائل الحدودية والميليشيات المسلحة، وبعض الدول المنتفعة من التجارة غير الشرعية، حيث تكونت شبكات إقليمية للتهريب مثل شبكات تهريب السلاح والنفط والمخدرات والآثار والبشر التي تحقق مكاسب طائلة من استمرار الصراعات الداخلية، وهو ما يؤدي لعرقلة تسوية الصراعات الأهلية بسبب تسببها في تحقيق مكاسب ضخمة لشبكات المصالح سالفة الذكر.

وفي هذا السياق عقد المركز الإقليمي للدراسات الإستراتيجية بالتعاون مع مجموعة أكسفورد للأبحاث حلقة نقاشية بعنوان "مسارات متشابكة: إدارة الصراعات الداخلية المعقدة في الشرق الأوسط" في ٢٥ و٢٦ مايو ٢٠١٥، حيث ركزت هذه الورشة على الإجابة على عدة تساؤلات أهمها هي الأبعاد الجديدة للصراعات الداخلية المسلحة في المنطقة العربية؟ وما هي أكثر المحددات تأثيرا في استمرارها؟ وكيف تُدار هذه الصراعات الداخلية المسلحة في مرحلة ما بعد الثورات؟ وكيف يمكن تقييم جهود القوى الإقليمية والدولية والمؤسسات الأممية والإقليمية الرسمية في إدارة الحوار بين الأطراف المتصارعة والوصول إلى المصالحة؟ وما هي حدود تأثير الفواعل غير الرسمية سواء داخليا أو خارجيا؟ وما هي آليات التعامل مع الصراعات الداخلية للتقليل من فداحة تأثيراتها والتحول نحو بناء السلم والمصالحة الوطنية وفقا للخبرات الدولية المتعارف عليها؟

ولقد شارك في فعاليات ورشة العمل كل من د.عبدالمنعم سعيد مدير المركز الإقليمي للدراسات الاستراتيجية بالقاهرة، وأ. جابرييل ريفكيند مدير برنامج الشرق الأوسط بمجموعة أكسفورد للأبحاث، ود. محمد عز العرب الخبير بمركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، وأ.عبدالحليم محجوب وكيل مجلس الدفاع الوطني سابقاً، ود. محمد مجاهد الزيات مستشار المركز الإقليمي للدراسات الاستراتيجية بالقاهرة، وأوليفر رامزبوثم أستاذ حل النزاعات بجامعة برادفورد، والسفير د. هاني خلاف سفير مصر السابق في ليبيا، ود.خالد حنفي، الخبير في الشئون الأفريقية بمجلة السياسة الدولية، والسفير د.يوسف الشرقاوي سفير مصر في اليمن، ود.حمود القدمي الخبير في الشئون اليمنية، ونيتا ياواناراجا رئيس برنامج أمانة الكومنولث للمساعي الحميدة، وأ.د.محمد شوقي عبدالعال أستاذ العلوم السياسية بجامعة القاهرة، والسفير زيد الصبان مدير إدارة أفريقيا والتعاون العربي الإفريقي بجامعة الدول العربية، وأ.سارة حسن، مديرة برنامج الشرق الأوسط في مجموعة أكسفورد للأبحاث.

ويتضمن هذا الكتاب الأوراق البحثية المقدمة من جانب الخبراء والباحثين خلال ورشة العمل سالفة الذكر، والتي يتصدرها الورقة البحثية المقدمة من د.محمد عز العرب الخبير بمركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية بعنوان "تحولات الصراعات الداخلية بعد الثورات في الشرق الأوسط" حيث تتناول هذه الورقة تحليلاً لمسارات الصراعات الداخلية في منطقة الشرق الأوسط من حيث نشأة هذه الصراعات وأطرافها المركزية الداخلية والإقليمية والدولية وقضايا الصراعات وتداعياتها، ثم تحلل الورقة أنماط الصراعات الداخلية في الإقليم والتحولات المركزية في خصائصها والآليات المطروحة واقعياً لتسويتها.

وركـزت الورقـة البحثيـة المقدمـة مـن د.محمـد مجاهـد الزيـات، مستشـار المركـز الإقليمـي للدراسـات الاسـتراتيجية بالقاهـرة علـى "تحـولات الصـراع الداخلـي المسـلح فـي سـوريا"، حيـث تسـتعرض تطـورات المشـهد السياسـي السـوري و الواقـع الميدانـي العسـكري فـي سـوريا وكيـف نشـأت اقتصـادات الحـرب فـي سـوريا وتوزيـع المنافـع بيـن أطـراف الصـراع وأخيـراً المواقـف الإقليميـة والدوليـة مـن الصـراع الداخلـي فـي سـوريا والمسـارات المحتملـة لتطـور الصـراع واحتمـالات التوصـل لتسـوية نهائيـة.

أمـا الورقـة البحثيـة المقدمـة مـن د.حمـود ناصـر القدمـي، الخبيـر فـي الشـئون اليمنيـة فقـد تناولـت "مسـارات الصراعـات الداخليـة فـي اليمـن" ورصـد الباحـث تطـور الصـراع اليمنـي مـن خـلال مرحلتيـن هما مرحلـة الصـراع السياسـي ثـم مرحلـة الصـراع المسـلح، واسـتعرضت الورقـة البحثيـة الأدوار الإقليميـة والدوليـة فـي الصـراع اليمنـي والعوامـل التـي أدت لفشـل التسـوية وتداعيـات إخفـاق المفاوضـات وجهـود الوسـاطة والسـيناريوهات المحتملـة للصـراع اليمنـي.

وتناولـت ورقـة د.خالـد حنفـي علـى، الخبيـر فـي الشـئون الأفريقيـة بمجلـة السياسـة الدوليـة موضـوع "أبعـاد وجهـود تسـوية الصـراع الليبـي مـن منظـور حساسـية النزاعـات"، إذ تعرضـت الورقـة البحثيـة لمدخل حساسـية الصـراع وكيفيـة تطبيقـه علـى الحالـة الليبيـة وتطـورات الصـراع الليبيـة والأطـراف الأساسـية المنخرطـة فـي الصـراع والاتجاهـات الرئيسـية والقضايـا الحاكمـة للصـراع والتدخـلات الإقليميـة والدوليـة وأخيـراً جهـود الوسـاطة والتسـوية فـي الصـراع الليبـي والمعوقـات التـي تعترضهـا.

وفـي ذات السـياق قدمـت وحـدة العلاقـات الإقليميـة بالمركـز الإقليمـي للدراسـات الاسـتراتيجية بالقاهـرة تقديـراً حـول "أدوار المبعوثيـن الدولييـن فـي الأزمـات الإقليميـة بالشـرق الأوسـط"، حيـث تنـاول مؤشـرات تصاعـد أدوار المبعوثيـن الدولييـن فـي الصراعـات الداخليـة فـي منطقـة الشـرق الأوسـط والمهام الرئيسـية التـي يقـوم بهـا المبعوثيـن الدولييـن للإسـهام فـي تسـوية الصراعـات الداخليـة والعوائـق التـي تعتـرض فاعليـة أدوارهـم والمحفـزات التـي قـد تـؤدي لتفعيـل دورهـم فـي الوسـاطة بيـن أطـراف الصراعـات الداخليـة فـي الشـرق الأوسـط.

وتختتـم الدراسـة بالورقـة البحثيـة المقدمـة مـن جانـب نيتـا ياواناراجـا رئيسـة برنامـج المسـاعي الحميـدة بأمانـة الكومنولـث والخبيـرة بقسـم دراسـات الحـروب بجامعـة كينجزكولـدج فـي لنـدن، حيـث تركـز الورقـة علـى "سياسـات الوسـاطة لوقـف إطـلاق النـار فـي الصراعـات الداخليـة"، وتركز علـى تحديـد الأطراف المسـتفيدة مـن وقـف إطـلاق النـار وتأثيـر توقيـت إجـراءات التهدئـة العسـكرية علـى إمكانيـة اسـتمرارية وقـف إطـلاق النـار، ومشـروطيات تحويـل التهدئـة إلـى تسـوية سـلمية مسـتدامة للصراعـات الداخليـة.

1

تحولات الصراعات الداخلية المسلحة بعد الثورات في الشرق الأوسط

د. محمد عز العرب

خبير بمركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية

تُمثل الصراعات الداخلية المسلحة العربية إحدى الظواهر الرئيسية المزمنة في الشرق الأوسط، والتي تزايدت حدتها بعد الحراك الثوري في بدايات العام ٢٠١١، إذ إن الصراعات ترث الثورات، وهو ما بدا جليًا في حالات ليبيا واليمن وسوريا والعراق، فضلا عن استمرارها في الجزائر والسودان والصومال، ودول أخرى بمستويات أقل حدة مثل مصر وتونس. وعلى الرغم من أن الصراعات المسلحة داخل الدولة كانت دائماً ظاهرة واسعة النطاق، منذ حصول الدول العربية على استقلالها في عقدي الخمسينيات والستينيات من القرن الماضي، فإنها اتخذت أبعادًا جديدة خلال السنوات الخمس الماضية، ارتبطت بطبيعة الظاهرة وسيولة المرحلة.

ارتبطت الصراعات الداخلية بدرجات حادة من التعارض أو التناقض أو الخلاف بين أطرافها على مستويات مختلفة، تتصل بطبيعة القضايا أو القيم المتنازع عليها، وموازين القوة العسكرية بين أطرافها، وطبيعة مسرح العمليات الذي يدور الصراع فيه، ومواقف الأطراف الثالثة "الإقليمية والدولية" تجاه الصراع، إضافةً إلى أهداف كل طرف من استخدام القوة المسلحة، وتصوراته للعائد الذي يستهدف أو يمكنه الحصول عليه مقابل الخسائر التي سيتكبدها من جراء الصراع المسلح.

وقادت تلك العوامل إلى التعقيد والتداخل في أبعاد الصراعات الداخلية المسلحة العربية وقضاياها وأطرافها، مما يؤدي لاستعصاء أغلب هذه الصراعات على جهود التسوية، لا سيما في ظل تصاعد التدخلات الدولية والإقليمية، وانخراط أطراف إقليمية ذات مصالح متعارضة في أغلب هذه الصراعات، مما يؤدي لاتساع نطاقها من مجرد صراعات داخلية تنتج عن

الانقسامات المجتمعية إلى بؤر للأزمات الإقليمية في ظل تصدع الدول موضع الصراع، وتفككها إلى دويلات متناحرة، وشيوع النزعات الانفصالية، وتصاعد دور الفاعلين المسلحين من غير الدول.

فالصراعات الداخلية المسلحة العربية كانت تخلق دائمًا مشكلات أمنية مزمنة لبعض الدول العربية، فيما يتصل باستقرارها السياسي الداخلي، في فترات زمنية سابقة[1]، لكنها بدأت تؤثر على بقائها كدول مركزية موحدة ذات حدود مسيطر عليها وسيادة لا يمكن تجاوزها، غير أن المعادلة الصراعية تغيرت بحيث صارت الدول تواجه معضلات متزامنة، ومنها حدود سائلة لا مركزية، وهياكل موازية، وسيادة متعددة[2] .

في هذا السياق، تُناقش هذه الدراسة القضايا الرئيسية المتصلة بالصراعات الداخلية المسلحة في الشرق الأوسط، والتي تتمثل في خريطة أبرز تلك الصراعات، والتحولات الجديدة في طبيعتها من حيث أطرافها المباشرة وغير المباشرة، وقضاياها، وحدتها، وتحديد أنماطها، وتداعياتها، وآليات إنهائها، والتعامل معها.

خريطة الصراعات الداخلية في الشرق الأوسط

وفقًا لتقرير معهد هايدلبرج الدولي لأبحاث الصراع لعام ٢٠١٤، يبلغ إجمالي عدد الصراعات في منطقة الشرق الأوسط ٧١ صراعًا، ينتمي أغلبها إلى فئة "الصراعات داخل الدولة".. وقد شكلت الصراعات المرتبطة بقضايا الأيديولوجيا وطبيعة توجهات النظام السياسي مصدر ثلثي الصراعات المتولدة داخل الإقليم؛ إذ مثلت هذه الصراعات عشرة صراعات من بين ١٢ صراعًا هي الأعنف في الإقليم، وهو ما يرتبط بشكل أساسي بتبعات الزلزال الثوري.

وفي هذا الإطار تتمثل أهم الصراعات المسلحة العنيفة الدائرة في منطقة الشرق الأوسط فيما يلي:

جدول (١) أبرز الصراعات الداخلية في منطقة الشرق الأوسط

الصراعات الإقليمية	نشأة الصراع	أطراف الصراع	الأطراف الإقليمية	قضايا الصراع	تداعيات الصراع	مآلات الصراع
الصراع في سوريا	الحراك الاحتجاجي عقب الثورات العربية	نظام الأسد– فصائل المعارضة– داعش– وحدات حماية الشعب الكردي	إيران - حزب اللّه قطر– المملكة العربية السعودية - تركيا	شرعية نظام الأسد– تشكيل حكومة وحدة وطنية - تقاسم الثروة - الحكم الذاتي للأقاليم الأقليات	انهيار الدولة السورية - أزمات إنسانية وإغاثية– نزوح ٣,٥ ملايين لاجئ	استمرارية الصراع - إخفاق جهود التسوية - توازن الضعف بين الفرقاء (توازن اللا حسم)
الصراع في العراق	الحرب الأمريكية على العراق ٢٠٠٣ - الحرب الأهلية الطائفية ٢٠٠٥–٢٠٠٧	الحكومة العراقية– الميليشيات الشيعية– داعش– جيش الطريقة النقشبندية– البشمركة الكردية	إيران - حزب اللّه تركيا - قطر التحالف الدولي لمواجهة داعش بقيادة الولايات المتحدة	شرعية الحكومة العراقية– تقاسم السلطة - الفيدرالية– توزيع العوائد النفطية بين الأقاليم– التصدي لتهميش واستبعاد السنة	تفكك الدولة العراقية لثلاثة أقاليم وفق الانتماءات الطائفية– تأسيس داعش لدويلة ممتدة الأطراف– التطهير الطائفي.	التوافق على مواجهة داعش– الافتقاد لتوافقات حول مستقبل الدولة وتوزيع السلطة والثروة - الإخفاق في تشكيل حكومة وحدة وطنية– انهيار الجيش العراقي
الصراع في اليمن	حرب توحيد اليمن ١٩٩٤– الصراع مع الحوثيين منذ ٢٠٠٤ - الثورات العربية	أنصار الرئيس هادي– الحوثيون - أنصار علي عبداللّه صالح– الميليشيات القبلية - اللجان الشعبية - أنصار الشريعة - الحراك الجنوبي	تحالف دعم الشرعية في اليمن بقيادة السعودية– إيران	تمدد الحوثيين في المحافظات اليمنية والسيطرة على العاصمة صنعاء والسعي لاختراق عدن– سعي الحراك الجنوبي للانفصال– الاختلاف حول حدود الأقاليم الفيدرالية - توزيع عوائد الثروات النفطية	انهيار الدولة اليمنية وتفككها– انهيار الجيش اليمني– سيطرة الحوثيين على العاصمة واختراقهم عدن وتهديدهم الحدود السعودية– الأزمات الإنسانية وتصاعد عدد اللاجئين	بدء جولة جديدة من المفاوضات خلال الهدنة برعاية السعودية– استمرار الصراع القبلي المذهبي– احتمالات التوصل لتسوية مؤقتة غير قابلة للاستدامة

الصراعات الإقليمية	نشأة الصراع	أطراف الصراع	الأطراف الإقليمية	قضايا الصراع	تداعيات الصراع	مآلات الصراع
الصراع في ليبيا	الحراك الاحتجاجي عقب الثورات العربية	ميليشيات فجر ليبيا– قوات الجيش الوطني الليبي	مصر - تركيا– قطر	تنازع شرعية مجلس النواب والمؤتمر الوطني العام– تقاسم الثروات النفطية بين الأقاليم - الفيدرالية– الصراعات القبلية التقليدية	انهيار مؤسسات الدولة الليبية - سيطرة الميليشيات على بنغازي والعاصمة طرابلس– الأزمات الإنسانية– تهديدات داعش في درنة وسرت لدول الجوار وخاصة مصر	صراع ممتد قد يستعصي لارتباطه بالجذور التاريخية للصراع القبلي بين مصراتة والزنتان، وتداخل أبعاد الحرب على الإرهاب مع الصراع السياسي والقبلي.
الصراع في جنوب السودان	الصراعات الأهلية والمناطقية في السودان– انفصال الجنوب ٢٠١١	قوات الجيش الأبيض– قبائل النوير– القوات الحكومية - قبائل الدينكا	شمال السودان - إثيوبيا - كينيا– مصر	الصراع على شرعية السلطة - تقاسم المناصب– تقاسم الثروات النفطية بين القبائل	سقوط ما لا يقل عن ٥٠ ألف قتيل ونزوح ٢ مليون لاجئ وتهديدات لحوالي ١٢ مليون مواطن.	إخفاق جهود التسوية في تشكيل حكومة وحدة وطنية في ظل الصراع على الهيمنة على منابع النفط
الصراع في الصومال	الحروب الأهلية في الصومال منذ انهيار الدولة عام ١٩٩١	حركة شباب المجاهدين– الحكومة الاتحادية– أمراء الحروب– القراصنة - القبائل الصومالية	إثيوبيا– كينيا– جيبوتي– الولايات المتحدة	السيطرة على أقاليم الدولة الصومالية– النزعات الانفصالية للقبائل	انهيار مؤسسات الدولة– تمدد حركة الشباب في أقاليم الدولة– تصاعد التهديدات الإرهابية لدول الجوار – تصدع المجتمع والصراعات القبلية	إخفاق الدعم الدولي للحكومة الاتحادية في إنهاء تهديدات حركة الشباب– احتمالات تجدد الحرب الأهلية.

١- الصراع الأهلي في سوريا:

يرتبط تفجر الصراع الأهلي الدائر في سوريا بالتحولات الإقليمية التي أعقبت الثورات العربية، إذ تحول الحراك الاحتجاجي المناهض لنظام الأسد في سوريا إلى صراع أهلي تحكمه الانتماءات الإثنية والطائفية مع صعود القدرات العسكرية لفصائل الجيش السوري الحر، وتلقيها الدعم العسكري واللوجستي من بعض دول الجوار مثل تركيا وقطر في مقابل دعم إيران وحزب الله لبقاء نظام الأسد.

ويتمثل أهم الفاعلين المركزيين في الصراع الأهلي الدائر في سوريا في نظام الأسد الذي لا يزال يسيطر على قلب العاصمة دمشق وقطاعات من حلب والمدن الساحلية الممتدة بمحاذاة البحر المتوسط والتي يسيطر عليها العلويون الذين ينتمي إليهم نظام الأسد خاصة اللاذقية وطرابلس، بينما يسيطر الأكراد على مناطق الشمال الشرقي في سوريا خاصة الحسكة وعفرين وعين العرب، في حين تمكن تنظيم داعش من تأسيس دويلة ممتدة الأطراف عبر الحدود السورية العراقية تمتد لتشمل الرقة ودير الزور وقطاعات من ريف حلب في سوريا والموصل ونينوى وصلاح الدين والرمادي في العراق.

أما جبهة النصرة فتسيطر على المناطق الحدودية بين سوريا ولبنان بمحاذاة مدينة طرابلس اللبنانية، وتهيمن فصائل الجيش السوري الحر على معظم البلدات والمدن الواقعة في محافظات حلب وإدلب، شمالا، ودرعا والقنيطرة جنوبًا، بالإضافة إلى بلدات الريف الشمالي والشرقي لمحافظة حمص، ومنطقتي جبل الأكراد وجبل التركمان شمال اللاذقية قرب الحدود مع تركيا، بالإضافة إلى معظم أنحاء ريف العاصمة دمشق[٣] .

ويمكن اعتبار الصراع الأهلي في سوريا بمثابة "صراع صفري" يقوم على تنازع الشرعية بين مختلف أطراف الصراع في ظل انخراط الأطراف الإقليمية ذات المصالح المتعارضة في دعم الفاعلين الرئيسيين فيه، وتقاطع الانقسامات المذهبية والقومية والدينية في بؤر الصراع الممتد في سوريا، وهو ما انعكس في تداخل قضايا الصراع التي لا تحظى بتوافق الفاعلين، لا سيما إعادة بناء النظام السياسي وتقاسم السلطة والثروة وفق معايير أكثر عدالة، إلا أن أطرافًا أخرى تدفع باتجاه تقسيم سوريا إلى نطاقات نفوذ وفق مطالبات المعارضة السورية في مطلع مايو الجاري لإنشاء نطاقات آمنة في سوريا، بالتوازي مع تبني تنظيم داعش تأسيس دولة الخلافة ذات الامتدادات العابرة للحدود على الحدود التاريخية للدولة الإسلامية[٤] .

أما تداعيات الصراع السوري فتمثلت في انهيار وتفكك الدولة السورية، وتدفق ما لا يقل عن ٣,٥ ملايين لاجئ إلى دول الجوار، وامتداد آثار الصراع لدول الجوار[٥] . ومن المرجح في ضوء المعطيات الراهنة أن يستمر الصراع في سوريا دون تسوية على الأقل في الأمد المنظور كأحد نماذج الصراعات الاجتماعية الممتدة، فالتقاطعات مذهبية وطائفية بين أطراف الصراع في سوريا، لا سيما وأن نظام الأسد يستند إلى التحالف المتماسك بين النظام والطائفة العلوية والجيش وحزب البعث، بما يعزز من قدرته على البقاء، ويرتبط ذلك بالتماهي الكامل بين الدولة السورية ونظام الأسد، وهو ما منح النظام قدرة على استغلال موارد الدولة كاملة في دعم بقائه في السلطة في مواجهة المعارضة، بينما تحظى المعارضة بدعم بعض الأطراف الإقليمية والدولية ماليًّا وعسكريًّا وسياسيًّا، ولدى بعض فصائلها القدرة على استقطاب متطوعين أجانب من منطلق نصرة الدين والطائفة السنية في صراع طائفي، فضلا عن توظيفها جرائم الحرب التي ارتكبها نظام الأسد بحق المدنيين في حشد دعم الرأي العام العالمي لصالحها بما يكفل فرصًا شبه متوازنة لطرفي الصراع للاستمرار في المواجهة دون أن يحقق أيٌّ منهما حسمًا عسكريًّا على حساب الآخر[٦] .

وتُشير تفاعلات الصراع المسلح، في الشهور الماضية، إلى تراجع قوات نظام بشار الأسد في مقابل تزايد انتشار قوات المعارضة المسلحة وتنظيم داعش. وفي حال سقوط نظام بشار الأسد، فالأرجح أن تظهر مناطق سيطرة أو نفوذ لفصائل مختلفة في أنحاء البلاد. وسنشهد تحالفات بين تلك الفصائل لإدارة مناطق سيطرتها. غير أن أيًّا من الفصائل المسلحة لن يقبل بأن يتمدد نفوذ تنظيم داعش إلى مناطقه، ما يمكن أن يؤدي إلى صدام بين الأطراف المتنازعة[٧] .

٢- الصراع الأهلي في العراق:

لم يكن الصراع الأهلي في العراق سوى امتداد للصراعات المذهبية المحتدمة التي امتدت بين عامي ٢٠٠٥ و٢٠٠٧ وأدت إلى سقوط آلاف الضحايا في عمليات الاستهداف المتبادل، إلا أن أصول الموجة الأخيرة للصراع الأهلي الدائر في العراق تعود إلى سياسة نظام رئيس الوزراء العراقي السابق نوري المالكي في التعامل مع المعارضة السنية التي اصطفت في إطار القائمة العراقية الموحدة، وفض اعتصامات مؤيديها في الأنبار والرمادي بالقوة المسلحة قبيل نهاية ديسمبر ٢٠١٣، بالتوازي مع تفاقم الصراع مع إقليم كردستان حول تقسيم الموازنة العامة وتوزيع العوائد

النفطية، وهو ما دعم الصعود التدريجي لتنظيم داعش في العراق الذي تمكن من السيطرة على الموصل والأنبار ونينوى وقطاعات واسعة من المناطق السنية في العراق، مما أدى لانهيار الجيش العراقي وتفككه تحت وطأة الهجمات المتتالية لتنظيم داعش الذي تحالف مع جيش الطريقة النقشبندية وبعض عناصر الجيش العراقي السابق في عهد صدام حسين ممن تم تسريحهم عقب الغزو الأمريكي للعراق في عام ٢٠٠٣[٨] .

وفيما يتعلق بأطراف الصراع في العراق، فتتمثل في القوى الشيعية التي تمثلها قوات الحشد الشعبي والميليشيات الشيعية المدعومة من إيران والتي يقوم على تدريبها الحرس الثوري الإيراني (مثل: فيلق بدر، وعصائب أهل الحق، وجيش المهدي)، ويواجه هذه الميليشيات تنظيم داعش المدعوم من جيش الطريقة النقشبدية وبعض كوادر الجيش العراقي السابق التي تسيطر على مناطق الموصل ونينوى والرمادي والأنبار ومناطق تمركز السنة. في المقابل يمتلك إقليم كردستان قوات البشمركة التي يتراوح عددها بين ٧٠ ألفًا و١٢٠ ألف مقاتل، بتسليح يشبه الجيوش النظامية، والتي تمكنت من التصدي لتنظيم داعش والسيطرة على مدينة كركوك النفطية[٩] .

أما قضايا الصراع الأهلي الدائر في العراق فترتبط بمعضلة التهميش والاستبعاد للفصائل السنية، وهيمنة الشيعة على مؤسسات الدولة العراقية، فضلا عن إشكاليات تقاسم السلطة والثروة بين السنة والشيعة والأكراد في العراق، لا سيما ما يتعلق بتقاسم عوائد النفط بين مختلف الأقاليم العراقية. إلا أن أغلب هذه القضايا باتت تستعصي على التسوية على الرغم من سعي رئيس الوزراء العراقي حيدر العبادي لتعزيز التوافقات بين الفصائل العراقية، والتفاوض مع الفصائل السنية والكردية حول تقاسم السلطة والثروة، وتشكيل حكومة وحدة وطنية؛ حيث إن ممارسات الميليشيات الكردية وارتكابها جرائم ضد الإنسانية وعمليات تطهير طائفي بحق السنة في المناطق التي تُسيطر عليها أدت إلى تأجيج الصراع الطائفي وإخفاق جهود التسوية في رأب الصدع بين الفصائل العراقية.

ومن المرجح أن يؤدي انفصام الترابط بين الدولة والمجتمع في العراق، وتفكك روابط المواطنة، وتعزيز سطوة الجماعات القبلية والمذهبية، إلى تفكك الدولة العراقية إلى عدة بؤر مغلقة للاحتقان المجتمعي في ظل انتشار ظواهر التطهير المذهبي، والقتل على الهوية، واغتيال القيادات، وعمليات التهجير المتبادل، وإعادة إنتاج نموذج الحرب الأهلية العراقية، مما يؤدي إلى تكوّن جيتوهات مغلقة على امتداد الدولة، فضلا عن المواجهة العسكرية المحتملة بين الفصائل العسكرية الممثلة للسنة نتيجة التنافر الأيديولوجي بين مكوناتها، خاصةً بين تنظيم داعش والمقاتلين الأجانب المنضويين تحت لوائه من جانب والفصائل القبلية والبعثيين وبقايا جيش نظام صدام حسين.

وستحتدم المواجهات الطائفية في حدود التماس بين الأقاليم ذات الانتماءات المذهبية والطائفية والقبلية المختلفة، ويتوازى ذلك مع الصراع على السيطرة على المناطق الغنية بالموارد لا سيما النفط والموراد المائية، إذ يبدو أن عمليات التوسع التي يقودها تنظيم داعش تهدف للسيطرة على مسارات المياة العذبة في سوريا والعراق كما في محافظتي الرقة ودير الزور السوريتين اللتين تلتقيان بمحافظة الأنبار العراقية عبر نهر الفرات، إلى جانب الاستماتة في محاولة السيطرة على الحقول النفطية في دير الزور بسوريا وصلاح الدين والموصل وبيجي في العراق، وفي غياب سلطة الدولة الضابطة ستكون الدولة العراقية مؤهلةً لتصبح بيئةً حاضنةً للإرهاب وعصابات الجريمة المنظمة والتهريب، مما سيمتد أثره إلى دول الجوار، وسيدفعها للتدخل لإنهاء الفوضى السياسية والأمنية العراقية، أو على الأقل احتوائها عبر حواجز حدودية وإجراءات أمنية مشددة[١٠] .

٣- الصراع الأهلي في اليمن:

ترجع بداية الصراع الأهلي في اليمن إلى حالة الحراك الاحتجاجي التي اندلعت في اليمن بالتوازي مع ثورات الربيع العربي، والتي انتهت بتفكك المؤسسة العسكرية اليمنية بين قائد الفرقة المدرعة الأولى بقيادة علي محسن الأحمر والحرس الجمهوري بقيادة نجل الرئيس السابق علي عبدالله صالح، ومن ثم تم توقيع المبادرة الخليجية في نوفمبر ٢٠١١ التي قضت بتنحي الرئيس السابق علي عبدالله صالح، وانتخاب الرئيس عبد ربه منصور هادي، وإجراء الحوار الوطني اليمني.

ولا ينفصل الصراعُ الأهلي في اليمن عن الصراع الأهلي بين الشمال والجنوب في عام ١٩٩٤ الذي انتهى بتوحيد شطري اليمن والحرب بين الدولة اليمنية والحوثيين في صعدة والتي وصلت ذروتها بين عامي ٢٠٠٤ و٢٠٠٧، والحرب على تنظيم القاعدة في اليمن وتنظيم أنصار الشريعة في مأرب وأبين والتي أعلنها النظام اليمني في عام ٢٠١٠ بدعم من الولايات المتحدة[١١] .

بيد أن الموجة الراهنة من الصراع بدأت برفض الحوثيين للحوار الوطني، وتوظيفهم القوة العسكرية لتوسيع نطاق سيطرتهم الإقليمية خارج نطاق صعدة باتجاه محافظة عمران، وهزيمتهم للواء ٣١٠ التابع للجيش اليمني، ثم اختراقهم العاصمة وتطويق مداخلها، ومحاصرة المؤسسات الرسمية، واعتقال عدد من المسئولين الرسميين. وارتبط ذلك باحتدام الصراع بين الميليشيات القبلية واللجان الشعبية وميليشيات الحوثيين في محافظات الجوف وعمران، وتمركز تنظيم القاعدة وتنظيم أنصار الشريعة في مدن سيئون والقطن والمكلا في حضرموت وفي محافظة أبين ومأرب والرضمة والمحفد وعزان، فضلا عن سيطرة الحراك الجنوبي على قطاعات واسعة من محافظات جنوب اليمن.

ولقد أدت توسعات الحوثيين في صنعاء ووضعهم الرئيس اليمني الشرعي عبد ربه منصور هادي تحت الإقامة الجبرية قبل أن يتمكن من مغادرة اليمن، إلى قيام المملكة العربية السعودية بتأسيس تحالف إقليمي لمواجهة توسعات الحوثيين؛ حيث قام التحالف بشن ٢٤١٥ غارة جوية خلال فترة ٢٧ يومًا منذ بداية عملية عاصفة الحزم حتى إعلان توقفها تم خلالها تدمير ٩٨٪ من الدفاعات الجوية للحوثيين و٨٠٪ من مستودعات الأسلحة الثقيلة[١٢].

وهنا، يتسم الصراعُ الداخلي في اليمن بتعدد محاوره وأطرافه، بحيث يستعصي على مؤسسات الدولة احتواء تداعياته، أو الوساطة بين الفرقاء. ففي مقابل الصراع المذهبي بين الحوثيين والعشائر السنية في عمران والجوف على حدود صعدة في الشمال، فإن صراعًا موازيًا قد تصاعد بين الدولة والعشائر المحلية المؤيدة للنظام الحاكم من جانب وتنظيم القاعدة وتنظيم أنصار الشريعة في أبين وشبوة ومأرب وحضرموت بالتوازي مع التوجهات الانفصالية المتصاعدة للحراك القبلي في جنوب اليمن، والصراع بين قيادات نظام الرئيس السابق علي عبدالله صالح المدعومة من قبائل سنحان وبكيل في مواجهة آل الأحمر الداعمين لحزب التجمع اليمني للإصلاح، ما يجعل "صوملة اليمن" وتفككه لنطاقات نفوذ متناحرة سيناريو مطروحًا بقوة نتيجة تقاطع وتضاد مصالح مختلف الفرقاء السياسيين والمجتمعيين وتصاعد الولاءات الأولية[١٣].

وتشمل قضايا الصراع المركزية الخلافات الجذرية حول معايير تقاسم السلطة والثروات النفطية، وتقسيم الأقاليم في إطار نظام فيدرالي مقترح، فضلا عن النزعات الانفصالية لبعض الأقاليم اليمنية، مثل الحوثيين والحراك القبلي في الجنوب، فضلا عن اتهام بعض أقطاب الحكومة اليمنية بالفساد، والتربح من مناصبها، ومحاولة الهيمنة على السلطة، خاصة حزب تجمع الإصلاح.

وعلى الرغم من إعلان هدنة في اليمن بين أطراف الصراع، وتصاعد بوادر التفاوض برعاية المملكة العربية السعودية، فإن المواجهات في اليمن لا تزال محتدمة بين الميليشيات القبلية والحوثيين، فضلا عن تمدد تنظيم القاعدة، ومن المرجح أن يتصاعد احتدام المواجهات بحيث تمثل المفاوضات مجرد آلية لكسب الوقت وترتيب الصفوف قبل بدء موجة جديدة من الصراع الأهلي في اليمن.

٤- الصراع الأهلي في ليبيا:

يرتبط تصدع بنية الدولة الليبية بانهيار نظام القذافي على إثر ثورة ١٧ فبراير التي أطاحت برموز النظام، وأدت لانتشار الميليشيات المسلحة المدعومة قبليًا، وعلى الرغم من إدارة القوى السياسية الليبية لمرحلة انتقالية ممتدة انتهت بانتخاب مجلس النواب الليبي في أغسطس ٢٠١٤، فإن سيطرة الميليشيات المسلحة التابعة للتيارات الإسلامية على بنغازي وطرابلس والداعمة للمؤتمر الوطني العام المنتهية ولايته، منعت انعقاد مجلس النواب في طرابلس لينعقد في مدينة طبرق، ويُعلن القوى المخرطة في عملية فجر ليبيا جماعات إرهابية.

إلا أن بداية الصراع ترجع إلى إعلان جماعة مجلس شورى شباب الإسلام مدينة درنة في ليبيا إمارة إسلامية تطبق الحدود الشرعية في أبريل ٢٠١٤، والإعلان عن الالتحاق بـ"داعش" في يونيو من العام نفسه. وفي السياق ذاته، تمكّنت قوات فجر ليبيا من انتزاع السيطرة على العاصمة الليبية طرابلس من لواء القعقاع وكتيبة الصواعق التابعة للجيش الوطني الليبي في يونيو ٢٠١٤، ويرتبط احتلال العاصمة من جانب ميليشيات فجر ليبيا بتنازع الشرعية القائمة بين المؤتمر الوطني المنتهية ولايته الذي أعاده للانعقاد في طرابلس الإخوان المسلمون والفصائل الإسلامية استنادًا للدعم العسكري لتحالف فصائل الدروع وتنظيم أنصار الشريعة وكتائب فجر ليبيا ومقاتلي مصراتة، في مواجهة مجلس النواب المنتخب والقائم بمدينة طبرق الليبية الذي يستند إلى دعم قوات الجيش الوطني الليبي وكتائب الصواعق والقعقاع، الذراع العسكرية لقوى التحالف الوطني المتمركزة في مدينة الزنتان.

ولا ينفصلُ ذلك عن تمدد تنظيم داعش في درنة، واستخدامها منطلقًا لتنفيذ عمليات إرهابية، على غرار اختطاف الأقباط المصريين، وإعدامهم في منتصف فبراير ٢٠١٥، وهو ما دفع مصر للقيام بعدة ضربات جوية استهدفت مدينتي درنة وسرت باعتبارهما معاقل تنظيم داعش في ليبيا، ودعت مصر لرفع حظر تصدير السلاح عن الأطراف الشرعية في ليبيا، وتشكيل تحالف دولي لمواجهة الإرهاب في ليبيا، في المقابل تحظى ميليشيات فجر ليبيا بدعم كل من قطر وتركيا في مواجهة الأطراف المدعومة من مصر [١٤].

وبصفةٍ عامة، يمكن القول إن الصراع في ليبيا أصبح مناطقيًا، وإن الصراع الرئيسي يتركز في منطقة الهلال النفطي، أي أن الخريطة البترولية لليبيا أصبحت تحدد مناطق الصراع الحادة بين الأطراف المتنافسة للسيطرة على أهم مصادر الثروة، وأن الصراع يجري أيضًا بين الأطراف في الجنوب للسيطرة على ممرات التهريب والبترول كذلك.

وفي هذا الإطار، تتعدد أجندات وأهداف الأطراف المختلفة، وتتباين مناطق سيطرة كلٍّ منها، ويتداخل العامل القبلي بصورة كبيرة في هذه الصراعات، ورغم جهود الأمم المتحدة لإجراء حوار بين أطراف الصراع، وكذلك الجهود الجزائرية بهذا الخصوص؛ فإن هذه الجهود لا تزال متعثرة لافتقاد هذه الحوارات عناصر أساسية لنجاحها، فلا يوجد الطرف المؤثر والحاكم عسكريًا حتى الآن الذي يستطيع أن يفرض إرادته، أو أن يدفع الآخرين لتقديم تنازلات من خلال الحوار، كما لا توجد القبيلة القائدة التي تفرض إرادتها، وتدفع الأطراف إلى الجلوس إلى مائدة التفاوض، فضلا عن أن الأطراف الإقليمية ترى أن يكون إطار الحوار متوافقًا مع مصالحها.

وفيما يتعلق بجهود الوساطة في ليبيا التي يقودها المبعوث الأممي الخاص بليبيا برناردينو ليون للتوفيق بين الفرقاء في ليبيا، فقد شهدت تعثرًا واضحًا نتيجة وجود مصلحة لأطراف الصراع في استمراره، وهو ما يرتبط بالوساطة التي أعلنت عنها دولة الجزائر في مطلع فبراير ٢٠١٥ لجمع الفرقاء الليبيين في حوار وطني بدعم الأمم المتحدة، وهي الوساطة التي حظيت بدعم معلن من جانب قطر والولايات المتحدة، وعلى الرغم من الاعتراف الدولي، وتصاعد وتيرة جهود الوساطة عقب تنفيذ القوات الجوية المصرية ضربات جوية مكثفة ضد مناطق تمركز تنظيم داعش في درنة، ودعوة مصر لرفع حظر السلاح عن الجيش الوطني الليبي ومجلس النواب المنتخب، وهو ما دفع الأطراف المؤيدة لفجر ليبيا لاحتواء الضغوط الدولية على التنظيمات المتطرفة المتحالفة معها عبر تحفيز خيار المصالحة الذي لا يعدو كونه طرحًا تكتيكيًا مؤقتًا[١٥].

ومن المتوقع أن الحوار السياسي بين أطراف الصراع في ليبيا سوف يبقى متعثرًا خلال الفترة القادمة، وأن الظروف لم تتهيأ بعد لإنضاج هذا الحوار في ظل استمرار ضعف الحكومة المركزية، وعدم قيام القوى الدولية التي أسقطت نظام القذافي بمسئولياتها في تقديم الدعم اللازم لهذه الحكومة، وفي ظل علامات استفهام حول جهود هذه الدول لدمج ميليشيات وقوى الإسلام السياسي حتى المتطرفة منها في العملية السياسية في ليبيا. كما أن الحضور المتزايد لميليشيات ومجموعات عسكرية إرهابية متعددة ليبية وغيرها لها أجندات مختلفة، وغير معنية بتحقيق الاستقرار في ليبيا، ويستفيد بعضها من حالة الضعف الأمني وهشاشة الدولة - تمثل أيضًا عاملا سلبيًا يحد من نجاح الحوارات التي تجري بين الأطراف السياسية والعسكرية الرئيسية في ليبيا.

ويرتبط ذلك بافتقاد الأطراف الدولية والإقليمية التي ترعى الحوار أدوات القوة للضغط على أطراف الصراع التي تمكنها من دفعها إلى مائدة التفاوض، مما يحد من تحقيق الحوارات الجارية لأية إنجازات لحل الأزمة، حيث لا تملك القدرة على أن تفرض إرادتها وترغم الأطراف المختلفة على تقديم تنازلات.

٥- الصراع الأهلي في جنوب السودان:

يمكن القول إن الصراع المحتدم في جنوب السودان لا ينفصل عن الصراعات المتقاطعة التي تجتاح الدولة السودانية منذ نشأتها، حيث جاء الصراع بين الشمال والجنوب بداية من عام ١٩٥٥ ليؤكد عدم قدرة الدولة على التعامل مع التعددية، خاصةً في صعود القدرات العسكرية للجيش الشعبي في جنوب السودان بزعامة القيادي الراحل جون جارنج، إلى أن تمخضت الضغوط الدولية والإقليمية عن اتفاق نيفاشا للسلام الشامل في مايو ٢٠٠٤، وبرتوكول ماشاكوس في يوليو ٢٠٠٥ الذي أفضى لمنح الجنوبيين حق تقرير المصير، وعقب استفتاء فبراير ٢٠١١ استقل الجنوب في يوليو من العام نفسه[١٦].

على مستوى آخر جاء الصراع في دارفور بين العرب الرعاة والقبائل الإفريقية التي تعمل بالزراعة خاصة قبائل الفور والمساليت في عام ٢٠٠٠ نتيجة تدخلات نظام البشير في مواجهة القبائل الإفريقية، وقيامه بدعم ميليشات الجنجاويد العربية بالسلاح خاصة عقب الهجوم على مدينة الفاشر في شمال

دارفـور في أبريـل ٢٠٠٣، ولم ينقـضِ الـصراع بتوقيـع اتفـاق أبوجـا للسـلام في مايـو ٢٠٠٦ بـين الحكومـة السـودانية وحركـة تحريـر السـودان في دارفـور بسـبب رفـض الفصائـل المتمردة الأخـرى، إلى أن نجحـت قطـر في الوسـاطة بـين الحكومـة السـودانية وحركـة العـدل والمسـاواة، مـا أثمـر عـن توقيع اتفـاق في أنجمينا بتشـاد في ٢٠ فبرايـر ٢٠١٠، ومـا تبعـه مـن اتفاقيـات منفصلـة مـع الفصائل الأخـرى[١٧].

والأمـر ذاتـه ينطبـق عـلى شرق السـودان في ظل إخفـاق اتفاقيات تقاسـم السـلطة والـثروة في تسـوية التهميـش الاقتصـادي للإقليـم الـذي تتركـز بـه قبيلـة البجـا[١٨]، واسـتمرار الـصراع الأهـلي في كردفـان والنيـل الأزرق في ظل تصاعد القدرات العسـكرية للجيش الشـعبي لتحريـر شـمال السـودان[١٩].

ولا ينفصل ذلك عن تفجر الصراع المحتدم في جنوب السودان منذ ديسمبر ٢٠١٣ بين قوات الجيش الأبيض بزعامة ريك مشار المدعوم من قبيلة النوير والقوات الحكومية تحت قيادة سلفاكير الذي يستند لانتمائه إلى قبيلة الدينكا، مما أدى لتفكك الدولة التي تم إعلانها منذ ما لا يزيد عن ثلاثة أعوام، وصعود ظاهرة "انقسام المنقسم"، مما يؤشر إلى تغيرات هيكلية في خريطة دول الإقليم[٢٠].

وقد قدرت الأمم المتحدة تداعيات الصراع في جنوب السودان بعد مرور ما يقرب من عام ونصف على تفجره بحوالي ٥٠ ألف شخص، فضلا عن نزوح حوالي ٢ مليون شخص من منازلهم في بؤر الصراع، ووجود ما لا يقل عن ١٢ مليون مواطن في الجنوب بحاجة لمساعدات إنسانية عاجلة في ظل تردي الأوضاع الإنسانية.

ويمكن القول إن انهيار بنية الدولة في السودان، والإخفاق الوظيفي الذي اعترى مؤسسات الدولة منذ نشأتها أدى إلى انتشار الصراعات الأهلية في شتى أرجاء السودان نتيجة عدم حسم التناقضات حول القضايا الخلافية، ولسياسات نظم الحكم التي قامت على تمييز الأقاليم في توزيع عوائد التنمية، ورفع شعارات الجهاد ضد الأقاليم الانفصالية، ومحاولات فرض تطبيق الشريعة، فضلا عن تأثير الأطراف الخارجية على مسارات الصراعات الداخلية.

ومـن غـير المرجـح أن تتم تسـوية الـصراع في جنوب السـودان على الرغـم مـن جهـود التسـوية التـي بلغـت ذروتهـا في ينايـر ٢٠١٥ مـع طرح الوسـاطة الإثيوبية بـين أطراف الصراع، وسـعيها للوصول إلى توافـق بـين مختلـف الفرقـاء لتقاسـم السـلطة والـثروة؛ إلا أن أطـراف الـصراع لم تتمكـن مـن الوصـول إلى توافقات حول تقاسـم السـلطة والـثروة في ظل الـصراع للهيمنة على منابـع النفط، خاصة

في مدينة ملكال التي شهدت مواجهات عسكرية محتدمة في منتصف مايو ٢٠١٥، وهو ما يؤهل هذا الصراع للاستمرار دون التوصل لتسوية [٢١].

٦- الصراع الداخلي في الصومال:

اندلعت الحرب الأهلية في الصومال عقب الإطاحة بنظام سياد بري في يناير ١٩٩١، وتمكن حركات التمرد من السيطرة على قطاعات واسعة في الدولة، ومن ثم تم إعلان انفصال إقليم شمال الصومال تحت مسمى جمهورية أرض الصومال، وتم إعلان استقلال عدة كيانات مثل إقليم بونت لاند وإقليم جوبالاند في عام ١٩٩٨، إلا أن كافة الكيانات سالفة الذكر لم تحصل على الاعتراف الدولي، وهو ما أدى لصعود المحاكم الإسلامية التي تمكنت من التصدي لهيمنة أمراء الحروب. إلا أن توسعات نظام المحاكم الإسلامية صاحبها تأسيس حركة شباب المجاهدين الإرهابية في الصومال، وهو ما أدى للتدخل العسكري الإثيوبي في عام ٢٠٠٦، ومع انسحاب القوات الإثيوبية تأجج الصراع في عام ٢٠٠٩ بين الحكومة الائتلافية المدعومة من الاتحاد الإفريقي والميليشيات الإسلامية والقبلية.

وفي خضم هذه الحرب الأهلية المحتدمة، تأسست حركة شباب المجاهدين في الصومال من القياديين المنشقين عن اتحاد المحاكم الإسلامية عقب التدخل العسكري الإثيوبي في الصومال عام ٢٠٠٦ بقيادة أحمد عبدي جودني، حيث أعلنت الحركة الجهاد ضد "العدوان الإثيوبي"، ومن ثم تمكنت الحركة من بسط نفوذها وسيطرتها على مساحات واسعة في وسط وجنوب الصومال في المنطقة الممتدة من ميناء كسمايو جنوبًا، وفي محيط نهري شيبلي وجوبا، فضلا عن السيطرة على ثلثي مساحة العاصمة مقديشيو [٢٢].

وفي المقابل، شهدت الحركة انحسارًا بداية من عام ٢٠١٠ مع تدعيم الاتحاد الإفريقي لقوات حفظ السلام من خلال مساهمة أوغندا وبوروندي في القوات، مما أدى لزيادة عددها إلى ١٥ ألف جندي تمكنوا من التصدي لحملة شنتها قوات حركة الشباب في عام ٢٠١٠ تحت شعار "نهاية المعتدين" خاصة في ظل انقلاب العشائر الصومالية على حركة الشباب ودعمها للقوات الإفريقية، ومن ثم فقدت حركة الشباب السيطرة على العاصمة ثم منطقة بيداوة، ومع توغل القوات الإثيوبية في وسط الصومال فقدت السيطرة على مقاطعة باي-باكول، ثم فقدان المقر الرئيسي للحركة في "عيل بور"، وعقب التدخل العسكري الكيني قبيل نهاية عام ٢٠١٢ بدأ تراجع حركة الشباب في الجنوب وفقدانها السيطرة على ميناء كسمايو في ٢٠١٣ [٢٣].

ولم يكن تراجع حركة الشباب مؤشرًا على انهيارها على الرغم من اغتيال قائدها أحمد عبدي جودني، حيث تمكنت الحركة من تنفيذ عمليات داخل كينيا للرد على تدخلها العسكري في الصومال، وهو ما يستدل عليه بالهجوم على مركز ويست جيت التجاري في العاصمة الكينية نيروبي في سبتمبر ٢٠١٣ مما أسفر عن مصرع ٧٢ شخصًا وإصابة المئات، أما في الداخل الصومالي فلم تنقطع الهجمات التي شنتها حركة الشباب على القوات الإفريقية والمقار التابعة لوكالات المم المتحدة، على غرار الهجوم في يونيو ٢٠١٣ على مقر برنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

وعلى الرغم من سيطرة القوات الصومالية وقوات الاتحاد الإفريقي في الصومال على مدينة براوي في مطلع أكتوبر ٢٠١٤ التي تعتبر أهم مناطق تمركز حركة الشباب الإسلامية والميناء الوحيد الذي تسيطر عليه الحركة، فإن الحركة لا تزال تسيطر على المناطق الريفية والطرفية في الصومال، ولا تزال لديهم إمكانية تدبير تفجيرات انتحارية في قلب العاصمة مقديشيو كتلك التي استهدفت القصر الرئاسي، فضلا عن محاولة اغتيال الرئيس الصومالي حسن شيخ محمود عبر استهداف الطائرة الرئاسية أثناء هبوطها في مدينة براوي في ١٠ أكتوبر ٢٠١٤ [٢٤].

وفي هذا السياق، استعادت حركة الشباب السيطرة على جزيرة كوطا في جنوب الصومال قبيل منتصف نوفمبر ٢٠١٤ بعد قتلها ما لا يقل عن ٢٥ جنديًا صوماليًا في هجوم مباغت، مما أدى لانسحاب القوات الصومالية، واستعادة الحركة السيطرة على الجزيرة التي كانت بمثابة المرفأ الأهم للحركة، والذي فقدته على إثر التدخل العسكري لكينيا لدعم القوات الحكومية الصومالية [٢٥].

ومن المرجح أن يتواصل الصراع الأهلي المحتدم في الصومال نتيجة انهيار مؤسسات الدولة الصومالية، وتعدد الأطراف المنخرطة في الصراع ما بين الميليشيات القبلية وحركة شباب المجاهدين وأمراء الحرب والقراصنة، والافتقاد لتوافقات واضحة بين الفرقاء حول مستقبل الدولة الصومالية.

أنماط الصراعات الداخلية في دول الشرق الأوسط

إن محاولة التحديد الدقيق لأنماط الصراعات المسلحة داخل الدول العربية مسألة معقدة منهجيًّا وموضوعيًّا، فهي تستلزم إجراء مسح شامل لها في إطار تعريف محدد للصراع، أو اختيار "الصراعات المسلحة الرئيسية"، استنادًا إلى معايير محددة يوجد جدل شديد حولها. ولقد تم الاستناد في هذه الورقة إلى إطار عام بسيط يعتمد على اختيار الصراعات المسلحة الرئيسية، بحسب القضية الجوهرية محل الصراع، **إلى عدة أنماط على النحو التالي:**

١- صراعات على السلطة السياسية:

وهي الصراعات التي تقع بين أطراف ومؤسسات السلطة داخل الدولة، لكن المتغير بعد الثورات هو الصراع على السلطة من خارجها؛ بل قد تكون الدولة منهارةً ولها نماذج كثيرة، أبرزها في ليبيا بعد انهيار نظام القذافي بين حكومة طبرق بقيادة عبدالله الثني والثانية في طرابلس بقيادة "عمر الحاسي"، ويطلق عليها حكومة الإنقاذ الوطني في طرابلس[٢٦]، وأيضًا سوريا بين بشار الأسد وبين الحكومة السورية المؤقتة بقيادة "أحمد طعمة الخضر"، والذي شكلها الائتلاف الوطني لقوى الثورة والمعارضة السورية برئاسة "هادي البحرة"، وكذلك الصراع القائم بين الجيش الوطني الليبي ومجموعة فجر ليبيا في ليبيا.

٢- صراعات على الهوية السياسية:

ينتمي هذا النمط إلى ما تقوم به الجماعات الجهادية العابرة للحدود من تأسيس الدويلات الخاصة بها؛ فلم يعد الهدف الأساسي من الصراعات المسلحة هو مجرد السيطرة على مساحات داخل الدولة، وإنما تهدف إلى إنشاء دول أو دويلات جديدة عابرة للحدود، وهو النمط الذي تجلى بظهور تنظيم داعش، وإنشاء دولة عابرة للحدود تبدأ من الرقة والدير الزور وبعض مناطق ريف حلب في سوريا مرورًا بالحدود لتشمل محافظات نينوى وصلاح الدين والرمادي، بما يقود إلى تشكيل "دولة الخلافة" [٢٧].

٣- صراعات على الموارد الطبيعية:

تتمحور أهداف أطراف الصراعات في السيطرة على الثروة الاقتصادية، والتي تبرز جليًّا في حالة ليبيا، وخاصة بالنسبة لامتلاكها الاحتياطات النفطية. وكلما اعتمد اقتصاد الدولة التي تشهد الصراع على موارد أولية مثل البترول؛ زادت احتمالية تشكل اقتصادات الصراعات الأهلية، ولا ينفصل ذلك عن مدى تركز الموارد في الدولة، فكلما تركزت الموارد في منطقة محددة داخل الدولة تتصاعد حدة اقتصادات الصراع. فمثلا أدى تركز احتياطات البترول في شرق ليبيا والافتقاد للعدالة في توزيع عوائد التنمية إلى تصاعد وتيرة الصراع على الموارد عقب انهيار نظام القذافي.

ويرتبط ذلك بما يُطلق عليه تكلفة الفرصة البديلة؛ حيث إن أغلب الدول التي تشهد تفجر الصراعات الأهلية عادةً ما تفتقد وجود فاعل مركزي يوزع المنافع الاقتصادية، وهو ما أدى إلى نمو اقتصاد الصراع، ومن ثمّ أصبح لمختلف الأطراف المنخرطة في الصراع مصلحة مباشرة في استمراره بسبب الأرباح المترتبة على الصراع، ومن ثمّ يُصبح (السلام) عبئًا لأنه يُعيد توزيع الموارد، ويفرض قدرًا من المحاسبة على تخصيص وإدارة الموارد، ومن ثم يدفع تكلفة السلام مختلف الأطراف للاستمرار في الصراع في إطار حالة من اللا حسم في ظل افتقاد مختلف الأطراف الرغبة أو القدرة على إنهاء الصراع. علاوةً على خصائص مجتمع الصراع، إذ يرتبط صعود اقتصادات الصراعات الداخلية بوجود بيئة مجتمعية حاضنة تعزز من انتشاره، وخاصة تردي الأوضاع الاقتصادية، وتصاعد معدلات الفقر والبطالة، وتدني الخدمات التعليمية والصحية، ومركزية دور التكوينات القبلية والعشائرية والمذهبية كدوائر أساسية للانتماء في مقابل تصاعد عدم الرضى المجتمعي عن إخفاق الدولة في تلبية الاحتياجات الأساسية للمواطنين. فضلا عن عامل مستوى الطلب الإقليمي؛ حيث إن التفاعلات الاقتصادية المرتبطة بالصراعات الأهلية لن تنمو إلا في ظل تصاعد الطلب الإقليمي على اقتصادات التهريب في ظل غياب تنسيق إقليمي حول حظر الانخراط في التفاعلات الاقتصادية العابرة للحدود المشتركة بين بؤر الصراعات الأهلية ودول الجوار. فعلى سبيل المثال، تُعد ليبيا بمثابة معبر للتهريب بين إفريقيا وأوروبا، ومدخل لمنطقة المغرب العربي ومصر، وهو ما أدى لتصاعد الطلب على نواتج اقتصادات الصراع الأهلي الدائر في ليبيا.

أطراف الصراعات الداخلية المسلحة في الشرق الأوسط

شهد الشرق الأوسط صراعات مسلحة عدة، بين أطراف متماثلة وأطراف غير متماثلة من جانب آخر، وبين أطراف متماثلة وبعضها بعضًا، على نحو ما ظهر جليًّا بين قوات نظامية في

مواجهة جماعات مسلحة، وقوات نظامية في مواجهة تنظيمات طائفية وجماعات جهادية، وتنظيمات جهادية في مواجهة تنظيمات جهادية أخرى، وتنظيمات قبلية في مواجهة تنظيمات إسلامية، وتنظيمات قبلية في مواجهة تنظيمات قبلية أخرى، **وهو ما يمكن توضيحه على النحو التالي:**

١- قوات نظامية في مواجهة تنظيمات جهادية مسلحة:

وينتشر هذا النمط في غالبية الدول العربية. ففي مصر دخلت الأجهزة الأمنية والقوات المسلحة في صراع مسلح مفتوح مع جماعتي أنصار بيت المقدس وأجناد مصر في سيناء. بينما تكرر الأمر ذاته في تونس وخاصة في منطقة جبل الشعانبي، حيث يواجه الجيش التونسي جماعة أنصار الشريعة وخاصة كتيبة عقبة بن نافع[٢٨]. كما يشن الجيش النظامي السوري حربًا استمرت ما يزيد عن أربعة أعوام لمواجهة كل من تنظيم "داعش" وجبهة "النصرة". وتزامن ذلك مع استمرار الصراع المسلح بين الجيش اليمني وتنظيم أنصار الشريعة (جناح تنظيم القاعدة في اليمن)، وخاصة في الجنوب بمحافظات أبين وشبوة وحضرموت[٢٩].

٢- بقايا قوات نظامية في مواجهة تنظيمات مذهبية وطائفية:

تُعد حالة الصراع في اليمن في أحد جوانبها مثالا على ذلك، حيث تواجه الدولة وحلفاؤها من الجماعات السنية جماعة الحوثيين، وهي جماعة تنتمي للشيعة الزيدية التي كانت تحكم اليمن قبل الثورة عام ١٩٦٢، والمدعومة بوضوح من النظام الإيراني الشيعي في طهران.

٣- تنظيمات جهادية في مواجهة تنظيمات جهادية أخرى:

ويُعتبر النموذج السوري هو الأقرب، لا سيما بعد اندلاع مواجهات مسلحة بين تنظيم "داعش" وبين تنظيم جبهة النصرة (ذراع تنظيم القاعدة في سوريا)، وصلت إلى اغتيال قيادات كبرى من الطرفين، علاوة على السيطرة على مناطق نفوذ للأطراف الأخرى[٣٠].

٤- تنظيمات قبلية في مواجهة تنظيمات إسلامية:

ويتضح في حالات كلٍّ من ليبيا والعراق وسوريا، ففي ليبيا تأسس جيش القبائل خاصة في ورشفانة لمواجهة التنظيمات الجهادية بخاصة قوات فجر ليبيا المعروفة بقربها من جماعة الإخوان المسلمين[٣١]، فضلا عن حرب القبائل بالتعاون مع الجيش الليبي لمواجهة تنظيم داعش في سرت. كما شهدت العراق أيضًا مواجهات مسلحة من عشيرة "البونمر" في خطر تمدد تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام "داعش"، وهو ما تكرر مع بعض قبائل المنطقة الشرقية في سوريا حينما انضمت لقوات الأسد لمواجهة تنظيم داعش، وخاصةً بعد تمدده في منطقة دير الزور الشرقية.

٥- تنظيمات قبلية في مواجهة تنظيمات قبلية أخرى:

ويتجلى هذا النمط في حالتي ليبيا والصومال، ففي ليبيا دخلت قبائل الزنتان ومصراتة في صراع، على الرغم من كونهما كانا في خندق واحدٍ إبان الثورة الليبية التي أسقطت القذافي، لكن يبدو أن مسألة الاختلاف حول الغنائم، لا سيما السياسية والاقتصادية، قد لعبت دورًا فعالا في تأجيج صراع عسكري فيما بينهما باستخدام الأسلحة الثقيلة والصواريخ أسفر عن قتلى وجرحى بشكل شبه دائم ومستمر بين الطرفين. فضلا عن اتخاذ الصراع بُعدًا آخر غير عسكري، يتمثل في محاولة كلٍّ منهما استقطاب القبائل الأخرى لتقوية جبهته، مما ينذر بمزيد من التصعيد المستقبلي، ليس بين القبيلتين فحسب، وإنما على الصعيد الليبي بشكل عام. كما تشهد بعض المناطق في الصومال صراعات بين الميليشيات القبلية لا سيما منطقة "ديفو" التي تقع على بعد ٤٠ كم تقريبًا شمال مدينة بلدوين بمحافظة هيران، والتي أوقعت العديد من الضحايا في منتصف عام ٢٠١٣، وهو ما تكرر في يونيو ٢٠١٤ بعد دخول قبيلتي "هبرجيدر" و"بيمال" في مواجهات مسلحة أسفرت عن سقوط ما يزيد عن أربعين قتيلا[٣٢].

تحولات الصراعات الداخلية المسلحة في الشرق الأوسط

اتسمت التحولات الخاصة بالصراعات الداخلية المسلحة في الشرق الأوسط، بعدد من الملامح، على النحو التالي:

١- انشطار في الصراعات الفرعية داخل الصراع الرئيسي المسلح:

وهو ما يتعلق بازدياد أعداد الأطراف المشارِكة في هذا الصراع أو ذاك، على نحو يؤدي إلى تعقّد إدارة الصراع وصعوبة تسويته، فضلا عن حله. فعلى سبيل المثال، ثمة صراع بين الحكومة المركزية في بغداد وحكومة إقليم كردستان العراق، وصراع ثانٍ يدور بين

الحكومة العراقية من جانب والأكراد من جانب ثانٍ، مع تنظيم داعش والجماعات المتحالفة معه. أضف إلى ذلك، هناك صراع داخل كل طرف من الأطراف الرئيسية، فالقوى الكردية على الرغم من توحدها فإن ثمة خلافات بين حزب الاتحاد الوطني الكردستاني والحزب الديمقراطي الكردستاني. وينطبق الأمر نفسه على القوى الشيعية التي تُناوئ القوات الأمنية الحكومية الشيعية مثل "سرايا السلام" بقيادة مقتدى الصدر، بخلاف الصراع بين التيار الصدري و"عصائب أهل الحق"[٣٣].

ويُضاف إلى ذلك، صراعات عدة تدور حول الساحة السورية. فهناك صراع رئيسي بين النظام السوري والمعارضة المسلحة، وصراع آخر داخل فصائل المعارضة السورية بين الجناح السياسي للمعارضة ممثلا في الائتلاف الوطني السوري المعارض وجناحه العسكري "الجيش السوري الحر". وصراع آخر بين جبهة النصرة والجيش السوري الحر من جانب وتنظيم داعش من جانب آخر. وصراع رابع يدور بين داعش والأكراد. وفي اليمن، يوجد صراع بين الحكومة الشرعية والسلطة الفعلية (جماعة أنصار الله الحوثي) وبين الحكومة أو الحوثيين وبين تنظيم القاعدة في شبه جزيرة العرب.

٢- التحول من الأبعاد الداخلية إلى النطاقات الإقليمية:

لم يعد من الممكن الفصل بين ما يُعد داخليًّا وبين ما يُعد إقليميًّا في الصراعات الداخلية المسلحة في الشرق الأوسط، وخاصةً بعد انفتاح بعض الجماعات الداخلية وحصولها على دعم من بعض القوى الإقليمية، لا سيما في حالات كلٍّ من سوريا وليبيا واليمن. ففي سوريا تقوم مختلف الأطراف الإقليمية بتحديد مسارات الصراع بين نظام الأسد المدعوم من إيران وحزب الله، وبين الجيش السوري الحر المدعوم من بعض دول الجوار بخاصة تركيا ودول الخليج[٣٤].

وفي اليمن كشفت التحولات الأخيرة، بخاصة عاصفة الحزم، ودعم البلدان العربية للرئيس عبد ربه منصور هادي، والصراع مع الحوثيين، والموقف الإيراني الداعم لهم؛ عن ذلك الدعم الخارجي الواضح. ويتكرر الوضع في ليبيا لا سيما مع الدعم القطري والتركي لقوات فجر ليبيا في مواجهة قوات الكرامة بقيادة اللواء خليفة حفتر المدعوم من بعض دول الجوار. ويضاف لذلك الدعم المقدم من قبل بعض القوى الإقليمية -خصوصًا تركيا وإيران- سواء المباشر أو غير المباشر لبعض التنظيمات الإرهابية بخاصة داعش[٣٥].

٣- الاتجاه إلى "تدويل" الصراعات الداخلية المسلحة العربية:

تتقابل تفضيلات الأطراف الداخلية مع مصالح الفاعلين الدوليين، ومع رغبتهم في التدخل في الصراعات الداخلية. وعلى الرغم من أن نمط تدويل القضايا كان سائدًا طوال العقود الماضية، فإنه يتخذ بُعدًا جديدًا يتعلق بازدياد الطلب الداخلي عليه من جانب قطاع داخل السلطة الشرعية وقطاع داخل القوى السياسية والمجتمعية[٣٦].

ويتخذ تدخل الأطراف الخارجية في الصراعات الداخلية نمطين أساسيين، هما: التدخل العسكري المباشر، مثل قرار مجلس الأمن الذي سمح بفرض منطقة حظر طيران في ليبيا عام ٢٠١١، ونمط التدخل غير المباشر من خلال توفير الدعم العسكري والتسليحي واللوجستي، وهو ما يحدث من دعم روسي لنظام بشار الأسد، ومن دعم أمريكي لوجستي للجيش السوري الحر. أما التدخل غير العسكري، فيشمل طائفة واسعة من الأدوات، وأبرزها العقوبات التي تتمثل في حظر تصدير الأسلحة وتجميد الأصول. والأمثلة الدالة على هذه الحالة فرض الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي سلسلةً من العقوبات ضد النظام السوري، وحظر إرسال الأسلحة إلى ليبيا[٣٧].

كما يرتبط التدويل للصراعات الداخلية المسلحة العربية بشكل وثيق بتدفق المقاتلين الأجانب (متعددي الجنسيات) إلى بؤر تلك الصراعات؛ إذ يتزايد وجود هؤلاء المقاتلين، بدرجات متفاوتة وأشكال مختلفة، في سوريا واليمن وليبيا، حيث يأتون من دول غربية وعربية، (مثل: الولايات المتحدة، والدنمارك، وكوسوفو، وهولندا، وبلجيكا، وأستراليا، وألمانيا، وبريطانيا، وفرنسا، ونيوزيلندا، وتركيا، وروسيا، فضلا عن الجزائر، والمغرب، وتونس، والسعودية، والصومال، ولبنان، وإيران، ومالي)[٣٨].

٤- صعود غير مسبوق في أدوار الفواعل المسلحة:

لم تعد الصراعات بين طرفين (أحدهما الدولة والثاني المتمردون)، بل توسعت لتشمل إلى جانب الجيوش النظامية في كل من سوريا، واليمن، وليبيا، والعراق، دخول أطراف جديدة في دائرة الصراع، مثل الميليشيات المسلحة، والجيوش المناطقية، والتنظيمات الإرهابية، لتنتقل التفاعلات الصراعية في الإقليم من "تجارة الجملة" التي يسيطر عليها فاعل مركزي محدد "الدولة" إلى "تجارة التجزئة" التي يزداد فيها عدد الفاعلين والمؤثرين[٣٩].

ففي سوريا بالإضافة للجيش النظامي هناك عدد من التنظيمات أبرزها: الجيش السوري الحر، وتنظيم جبهة النصرة، (ذراع تنظيم القاعدة في سوريا)، وتنظيم "داعش"، فضلا عن التنظيمات الكردية بخاصة قوات الحماية الكردية في الشمال.

ويتكرر المشهد ذاته في العراق، حيث يتواجد داعش، والجيش العراقي، وبعض المليشيات الشيعية، والأكراد. أما اليمن فيتواجد فيه عدد كبير من الطوائف المتحاربة، تتمثل في ألوية الجيش، وتنظيم أنصار الشريعة (ذراع تنظيم القاعدة)، وجماعة أنصار الله الحوثية الشيعية، واللجان الشعبية التابعة للنظام، واللجان الثورية التابعة للحوثيين. كما تشهد ليبيا أيضًا ظاهرة بروز وتعدد الفواعل المسلحة؛ حيث يتواجد الجيش والقبائل المتحالفة معه في مواجهة قاعدة كبيرة من التنظيمات الإسلامية المنضوية تحت راية ما يُسمى بفجر ليبيا.

٥- انتشار نمط الصراعات الهجينة Gray Conflicts:

خلافًا للنمط التقليدي للصراعات المسلحة باقتصار أطرافها على القوات المسلحة النظامية التي تتبنى استراتيجيات عسكرية واضحة، كالطلعات الجوية أو الأسلحة التقليدية؛ أفرزت صراعات المنطقة نمطًا جديدًا يُطلق عليه الصراعات الهجينة، ويقصد به مواجهات مسلحة مستمرة تتضمن سلسلة من صراعات السلطة المسلحة والاضطرابات المسلحة والحرب الأهلية، بما في ذلك القدرات التقليدية والتكتيكات والمعلومات غير النظامية والأعمال الإرهابية، بما في ذلك العنف والإكراه العشوائي والفوضى الإجرامية.

وهنا، يبني أطرافُ الصراع استراتيجيات مختلفة، بما فيها استخدام الهجمات الانتحارية التي تحدث في العراق بشكل مستمر، وتعتمد عليها حركة شباب المجاهدين في الصومال، كما أنها تتضمن استخدامات تكتيكات غير عسكرية عبر شبكة المعلومات الدولية، واستخدام الوسائط الإعلامية، وعمليات التجنيد عبر مواقع التواصل الاجتماعي. ويُعتبر تنظيم داعش بكل فروعه -سواء في ليبيا أو سوريا أو العراق- أفضل التنظيمات التي تعتمد على نمط الحروب الهجينة في الفترة الماضية، مما جعله التنظيم الأكثر شهرةً وجذبًا للفئات العمرية الشبابية[٤٠].

٦- تبلور اقتصادات غير رسمية للصراعات الداخلية المسلحة العربية:

إن تصاعد وتيرة الصراعات الداخلية في الشرق الأوسط قد عزز من أنماط اقتصادات الصراعات الداخلية التي تكتسب دافعية البقاء والانتشار من تلاقي مصالح أطراف الصراع في استمرار المكاسب المالية الناجمة عن استمرار الصراع في ظل تصدع عدد من دول الإقليم، وتآكل احتكارها لاستخدام القوة المسلحة مع صعود الفاعلين المسلحين من غير الدول، وفقدان بعض الدول السيطرة على المناطق الطرفية، وشيوع أنماط الحدود السائلة، مما أدى إلى تصاعد سطوة عصابات التهريب والتنظيمات الإرهابية والميليشيات المسلحة التي باتت تُدير تفاعلات اقتصادية عابرة للحدود بمعزل عن سيطرة الدول.

وتُشير خبرةُ منطقة الشرق الأوسط إلى أنه على الرغم من أن الصراعات الأهلية كانت سابقة على الثورات العربية في ظل انتشار نماذج الصراعات الأهلية في لبنان وفلسطين والسودان واليمن والعراق والصومال، والتي صاحبها انتشار للجماعات الإجرامية العابرة للحدود، والتجارة غير المشروعة، وتهريب الأسلحة والمخدرات والأفراد (الأطفال) والآثار والنفط عبر الحدود؛ فإن التحولات في هذه الظواهر تمثلت في كثافة وحجم الاقتصادات غير الشرعية المرتبطة بالصراعات الداخلية، وتصاعد التشبيك بين الفاعلين والجماعات الإجرامية والإرهابية، وتأسيس دورة اقتصادية كاملة ينخرط فيها مختلف الفاعلين، **وتمثلت أهم خصائص هذه الدورة الاقتصادية المرتبطة بالصراعات الداخلية في دول الإقليم في الآتي[٤١]:**

أ- تغير تراتبية السلع: حيث إن كثافة عمليات تهريب السلع غير المشروعة، مثل السلاح والمخدرات والآثار، أدى لانخفاض أسعار تلك السلع في بؤر الصراعات المسلحة، مقابل تزايد أسعار السلع التقليدية مثل السلع الغذائية والأدوية التي يتصاعد الطلب عليها في ظل الصراعات الأهلية في مقابل تضاؤل العرض.

ب- انتشار الدويلات الافتراضية: حيث أضحت الفواعل المسلحة من غير الدول قادرة على اقتطاع دويلات من صلب الدول القائمة في الإقليم والسيطرة عليها، وتقديم ذاتها كبديل للدولة القومية من خلال الحلول محل الدولة في أداء وظيفة الاستخدام الإكراهي للقوة، وتنظيم التفاعلات المجتمعية، وهو ما لا ينفصل عن سيطرتهم على الموارد في تلك المناطق، على غرار سيطرة البشمركة الكردية على محيط إقليم كردستان في ظل تصاعد

أطروحات تكوين دويلة عابرة للحدود تضم الأكراد في العراق وسوريا، خاصةً أن أكراد سوريا أصبحوا شبه منفصلين عن الدولة السورية، وهو ذات الوضع المرتبك بسيطرة ميليشيات الحوثيين على العاصمة صنعاء، وتمكن داعش من تأسيس دويلة ممتدة الأطراف عبر الحدود السورية العراقية، تمتد لتشمل الرقة ودير الزور وقطاعات من ريف حلب في سوريا، والموصل ونينوى وصلاح الدين والرمادي في العراق.

ج- تعدد الفواعل المنخرطة بالصراع: حيث لم تعد هذه التفاعلات الاقتصادية غير الشرعية المرتبطة بالصراعات الأهلية مقصورة على تنظيمات الجريمة المنظمة العابرة للحدود، وإنما باتت تشمل أطرافًا متعددة، مثل: الجماعات الإرهابية، والعشائر والقبائل الحدودية، والميليشيات المسلحة، وبعض الدول المنتفعة من التجارة غير الشرعية، ويرتبط ذلك بتضخم ميزانيات الفاعلين المنخرطين في هذه الأنماط الاقتصادية. فعلى سبيل المثال، تُشير الإحصاءات الدولية إلى أن ميزانية تنظيم القاعدة باتت تتجاوز ما يتراوح بين ٥٠ و٧٠ مليون دولار، بينما وصلت ميزانية تنظيم داعش إلى ما يتراوح بين ٢ و٥ مليارات دولار، وهو ما يفسر اتساع نطاق الفاعلين المستفيدين من اقتصادات الصراعات الأهلية.

د- التحول للتمويل الذاتي: يتمثل التحول الأهم في أنماط اقتصادات الصراعات الأهلية في تصاعد القدرات الاقتصادية والمالية للفاعلين المسلحين العابرين للإقليم بعدما تمكن بعضها من اقتطاع دويلات وإمارات من صلب الدول القائمة في الإقليم، والسيطرة عليها في خضم الصراعات الأهلية، والحلول محل الدولة في أداء وظائف الاستخدام الإكراهي للقوة، وتنظيم التفاعلات المجتمعية، في محاكاة واضحة لنموذج سيطرة حركة طالبان على المناطق الطرفية على الحدود بين دولتي باكستان وأفغانستان، خاصةً مناطق بلوشستان ووزيرستان والبشتون وغازني.

ويرتبط ذلك بتحوّل هؤلاء الفاعلين من الاعتماد على مصادر التمويل الخارجية المتمثلة في التحويلات المالية التي تقدمها بعض الدول الداعمة للإرهاب، أو الجمعيات الخيرية التطوعية وتبرعات المتعاطفين مع التيارات الجهادية، إلى الاعتماد الرئيسي على مصادر التمويل الذاتية الناتجة عن قيام هؤلاء الفاعلين بأنشطة الجريمة المنظمة، مثل: تهريب المخدرات، والتبغ، والبترول، والاتجار في الآثار، والاختطاف للحصول على فدية، وفرض ضرائب محلية على الإمارات والدويلات التي باتت تسيطر عليها تلك التنظيمات وتمكنت من اقتطاعها من إقليم الدولة.

هـ- ثبات التفاعلات الاقتصادية: تتسم اقتصادات الصراعات الأهلية بالتماسك والثبات، كونها تتعايش مع حالة عدم الاستقرار السياسي والأمني، ولا تتأثر بالتحولات في محيط الصراع، أو سعي دول الجوار للتضييق على التفاعلات العابرة للحدود، فضلا عن أن هذه الاقتصادات تقوم على فكرة التوسع الدائم لزيادة حجم الموارد التي يسيطر عليها الفاعلون، ومن ثم تدعيم قدرتهم على الاستمرار في الصراع. ولا ينفصل ذلك عن أن هذه الاقتصادات تتسم بالتركيب والتعددية، إذ لا تعتمد على مورد أو نشاط واحد، وإنما تتعدد الموارد والأنشطة الداعمة لتلك الاقتصادات لتشمل الاتجار في السلع المشروعة وغير المشروعة، فضلا عن أنشطة أخرى. فعلى سبيل المثال، يحصل تنظيم داعش من الإتاوات على حوالي ٥ ملايين دولار في الشهر، وفق بعض الإحصائيات، في مقابل ٨ ملايين شهريًا حصيلة الضرائب على الأنشطة التجارية في المناطق التي يُسيطر عليها، والاستيلاء على حوالي ٤٢٠ مليون دولار من ودائع بنك الموصل، فضلا عن عائدات الاتجار في البترول والآثار والسبايا وغيرها من الأنشطة.

و- تشكل الاقتصادات الإثنية: حيث إن اقتصادات الصراعات الأهلية باتت تحكمها الانتماءات الأولية، إذ يحشد الشيعة على امتداد الإقليم الدعم المالي للميليشيات الشيعية في سوريا والعراق، بينما يدعم الأكراد قوات البشمركة الكردية في مقابل دعم تنظيم القاعدة لجبهة النصرة، كما تدعم إيران ماليًا وعسكريًا وتسليحيًا الحوثيين في اليمن بالتوازي مع دعم حزب الله في لبنان، كما يحظى تنظيم داعش بدعم بعض التكوينات والجماعات السنية في العراق، أما جبهةُ النصرة فباتت تستند إلى دعم الجماعات السلفية المتمركزة على الحدود السورية اللبنانية في خضم الاحتقان الطائفي الحاكم للمشهد السياسي اللبناني.

٧- تنامي الخسائر الناتجة عنها، سواء المادية أو البشرية:

خلفت الصراعات المسلحة الناجمة عن الثورات العربية خسائر بشرية ضخمة بين قتلى، وجرحى، ومفقودين، ونازحين. فوفقًا لأحد التقديرات غير الرسمية المعتمدة على البيانات الصادرة عن الأمم المتحدة وعدد من المنظمات الدولية، فقد بلغ إجمالي أعداد القتلى من جراء التوترات السياسية التي تلت الربيع العربي وحتى نهاية العام الفائت ٤٣٠,٢٠٠ شخص من بينهم ٢٠٠ ألف في سوريا وحدها،

و١٦٠ ألفًا في العراق، و٥٠ ألفًا في ليبيا، و١١ ألفًا في اليمن، ٤٥٠٠ في مصر، و٢٨٠٠ في البحرين، و٤٠٠ في لبنان، و٢١٩ في تونس. وعلى صعيد الجرحى والمصابين، فقد بلغ عددهم وفقًا للتقرير ذاته ٢,٣٥٩,٧٠٠، من بينهم ١,١٠٠,٠٠٠ سوري، و١,٠٠٠,٠٠٠ عراقي، و١٢٠ ألف ليبيي، و١٠٠ ألف اليمن، و٢٥ ألفًا في مصر، و١٤٩٢ في تونس[٤٢].

أما عن أعداد النازحين واللاجئين من جراء النزاعات المسلحة فقد قُدرت وفقًا لتقديرات الأمم المتحدة ١٤,٣٠٠,٠٠٠ شخص، حيث يتقدمهم السوريون الذين بلغ عددهم ١٢ مليون نازح ولاجئ، سواء إلى الداخل أو إلى دول الجوار، بخاصة الأردن وتركيا ولبنان، ثم في المرتبة الثانية اليمن، حيث بلغ عددهم ما يزيد عن مليون نازح ولاجئ، ثم العراق في المرتبة الثالثة بمليون نازح ولاجي، ثم ليبيا بما يقرب من ثلاثمائة ألف لاجئ ونازح[٤٣].

آليات إنهاء الصراعات الداخلية في الشرق الأوسط

هناك عدة وسائل تتبناها الأطراف المتصارعة في الإقليم، للتعامل مع الصراع كالتالي[٤٤]:

١- الحسم: بما يتضمنه من انتصار لطرف وهزيمة طرف آخر، وفقًا لمنطق المباريات الصفرية في الصراعات الداخلية المسلحة، بحيث ينجح أحد الأطراف في حسم الصراع عسكريًا. فحينما يكون الصراع بين الحكومة المركزية وجماعة متمردة تهدف للاستيلاء على السلطة، فإن انتصار أحد الطرفين على الآخر كفيل بإنهاء الصراع، وهو ما لم يحدث في الحالة اليمنية حتى بعد "عاصفة الحزم" من قوات التحالف العربي ضد جماعة الحوثيين المتحالفة مع ألوية الجيش التابعة للرئيس السابق علي عبدالله صالح. غير أن الدولة ممثلة في قوات الأمن والجيش قد تُحقق

أهدافها في مواجهة الحركات أو الجماعات المسلحة، على نحو ما حدث في الجزائر بعد العشرية السوداء.

٢- الجمود: أي استمرار الصراع من دون حسم، وهو مرتبط بالصراعات القبلية والإثنية والطائفية، أي البيئة القاعدية التي يدور على أساسها الصراع الداخلي، وكذلك مرتبط بانهيار السلطة المركزية، علاوةً على التدخلات الخارجية من أطراف إقليمية وقوى دولية، كالحرب الأهلية السورية والليبية منذ عام ٢٠١١ وحتى منتصف عام ٢٠١٥. ويرتبط ذلك المسار بتحول الصراعات في العديد من الدول العربية إلى صراعات مستعصية Intractable Conflict، والتي تتسم باستمرارها لفترة طويلة من الزمن، وعجز أطراف الصراع عن حسمها لتقارب موازين القوى فيما بينها، وهو ما دعا البعض إلى طرح احتمالات تؤدي إلى المساس بهيكل الدولة الوطنية القائمة، ومنها التقسيم (الاستقلال عن الدولة)، أو الفيدرالية (داخل إطار الدولة).

٣- التسوية: تحدث عندما يُدرك أطراف الصراع عدم القدرة على حسم الصراع العسكري لصالح أيٍّ منها، فضلا عن تكلفة الاستمرار في مسار الصراع. وهنا، يبدأ التفكير في الدخول في عملية تفاوضية تُنهي الصراع، والتي قد تطول أو تقصر. ويعتمد نجاح التسوية السلمية في حالة الصراعات الداخلية بدرجة كبيرة على مدى نجاحها في حل أسباب الصراع، فضلا عن تقديم آلية لتقاسم السلطة السياسية والثروة الاقتصادية، لضمان مشاركة جميع أطراف الصراع في الحكم، وحصولهم على نسبة عادلة من ثروات الدولة، وبالتالي إيجاد مصلحة لهم في إنجاح عملية إتمام المصالحة وبناء السلم. ويُعد من أبرز التسويات للحروب الأهلية والصراعات الداخلية الحرب الأهلية اللبنانية (١٩٧٥-١٩٩٠)، والتي انتهت بعد التوقيع على اتفاق الطائف. ولا توجد أيٌّ من الصراعات الداخلية في المنطقة العربية مرشحة للتسوية في ضوء المتغيرات الراهنة.

الهوامش

١. محمد عبدالسلام، "الصراعات المسلحة العربية- العربية"، كراسات استراتيجية، العدد ٢٣، ١٩٩٤، ص ٦.

٢. د.علي الدين هلال، "حال الأمة العربية ٢٠١٤-٢٠١٥ الإعصار: من تغيير النظام إلى تفكيك الدول"، المستقبل العربي، العدد ٤٣٥، مايو ٢٠١٥، ص ١٢.

٣. "مناطق نفوذ وسيطرة أطراف الصراع في سوريا"، موقع الجزيرة.نت، ١١ مارس ٢٠١٥. انظر على الرابط التالي: http://www.aljazeera.net/news/arabic/2015/3/11/

٤. لينا الخطيب، "استراتيجية تنظيم الدولة الإسلامية: باقية وتتمدد"، سلسلة أوراق كارنيجي، مركز كارنيجي للسلام الدولي، ٢٩ يونيو ٢٠١٥. انظر على الرابط التالي: http://carnegie-mec.org/2015/06/29/ar-60542/ibk6

5. Mario Abou Zeid, The Emerging Jihadist Threat in Lebanon, Carnegie Middle east center, January 28, 2015 http://carnegie-mec.org/2015/01/28/emerging-jihadist-threat-in-lebanon

٦. إبراهيم الغيطاني، محمود بيومي، محمد عبدالله يونس، "البحث عن الاستقرار: الاتجاهات الرئيسية في منطقة الشرق الأوسط خلال عام ٢٠١٤"، (ملحق تقرير المستقبل، اتجاهات الأحداث، العدد ٦، يناير ٢٠١٥)، ص ص ٣-٤.

٧. كميل الطويل، "مركز أبحاث بريطاني يقول إن نظام الأسد في أسوأ مراحله"، الحياة، ٢١ مايو ٢٠١٥.

٨. د. مثنى العبيدي، "اختيارات فادحة: الحواضن الطائفية في العراق.. تجليات العنف وأزمة المواطنة"، الموقع الإلكتروني للمركز الإقليمي للدراسات الاستراتيجية بالقاهرة، ١٣ مايو ٢٠١٥. انظر على الرابط التالي: http://www.rcssmideast.org/Article/3416/

٩. ريهام مقبل، "عوائق الانفصال: إشكاليات تأسيس الأكراد "لدولة كبرى" في الشرق الأوسط"، حالة الإقليم، العدد ١٤، فبراير ٢٠١٥.

١٠. إبراهيم الغيطاني، محمود بيومي، محمد عبدالله يونس، مرجع سابق، ص ٤- ٦.

١١. وحدة التحولات الداخلية، "التداعيات غير المقصودة: كيف تتعامل بعض القوى الداخلية والإقليمية مع عملية "عاصفة الحزم" في اليمن؟"، موقع المركز الإقليمي للدراسات الاستراتيجية بالقاهرة، ٧ أبريل ٢٠١٥. http://www.rcssmideast.org/Article/3288

١٢. "عاصفة الحزم تسقط الحوثيين في ٢٧ يومًا"، صحيفة الوطن، ٢٦ أبريل ٢٠١٥. انظر على الرابط التالي: http://www.elwatannews.com/hotfile/details/1017

١٣. حسين علي، "تباينات مصلحية: تأثير العمليات العسكرية ضد الحوثيين على القوى السياسية باليمن"، موقع المركز الإقليمي للدراسات الاستراتيجية بالقاهرة، ٢٨ مارس ٢٠١٥.

http://www.rcssmideast.org/Article/3248

١٤. شحاتة عوض، "الدور المصري في ليبيا: التحديات والمخاطر"، مركز الجزيرة للدراسات، ٨ مارس ٢٠١٥.

http://studies.aljazeera.net/reports/2015/03/2015389551293257.htm

١٥. "سباق التصعيد والتسوية في ليبيا"، موقع الجزيرة المعرفة، ٢٣ أبريل ٢٠١٤. انظر على الرابط التالي: http://www.aljazeera.net/knowledgegate%2Fnewscoverage%2F2015%2F4%2F23%2F%D8%B3%D8%A8%D8%A7%D9%82-%D8%A7%D9%84%D8%AA%D8%B5%D8%B9%D9%8A%D8%AF-%D9%88%D8%A7%D9%84%D8%AA%D8%B3%D9%88%D9%8A%D8%A9-%D9%81%D9%8A-%D9%84%D9%8A%D8%A8%D9%8A%D8%A7

١٦. د.حمدي عبد الرحمن، "دور التدخلات الخارجية في أزمة جنوب السودان"، السياسة الدولية، العدد ١٨٣، يناير ٢٠١٢.

١٧. سحر إبراهيم محمد إبراهيم، السياسة الخارجية الأمريكية تجاه أزمة دارفور ٢٠٠٠-٢٠٠٨ (القاهرة: كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، ٢٠١٣)، ص ١٤٦- ١٤٨.

١٨. "مؤتمر البجا ينفي تجميد اتفاق شرق السودان"، موقع صحيفة سودان تريبيون، ١٤ نوفمبر ٢٠١٣.

http://www.sudantribune.net/%D9%85%D8%A4%D8%AA%D85%D8%B1-%D8%A7%D9%84%D8%A8%D8%AC%D8%A7D9%8A%D9%86%D9%81%D9%89,5878

١٩. كلاوديو غيراميزي، جيروم توبيانا، "حرب جديدة وأعداء قُدامى: الصراع في جنوب كردفان"، (جنيف: المعهد العالي للدراسات التنموية والدولية، مارس ٢٠١٣)، ص ١٨-٢٠.

٢٠. "الصراع في جنوب السودان: خلفياته وتداعياته المحتملة"، موقع المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ٢ يناير ٢٠١٤.

http://www.dohainstitute.org/release/8dac8709-4d81-4a3e-a70c-f78973710bcf

٢١. "هجوم موسع لمتمردي جنوب السودان على ملكال"، الشرق الأوسط، ١٦ مايو ٢٠١٥. انظر على الرابط التالي: http://aawsat.com/home/article/٣٦١٧٤١

٢٢. "حركة الشباب الصومالية"، موقع الجزيرة. نت، ١ مايو ٢٠٠٨. انظر على الرابط التالي:

http://www.aljazeera.net/news/arabic/2008/5/1/%D8%AD%D8%B1%D9%83%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%B4%D8%A8%D8%A7%D8%A8-%D8%A7%D9%84%D8%B5%D9%88%D9%85%D8%A7%D9%84%D9%8A%D8%A9

٢٣. محمد النعماني، "حركة الشباب المجاهدين الصومالية"، مركز الشاهد للبحوث والدراسات، ٩ ديسمبر ٢٠١٣. http://arabic.alshahid.net/columnists/analysis/101065

٢٤. "نجاة الرئيس الصومالي من محاولة اغتيال بأعجوبة"، موقع دويتش فيله، ١١ أكتوبر ٢٠١٤.

http://www.dw.de/%D9%86%D8%AC%D8%A7%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%B1%D8%A6%D9%8A%D8%B3-9

٢٥. "الشباب تستعيد السيطرة على جزيرة كوطا الصومالية"، موقع الجزيرة الإخباري، ٨ نوفمبر ٢٠١٤. http://www.aljazeera.net/news/arabic/2014/11/8/%D

٢٦. الصراع بين حكومتي طرابلس وطبرق على أشده، السفير، ٤ نوفمبر ٢٠١٤.

٢٧. أسامة مهدي، دولة الخلافة لداعش تتشكل من حلب السورية لنينوى العراقية، على موقع إيلاف الإخباري، على الرابط الإلكتروني التالي:

http://elaph.com/Web/News/2014/6/912556.html

٢٨. أحمد زكريا الباسوسي، بيئات حاضنة: التنظيمات الإرهابية في المنطقة العربية.. بؤر الانتشار والأسباب، أوراق الإقليمي، أبريل ٢٠١٥، منشور على موقع المركز الإقليمي للدراسات الاستراتيجية، على الرابط الإلكتروني التالي:

http://www.rcssmideast.org/ArticlesTemp/3384-19.pdf

٢٩. أنصار الشريعة تُعلن سيطرتها على قاعدة للجيش اليمني في الجنوب، في موقع صحيفة سبق الإلكترونية، على الرابط الإلكتروني التالي:

http://sabq.org/4yygde

٣٠. السعودي المحسيني يكشف خفايا مواجهات داعش والنصرة ويدعو البغدادي للبقاء في العراق، في الموقع الرسمي لشبكة سي إن إن الإخبارية، على الرابط الإلكتروني التالي:

http://arabic.cnn.com/middleeast/2014/02/03/muhaisni-isis-nusra

٣١. رئيس مجلس القبائل الليبية لبوابة إفريقيا: سقوط ورشفانة يعني سيطرة التفكيريين على ليبيا، موقع بوابة إفريقيا الإخباري، على الرابط الإلكتروني التالي:

http://www.afrigatenews.net/content/%D8%B1%D8%A6%D9%8A%D8%B3-%D9%85%D8%AC%D9%84%D8%B3-%D8%A7%D9%84%D9%82%D8%A8%D8%A7%D8%A6%D9%84-%D8%A7%D9%84%D9%84%D9%8A%D8%A8%D9%8A%D8%A9-%D9%84%D9%80%D9%80%C2%AB-%D8%A8%D9%88%D8%A7%D8%A8%D8%A9-%D8%A3%D9%81%D8%B1%D9%8A%D9%82%D9%8A%D8%A7-%C2%BB-%D8%B3%D9%82%D9%88%D8%B7-%D9%88%D8%B1%D8%B4%D9%81%D8%A7%D9%86%D8%A9-%D9%8A%D8%B9%D9%86%D9%8A-%D8%B3%D9%8A%D8%B7%D8%B1%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%AA%D9%83%D9%81%D9%8A%D8%B1%D9%8A%D9%8A%D9%86-%D8%B9%D9%84%D9%89-%D9%84%D9%8A%D8%A8%D9%8A%D8%A7

32. Ahmed Zakareya Al-Bassoussy, The Growing Security Role of the Tribes in the Arab region, Future Center for Advanced Researches & Studies, published in the following link:

http://www.futurecenter.ae/en/analys.php?analys=441

٣٣. أحمد دياب، "صراعات بلا نهاية: الخصائص الست للصراعات الداخلية في المنطقة العربية، اتجاهات الأحداث، العدد ٣، أكتوبر ٢٠١٤، ص ٣٦.

٣٤. هايدي عصمت، "أسباب الحرب: لماذا تنشب الصراعات الداخلية والدولية؟"، ملحق مفاهيم المستقبل "Complicated Wars: لماذا تنشب.. وكيف تدار.. ومتى تنتهي الصراعات المسلحة؟"، دورية تحليل الأحداث، العدد ٩، أبريل ٢٠١٥، ص ٣-٥.

٣٥. مداخلة أ. محمد عباس ناجي في حلقة نقاشية بعنوان "كرة النار: التحولات الصاعدة في أنماط وفواعل الظاهرة الإرهابية"، عقدت في المركز الإقليمي للدراسات الاستراتيجية بالقاهرة بتاريخ ٨ أبريل ٢٠١٥.

36. Sandra P.Bordo, "The internationalization of domestic conflicts: A comparative study of Colombia, El Salvador and Guatemala, (The PHD diss: university of Minnestota, May 2009), pp.1-6.

37. Patrick M.Regan, "Interventions with civil war: A retrospective survey with prospective ideas", Civil Wars, Vol.12, No.4, December 2010, p.458.

٣٨. "عولمة جهادية: تدفقات المقاتلين الأجانب العابرة للحدود في الشرق الأوسط، التقرير الاستراتيجي العربي ٢٠١٣-٢٠١٤"، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة، ٢٠١٥، ص ٣٣٣.

٣٩. د. علي الدين هلال، "حال الأمة العربية ٢٠١٣-٢٠١٤"، المستقبل العربي، العدد ٤٢٤، يونيو ٢٠١٤، ص ٢٢.

٤٠. عزة هاشم، "لماذا ينجذب الشباب الغربي إلى داعش؟"، حالة العالم، العدد ١٥، مارس ٢٠١٥، ص ١٥- ١٦.

٤١. انظر في هذا الإطار فاعليات حلقة نقاش نظمتها وحدة التحولات الداخلية بالمركز الإقليمي للدراسات الاستراتيجية بعنوان "شبكات الظل: اقتصاديات الصراعات الداخلية في الشرق الأوسط"، بتاريخ ٤ مارس ٢٠١٥.

٤٢. انظر في هذا السياق مصادر متفرقة: مصدر لعدد القتلى في سوريا وفق إحصاءات تقريبية:

http://www.wsj.com/articles/u-n-says-syria-deaths-near-200-000-1408697916

- مصدر لعدد القتلى في العراق وفق إحصاءات تقريبية:

https://www.iraqbodycount.org/

http://www.psr.org/assets/pdfs/body-count.pdf

- مصدر لعدد القتلى في اليمن وفق إحصاءات تقريبية:

http://www.aljazeera.net/news/arabic/2015/7/27/%D9%85%D8%B3%D8%A4%D9%88%D9%84-%D8%A3%D9%85%D9%85%D9%8A-23-%D8%A3%D9%84%D9%81-%D9%82%D8%AA%D9%8A%D9%84-

% D 9 % 8 8 % D 8 % A C % D 8 % B 1 % D 9 % 8 A % D 8 % A D - % D 8 % A 8 % D 8 % A D % D 8 % B 1 % D 8 % A 8 - % D 8 % A 7 % D 9 % 8 4 % D 9 % 8 A % D 9 % 8 5 % D 9 % 8 6

- مصدر عدد القتلى في ليبيا خلال غارات الناتو وفق إحصاءات تقريبية

http://www.huffingtonpost.com/2011/09/08/libya-war-died_n_953456.html

- قاعدة بيانات بعدد ضحايا الصراعات الداخلية في إفريقيا من ١٩٩٧ إلى ٢٠١٤

http://www.acleddata.com/data/version-5-data-1997-2014/

- قواعد بيانات ذات تقديرات متفاوتة عن أعداد ضحايا الصراعات الداخلية في الشرق الأوسط ودول العالم

https://acd.iiss.org/

https://www.prio.org/Locations/

http://www.acleddata.com/

http://www.ucdp.uu.se/gpdatabase/search.php

٤٣. عدد اللاجئين في منطقة الشرق الأوسط وفق أرقام تقريبية غير محدثة حتى ديسمبر ٢٠١٤ وفق تقرير المفوضية العليا لشئون اللاجئين

http://www.unhcr.org/pages/49e45ade6.html

٤٤. أحمد الشورى أبو زيد، "كيف تنتهي الحروب؟: الانتصار- الهزيمة- الجمود- التسوية"، ملحق مفاهيم المستقبل" Complicated Wars: لماذا تنشب.. وكيف تدار.. ومتى تنتهي الصراعات المسلحة؟"، تحليل الأحداث، العدد ٩، أبريل ٢٠١٥، ص ١٣.

2

تحولات الصراع الداخلي المسلح في سوريا

د. محمد مجاهد الزيات

مستشار أكاديمي بالمركز الإقليمي للدراسات الاستراتيجية بالقاهرة

الصراع بطبيعته ظاهرة معقدة، وتُشير أدبياته إلى أن أحد جوانبه الهامة، أنه يعكس موقفًا تنافسيًا بين طرفين أو أكثر يدركان عدم التوافق في المواقف والرؤى المستقبلية بين كلٍّ منهما، ويدركان كذلك أن موقف كل منهما لا يتوافق مع رؤية ومصالح الطرف الآخر، بل يتصادم معها، ويتعمق الهدف هنا وحركة كل طرف من أطراف الصراع ليس لتحقيق مكاسب فقط على حساب الطرف الآخر، ولكن السعي لإفقاد ذلك الطرف المنافس عدم القدرة على تحقيق أية مكاسب، والقضاء عليه. الصراع طبقًا لذلك يرتكز على استراتيجيات محورها الأساسي أهداف متعارضة بين أطرافه ومواقف متصادمة، أي أن جوهرها هو تنازع إرادات، ومحاولات للهيمنة. وتكشف أدبيات الصراع ودراساته المختلفة عن أن تنازع الإرادات قد لا يكون مدمرًا للأطراف في جميع الأحوال إذا لم يتم التركيز على الحل العسكري.

تُشير أدبيات ومسارات الصراع السياسي تاريخيًّا على امتداد مناطق الصراعات في العالم أن هناك مسارات أخرى لهذا التنازع وتصادم الإرادات تدرك خلاله هذه الأطراف المتنازعة والمتصارعة أنها مضطرة للبحث عن آليات أخرى للتعامل في ظل العجز عن الحسم العسكري، أو عدم القدرة على إزالة الخصوم، أو فرض إرادتها بالكامل على الأطراف الأخرى، أو عندما تصل معادلة القوة فيما بينهما إلى مرحلة التوازن، وهو ما يفرض تواصلا بين الأطراف في محاولة لخلق أرضية أو مناخ للتهدئة وتفهم بعض متطلبات ومواقف الآخرين، وتستجيب لبعض مصالح كل طرف حسب أوزانها وثقلها وما تمتلكه من عناصر القوة قياسًا بالآخرين، تلك الآليات والأدوات يمكن أن تُبلور في النهاية فرصًا مناسبة للتفاوض أو الوساطة أو الحوار، تضطر إليها أطراف الصراع للوصول إلى حلول وسطى للمشكلة الرئيسية للصراع.

ويتوقف نجاح مثل هذه الآليات على مدى قبول الأطراف واستعدادها لتقديم تنازلات لصالح الأطراف الأخرى، وقبول المشاركة معها في إدارة العملية السياسية دون إقصاء وتصفية كاملة للخصوم، وكذلك إذا ما كانت مواقف الأطراف الفاعلة الخارجية قد وصلت إلى قناعة بذلك، وستكون بذلك ميسرة للوصول إلى هذه الآليات أو معوقة لها ومانعة للأطراف الداخلية من الذهاب إليها[1].

وبالنسبة للصراع السوري فالمشهد السياسي والعسكري والأمني داخلها يكشف عن الحقائق التي تحدد الإطار الحاكم لأية جهود لحل الصراع، وأهمها أن أطراف الصراع العسكري تختلف عن أطراف الحوار السياسي، فخريطةُ المواجهات العسكرية (حتى كتابة هذه الورقة في مايو ٢٠١٥) تُوضح أن الأطراف الرئيسية هي النظام، وداعش، والنصرة وحلفاؤها، وجيش سوريا الحر. كما يغيب عن الحوارات قوى أخرى تشارك في العمليات العسكرية، خاصة حزب الله اللبناني، والفصائل الشيعية العراقية، وبعض المجموعات الفلسطينية التي تساند النظام، وأصبح لها في النهاية موقف يمكن أن يتجاوز النظام لصالح الأجندة الإيرانية.

وفي المقابل فإن الجهود المبذولة من خلال الحوار الذي يجري بين ائتلاف المعارضة الذي لا يملك تأثيرًا على الفاعل الرئيسي في الصراع، وهو تنظيم النصرة وتنظيم داعش، وبرغم ذلك يرفض مشاركة النظام الفاعل الرئيسي الآخر. وتتعدد الجهود الدولية للوصول لحل سياسي؛ إلا أن ذلك لا يزال متعثرًا بصورة كبيرة، فالنظام لا يزال يركز استراتيجيته ودعاويه على أنه يحارب منظمات إرهابية جاء معظم أفرادها من الخارج، وأنه لا حوار مع هذه المنظمات، والقوى الدولية المساندة له -خاصةً روسيا وإيران- توافقه كثيرًا على ذلك، وترى أنه لا حل عسكريًّا للصراع، وأن أي حل سياسي لا بد أن يتضمن حضورًا للنظام في المرحلة الانتقالية. ويلاحظ أن تشدد النظام واتجاهه لتقديم بعض التنازلات يتراوح انطلاقا من طبيعة التوازن العسكري الميداني[2].

وتتباين أجندة معارضة الخارج التي تقيم في دول الجوار -خاصة تركيا- عن معارضة الداخل، وهو ما يجعل من الصعب اتخاذ موقف موحد لقوى المعارضة؛ حيث تتباين رؤاها بالنسبة لأي حوار سياسي، ولا تزال ترفع سقف مطالبها، خاصة معارضة الخارج، اتساقًا مع مواقف القوى الداعمة لها رغم عدم امتلاكها أوراق الضغط والمساومة الميدانية التي تسمح لها بالضغط تبعًا لها على الطرف الآخر، الأمر الذي يشير إلى استمرار الصراع العسكري، وتعثر أية جهود أو حوارات لحل الأزمة، طالما استمرت الأطراف الداخلية الفاعلة بأوزانها الحالية وبقيت سوريا مجالا للتنافس الإقليمي والدولي لتحقيق استحقاقات في ميادين ومجالات أخرى تكون سوريا أحد أوراق المساومة فيها، بل إن مواقف هذه القوى الإقليمية والدولية أصبح محدِّدًا رئيسيًّا لتفعيل الحوارات الجارية للبحث عن حل سياسي للازمة، إذ أصبحت طرفًا رئيسيًّا فاعلا له مطالبه من المحاولات الجارية للتوصل إلى حلول، وهي تزيد من حجم التناقض والتباين بين الأطراف، وتزيد من عدد ونفوذ الفاعلين الآخرين في الأزمة[3].

تطورات المشهد السياسي السوري

١- موقف المعارضة السورية:

أ- (معارضة الخارج): تتمثل معارضةُ الخارج في الائتلاف الوطني لقوى الثورة والمعارضة السورية الذي يتواجد مقره في مدينة غازي عينتاب التركية، ويسيطر الإخوان المسلمون على الائتلاف، بالإضافة إلى ذلك يوجد نفوذ قطري وتركي قوي داخل الهيئة العامة له، وكان هذا الائتلاف يطالب منذ نشأته بالتدخل الدولي لإسقاط النظام، وتبني الخيار العسكري؛ إلا أنه مؤخرًا بدأ يقبل بالحل السياسي للصراع السوري في ضوء إدراكه أن الحل العسكري أصبح غير وارد، ويُعزز من ذلك أيضًا اقتناع العديد من الفصائل العسكرية للمعارضة ذات الصلة بالائتلاف بهذا الأمر، وفي هذا الإطار يدعم الائتلاف استئناف مفاوضات

التسوية السياسية برعاية الأمم المتحدة انطلاقا مما تمت مناقشته في مؤتمر «جنيف ١»، واستنادًا إلى قرارات مجلس الأمن ذات الصلة.

وقد فشل الائتلاف الوطني حتى الآن في أن يشكل واقعًا مقنعًا للشعب السوري وللمجتمع الإقليمي والدولي، وفي بناء كيان حقيقي قادر على إدارة صراعات سياسية معقدة بحجم الصراع السوري، وقادر على إدارة أية مفاوضات قادمة نحو الحل السياسي، وفي هذا الإطار لا يزال الائتلاف يُعاني من عدد من الصعوبات التي تحد من تأثيره ونفوذه، **والتي تتضح فيما يلي:**

- فشل الائتلاف في تقديم الخدمات والإمدادات الأساسية للأماكن المحررة في عدد من المناطق، مما أثر على شعبيته في الداخل؛ حيث تُوجّه له الاتهامات بالقصور في تحقيق أهداف الثورة ومصالحها.

- اختلال العلاقة بين الجسم السياسي (الائتلاف) والجسم العسكري (الجيش السوري الحر ممثلا في المجالس العسكرية والمجلس العسكري الأعلى والفصائل والكتائب المقاتلة)، وفشله في مأسسة الجيش الحر تحت مظلة وزارة الدفاع التابعة للحكومة المؤقتة، وإعادة هيكلة وترتيب المجلس العسكري، بحيث يكون ممثلا حقيقيًّا للجبهات والفصائل العاملة على الأرض لزيادة التنسيق بين الفصائل.

- عدم قدرة الائتلاف على تأكيد سيطرته على جماعات المعارضة المسلحة السورية، خاصة الجماعات الجهادية والكتائب المقاتلة، وتخطي الدول والجهات الداعمة والممولة للجماعات المقاتلة على الأرض للائتلاف، والاتصال مباشرة بتلك الجماعات، وهو ما يعطيها قوة واستقلالية في مواجهة الائتلاف الوطني[٤].

- اختلال العلاقة بين الائتلاف والمؤسسات المنبثقة عنه، كالحكومة المؤقتة، ووحدة تنسيق الدعم، فغالبًا ما تتخطى هذه المؤسسات الائتلاف ذاته وتتصرف كبديل عنه.

- انشغال الائتلاف بصراعات مكوناته على استحواذ مواقع السيطرة والنفوذ داخله وداخل المؤسسات المنبثقة عنه كالحكومة والمجلس العسكري الأعلى ووحدة تنسيق الدعم[٥].

- تحول الائتلاف ومؤسساته المذكورة إلى حلبة صراع بين الجهات الخارجية الداعمة. وفي هذا الإطار فشل الائتلاف في بلورة كيان سياسي متماسك، بالإضافة إلى الاتهامات التي تُوجه إلى رئيس الائتلاف خالد خوجة بالانتماء إلى الإخوان المسلمين[٦].

ب- معارضة الداخل: تتحدد أهم مجموعات معارضة الداخل في سوريا في: هيئة التنسيق الوطنية، وتيار بناء الدولة السورية، وتقوم رؤيتها لحل الصراع السوري على الحل السياسي، إلا أن موقفها أقل حدة من موقف معارضة الخارج الممثلة في الائتلاف الوطني فيما يتعلق بالموقف من النظام؛ حيث ترى أن الأولوية هي الحفاظ على استمرارية أداء مؤسسات الدولة.

وقد شهدت هيئة التنسيق خلال الفترة الأخيرة كثيراً من الانشقاقات، وذلك على خلفية ما يلي:

- وجود تيارين رئيسيين داخل هيئة التنسيق، الأول يتزعمه القيادي المعارض هيثم مناع، وآخر تتزعمه جماعة الإخوان المسلمين تحت رعاية تركية، لكن هناك تياراً وسطاً ينفرد بالدعوة إلى المزاوجة بين الاستراتيجيتين.
- اندلاع أزمة بين التيارين الرئيسيين مؤخراً على خلفية اللقاء الذي جمع مسئولين من هيئة التنسيق ونظرائهم في الائتلاف السوري في باريس، حيث يعتبر تيار هيثم مناع أن اجتماع باريس بمثابة طعنة للقاء القاهرة، خاصةً أن أعضاء من الائتلاف ينتمون إلى الإخوان المسلمين، وهي الجهة التي عملت منذ بداية الأزمة على السيطرة على الكتل السياسية للمعارضة في الخارج، وعملت على عزل المعارضة الداخلية، ونقضت أكثر من اتفاق معها، وفي هذا الإطار شكل هيثم مناع كتلة جديدة للمعارضة منفصلة عن هيئة التنسيق تسمى ائتلاف قمح، ويرى هذا الائتلاف الجديد أن إعلان القاهرة الصادر في يناير الماضي يُعد أساساً صلباً لانطلاق عملية سياسية في إطار إعلان ومؤتمر «جنيف ١».
- إعلان ٤٠ عضواً من هيئة التنسيق مؤخراً استقالتهم من الهيئة احتجاجاً على وجود أخطاء تنظيمية وسياسات متضاربة داخل الهيئة، وسعيهم لتشكيل كيان معارض جديد.

ويمكن تفسير أسباب ضعف قوى المعارضة السورية (الخارجية والداخلية) وفشلها في بناء مؤسسات قوية فيما يلي:

- فشل المعارضة في بناء إطار عمل مشترك يجعلها فاعلا حقيقيًا في الصراع، لأنها لا تمثل قوى اجتماعية واضحة، حيث إن أغلب قياداتها عاشوا في خارج سوريا قبل اندلاع الأزمة.
- أن هذه المعارضة لا تمتلك الحد الأدنى من الانتظام الفكري والسياسي والخبرة الإدارية، وفشلت منذ البداية في مأسسة عملها، ووضع أنظمة داخلية ولوائح يتم الالتزام بها.
- عدم قدرة المعارضة على تنظيم نفسها بسبب دخول العدد الكبير من الناشطين في الحقل السياسي إلى مؤسسات المعارضة التي لم تكن قد تأسست بعد، بالإضافة إلى الصراع على المناصب في المؤسسات التي تم تشكيلها.
- التأثير المباشر للقوى الإقليمية والدولية على المعارضة، وتباين مصالح هذه القوى، وهو ما أفقد المعارضة السورية استقلالية القرار الوطني، خاصة في الدول المضيفة للمعارضة السورية.
- أن الحكومة المؤقتة لا تمارس عملها بشكل منتظم ونمطي ومهني في ظل عدم وجود خبرات إدارية وفنية ومتراكمة وقوانين وأنظمة داخلية للحكومة والوزارات المعنية، بالإضافة إلى الصراعات السياسية وتنازع الصلاحيات مع الائتلاف.
- ظهور التنظيمات الإرهابية مثل تنظيم داعش وجبهة النصرة التي استولت على مناطق سيطرة المعارضة المعتدلة، وهو ما أدى إلى انحسار الدعم الدولي للمعارضة خوفًا من ذهاب هذا الدعم إلى الجماعات المتطرفة.
- عجز تنظيمات المعارضة المسلحة عن حسم الصراع العسكري مع النظام بسبب عدم امتلاكها الأسلحة النوعية التي تستطيع من خلالها مواجهة النظام وإحداث تغيير مهم في ميزان القوى.
- حدوث صراعات بين فصائل المعارضة العسكرية للسيطرة على الموارد في المناطق التي تتحرك فيها قد أدى إلى صراعات أضعفت بعضها بعضًا.

ولا شك أن استمرار ضعف قوى المعارضة السورية رتب عدة متغيرات ونتائج وهي:

- تصاعد الحديث عن ضرورة الحل السياسي للصراع، وتراجع الحديث عن الحل العسكري، حيث أصبحت المواقف الأخيرة للمعارضة تشير إلى قبولها بالحل السياسي في ضوء إدراكها أن الحل العسكري أصبح غير وارد[٧].
- قبول أطراف دولية وإقليمية فكرة مشاركة النظام في ترتيبات الحل السياسي والمرحلة الانتقالية، ويتضح ذلك من خلال الجهود التي يقوم بها المبعوث الأممي دي ميستورا، والتي تأخذ نظام الأسد في اعتبارها، وتراه جزءًا من الحل.
- نجاح النظام السوري في إقناع بعض القوى الإقليمية والدولية بأنه يواجه حربًا إرهابية، وهو ما أدى إلى تحسين صورته الدولية نسبيًا، ويتضح ذلك من خلال تصريح مدير جهاز الاستخبارات المركزية الأمريكية جون برينان مؤخرًا

بأن الولايات المتحدة لا تريد انهيار الحكومة السورية ومؤسساتها، لأنها تعلم أن البديل هو التنظيمات المتطرفة[٨].

٢- موقف النظام السوري [٩]:

أبدى النظام السوري خلال الفترة الماضية مرونة كبيرة مع المبادرات السياسية المطروحة لحل الأزمة، وفي هذا الإطار يعطي النظام أولوية للجهود الروسية في هذا الشأن، ويعزز من ذلك طلب النظام من روسيا عقد جولة مشاورات أخرى مع المعارضة، وتأتي مرونة النظام السوري تجاه المبادرات السياسية لحل الأزمة في ضوء الانتكاسات الميدانية التي تعرض لها النظام مؤخرًا، بالإضافة إلى سعيه إلى تحسين صورته وشرعنة وضعه أمام المجتمع الدولي من خلال التفاوض مع أطراف المعارضة وإثبات أنه يحارب الإرهاب[١٠].

ومن الملاحظ أن النظام السوري بدأ يواجه أزمات داخلية لم تظهر في بداية الصراع السوري، مثل: تزايد الاحتجاجات في محافظات الساحل السوري ذات الأغلبية العلوية في اللاذقية وطرطوس والتي تعد معقلا لنظام الأسد، وهو ما أدى إلى تزايد الفجوة بينه وبين مؤيديه نتيجة الإجراءات التعسفية التي يقوم بها النظام، مثل لجوء النظام إلى حملة التجنيد الإجباري، والإجراءات الاقتصادية التقشفية التي أدت إلى تردي الأوضاع المعيشية.

اقتصادات الحرب في سوريا

تمارس أطراف الصراع الرئيسية في سوريا والتي تشمل (النظام، المعارضة المعتدلة، تنظيم داعش، الأكراد، تنظيم جبهة النصرة)، سياسات اقتصادية بطرق مختلفة في المناطق التي تسيطر عليها، بحيث يمكن القول إن هناك اقتصادات مختلفة لكلٍّ منها.

١- اقتصاد المناطق الخاضعة لسيطرة النظام:

ازداد التدهور في قدرات النظام الاقتصادية، وذلك بسبب الخسائر التي يتكبدها في ضوء استمرار الصراع، **وتتمثل مؤشرات ذلك فيما يلي[١١]:**

- أن الخسائر الإجمالية للاقتصاد السوري منذ بداية الأزمة تُقدر بأكثر من ٢٣٧ مليار دولار، كما أن خسائر الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي تُقدر بنحو ٧٠,٦٧ مليار دولار بعدما تراجع في الوقت الحالي إلى أقل من ٣٣ مليار دولار بعدما كان ٦٠ مليار دولار في ٢٠١٠.
- بلوغ التضخم حوالي ١٥٠٪ وزيادة الضرائب وارتفاع الأسعار بنحو ١٤ ضعفًا عما كانت عليه قبل الأزمة، مع تراجع القوة الشرائية لليرة السورية ونشاط السوق السوداء، حيث انخفضت قيمة الليرة إلى أكثر من ٣٣٠ ليرة سورية مقابل الدولار، ويأتي التراجع الكبير للعملة السورية في ضوء تراجع الاحتياطي الأجنبي والإنتاج النفطي والسياحة والاستثمار، وفي هذا الإطار يواصل البنك المركزي السوري ضخ الدولارات في سوق الصرف لوقف تدهور الليرة.
- أن الاقتصاد الخاضع للنظام السوري أصبح خارج مفهوم «اقتصاد السوق الاجتماعي»، ودخل في إطار «الاقتصاد الحر» حيثُ رفعت حكومة النظام السوري يدها عن الكثير من السلع التموينية، وقد أدى ارتفاع الأسعار إلى احتجاجات في مناطق سيطرة النظام في دمشق والساحل السوري غربًا.
- بلوغ الاحتياطي الأجنبي ١٨ مليار دولار قبل اندلاع الصراع، لكنه تراجع إلى ما بين ٢ و٣ مليارات دولار بسبب لجوء الحكومة السورية إلى بيع العملات الأجنبية لتثبيت أسعار الصرف المتقلبة.
- أن ثلاثة أرباع السكان أصبحوا يعانون من الفقر، و٥٤٪ يعانون من البطالة في ظل تراجع الاقتصاد بنسبة ٤٠٪ منذ عام ٢٠١١.
- تفاقم العجز في موازنة العام الجاري، وهو ما دفع الحكومة السورية لرفع الدعم عن المواد الغذائية والمشتقات النفطية، ويدلل على ذلك ارتفاع أسعار المازوت للمرة الثانية خلال الأشهر الأخيرة من ٨٠ ليرة سورية إلى ١٢٥ ليرة، ورفع سعر أسطوانة الغاز المنزلي من ١١٠٠ إلى ١٥٠٠ ليرة[١٢].
- أن قطاع النفط والغاز الذي يعد أبرز مصادر دخل الدولة السورية تضرر بشكل كبير، حيث إن أكثر من ٩٠٪ من حقول النفط والغاز في سوريا خرجت من سيطرة وإشراف وزارة النفط السورية لتستقر بيد تنظيم الدولة الإسلامية وقوات المعارضة، وتوقف عمل محطات الكهرباء، وتم الاعتماد أكثر على المشتقات النفطية من الخارج.
- التراجع في الدعم الاقتصادي الإيراني والروسي للنظام السوري خلال الفترة الأخيرة، والذي كان يتم على شكل تحويلات نقدية، وذلك في ظل السعي الإيراني والروسي لوضع شروط جديدة لحماية مصالحها لضمان استمرار هذا الدعم.

- لا يـزال هنـاك جـزء مـن الاقتصـاد العائـد للنظـام السـوري يمـارس في الأجـزاء الأربعـة الأخـرى الخارجـة عـن سـيطرته ولـو بنسـبة قليلـة، فالكثـير مـن الموظفـين الحكوميـين في تلك المناطـق لا يزالـون يتقاضـون رواتـب مـن الحكومـة السـورية.

٢- اقتصاد المعارضة المعتدلة[١٣]:

تُقـدر مسـاحة الأراضي التـي يسـيطر عليهـا الجيـش الحـر بــ١٥٪ مـن إجـمالي مسـاحة سـوريا، وتتبـع مناطق سـيطرة الجيـش الحر للائتـلاف الوطنـي لقـوى الثـورة والمعارضـة السـورية، وهـو الـذي يقـوم بتمويـل تلـك المناطـق عـن طريق رئاسـة الحكومـة المؤقتة، وبالتنسـيق مـع وزارة الماليـة والاقتصـاد.

ويعتمـد الوضـع الاقتصـادي للجيـش الحـر عـلى الدعـم والتمويل الـذي يتلقـاه الائتـلاف الوطني مـن دعم خارجي لتأمـين الخدمات في مناطـق سـيطرته، ويـأتي معظـم هـذا الدعـم مـن تركيـا وقطـر والسـعودية، وقـد لجـأت قـوات الجيـش الحـر إلى قطـع أنابيـب الغـاز التي تغـذي المحطات الحرارية التي تولـد الطاقة الكهربائية في مناطـق سـيطرة النظـام، وهـو مـا أرغـم النظـام عـلى تخفيـف رقابـة الحواجـز عـن دخول بعض المـواد والسـلع الغذائية إلى مدن وبلـدات سـيطرة الجيـش الحر.

٣- اقتصاد تنظيم داعش:

تُقـدر مسـاحة الأراضي التـي يسـيطر عليهـا تنظيـم داعـش بأكـثر مـن ٤٥٪ مـن إجـمالي مسـاحة سـوريا، **ويديـر التنظيـم اقتصـاده بالاعتـماد عـلى مصـادر خارجيـة وداخليـة:**

أ- المصادر الخارجية:

- تطويـر التنظيـم أسـاليب يصعـب الكشـف عنها حتـى في ظل وجـود رقابـة محليـة ودوليـة صارمـة، ومـن هـذه الأسـاليب اسـتخدام التجـارة الخارجيـة الاعتياديـة، فهناك شـبكات تابعة للتنظيـم مهمتهـا جمـع التبرعات مـن متشـددين أغنياء تحت ذريعـة دعـم الجهـاد، بالإضافـة إلى عمليـات غسـيل الأمـوال، والمنـح والتبرعـات التـي تقـوم بها بعض الشـخصيات السـلفية الجهاديـة في عـدد مـن دول العـالم.

ب- المصادر الداخلية:

- إيـرادات مبيعـات النفـط السـوري، ففـي محافظـة ديـر الزور السـورية مثلا يُسـيطر التنظيم على أكثر من ٩٨٪ من مسـاحة المحافظـة الغنيـة بالنفـط، وبالتـالي فـإن إيـرادات بيـع نفـط تلـك الحقـول النفطية يشـكل مصـدرًا اقتصاديًّا رئيسـيًّا، حيث إن التنظيـم يبـادر في كثـير مـن المـرات إلى بيـع النفـط للنظام السـوري مقابـل مبلـغ مـادي، بالإضافـة إلى بيعـه لشـبكات المهربـين في الخـارج.
- فـرض الضرائـب والإتـاوات عـلى المدنيـين في الأماكـن التـي يسـيطرون عليهـا، وعـلى الطـرق التـي يفرضـون عليهـا سـيطرتهم، والإتـاوات التـي تُجبَى مـن شركات نقل المشـتقات النفطيـة ومحطـات تعبئـة الوقـود والتجـار والأسـواق.
- سـيطرته عـلى أراضٍ زراعيـة في ريـف حلـب والرقـة ودير الـزور، وفرضـه الحصول عـلى ١٠٪ من المحاصيـل الزراعية من أصحـاب الأراضي، إضافـة إلى أعـداد كبـيرة جـدًّا مـن العقارات التجاريـة والسـكنية في المـدن التي يسـيطر عليهـا، والتي تعود ملكيتهـا للبلديـات والأوقـاف، والتـي قـام التنظيـم بتأجيرهـا للسكان.
- الابتـزاز والغنائـم والفديـة التـي يحصـل عليهـا مـن خـلال اختطـاف بعـض الوجهـاء في سـوريا، بالإضافـة إلى خطف رعايا الـدول الأجنبيـة، وطلـب فديـات عليهـم، والاتجـار بالآثـار، وتجـلى ذلـك في نهـب متحـف حلـب ومـن منطقـة جبـال القلمـون في غـرب دمشـق، حيـث قـدرت قيمتهـا بحـوالي ٣٦ ألـف دولار، كـما يحصـل التنظيـم عـلى رسـوم إزالـة القمامـة، والسـطو المسـلح، وذلـك عـلى البنـوك والمؤسسـات الماليـة.

٤- اقتصاد الأكراد[١٤]:

تتركـز مناطـق النفـوذ الاقتصـادي للأكـراد في سـوريا في ثلاثـة تجمعـات رئيسـية (جـزء مـن محافظة الحسـكة، ومنطقـة كوبانـي، ومنطقـة عفريـن)، وتُـدار مـن قبـل ثـلاث حكومـات لـلإدارة الذاتيـة التـي أعلـن عنهـا حـزب الاتحـاد الديمقراطـي، وتتمتـع بوجـود هيئـات ومؤسسـات تابعـة لهـا في المناطـق الثـلاث.

وتقـوم الإدارة الذاتيـة بـإدارة شـئونها الاقتصادية مـن خلال نظام اقتصـادي تحقـق منـه إيرادات مـن خلال المـوارد التالية:

- مـوارد النفـط والغـاز في المنطقـة الشرقيـة مـن محافظـة الحسـكة.
- إيـرادات الضرائـب والرسـوم الجمركيـة في معـبر فيشـخابور ومعـبر الدرباسـية.
- إيرادات المؤسسات الخدمية التابعة لها.

- أن النظام الاقتصادي الذي تتبعه الإدارة الذاتية هو نظام الاقتصاد الاجتماعي الذي يستند إلى المجتمع، وذلك من خلال بناء نظام الجمعيات التعاونية متعدد الأغراض، وذلك بهدف الوصول إلى الاكتفاء الذاتي من الناحية الاقتصادية.

٥- اقتصاد جبهة النصرة:

تعتمد الجبهة بشكل رئيسي في التمويل على الغنائم، حيث إنها تشترط قبل المشاركة مع فصائل المعارضة الأخرى في أي معركة أن تحصل على الجزء الأكبر من الغنائم، كما تتلقى تمويلات خارجية أبرزها من تركيا ومن شخصيات وتنظيمات جهادية عبر العالم، وتحصل الجبهة على تمويل من خلال تولي حماية المصانع والمعامل التي تقع ضمن سيطرتها، كما قام التنظيم بافتتاح مكاتب صيرفة في الأحياء الشرقية من حلب، وألزم المدنيين بتبديل تعاملهم من العملة السورية إلى التركية، ويقوم التنظيم بالتعامل في السوق السوداء، ومن الملاحظ أنه لدى جبهة النصرة الآن حزمة من القوانين الاقتصادية التي تتعامل بها في مناطق نفوذها، فعلى سبيل المثال أصدرت عددًا من القوانين الاقتصادية والاجتماعية تحت عنوان «تنبيه وتنويه»، فيما يخص حياة المدنيين ضمن مناطق نفوذها في إدلب شمال سوريا. وهددت المخالفين من البائعين بالمحاسبة الشرعية.

الواقع الميداني العسكري في سوريا

تشهد معادلة التوازن العسكري في سوريا تغيرات متلاحقة، حيث تتسع رقعة العمليات العسكرية على امتداد الدولة السورية، ويتواصل تراجع القوات النظامية ميدانيًّا.

١- تراجع قوات الأسد:

يُمكن رصد أبرز مظاهر تراجع الموقف العسكري للنظام خلال الفترة الأخيرة التي سبقت أعداد الورقة في مايو ٢٠١٥ من خلال ما يلي[١٥]:

- فشل الاستراتيجية التي كان يعتمد عليها النظام في السابق والتي كانت تهدف إلى استنزاف قوات المعارضة في جبهات القتال المختلفة.
- فشل قدرة النظام على المستوى العملياتي؛ حيث تراجعت قدرة النظام على القيام بعمليات هجومية، وبدأ يميل إلى الأسلوب الدفاعي، ويدلل على ذلك قيام النظام مؤخرًا بتشكيل خط دفاع لمنع قوات المعارضة من التقدم باتجاه مدينة اللاذقية.
- تعرض عناصر النظام لخسائر بشرية كبيرة خلال الفترة الأخيرة، وتراجع أعداده إلى حوالي ١٥٠ ألفًا فقط بعدما كان حوالي ٣٥٠ ألفًا في عام ٢٠١١، وسعيه لتقديم حوافز للقوات المتبقية، مثل إعلانه مؤخرًا عن صرف مكافأة شهرية قدرها ٣٧ دولارًا للجنود الذين يقفون في صفوف القتال الأمامية، وجلب قوات شيعية من إيران والعراق وباكستان وأفغانستان لتعويض هذا النقص.
- على الرغم من كون النظام لا يزال متفوقًا في بعض النواحي، مثل الطائرات والمدرعات الثقيلة والمدافع، فإن قوات المعارضة تمكنت مؤخرًا من تحسين مستوى تسليحها من خلال الأسلحة التي استولت عليها من قوات النظام، وأبرزها الصواريخ الموجهة المضادة للدروع، والدبابات، والمدافع، وقذائف الهاون.
- تراجع الدعم اللوجستي لقوات النظام مقابل تحسنه لدى قوات المعارضة نتيجة تحسن المساعدات الخارجية وخاصة من تركيا والسعودية وقطر، بالإضافة إلى سيطرة قوات المعارضة على المعابر الحدودية بين سوريا والعراق وتركيا والأردن، باستثناء ميناءي طرطوس واللاذقية.
- أن النظام السوري لم يعد قادرًا على إدارة أجزاء واسعة من المناطق الواقعة تحت سيطرته، وارتبط بذلك بإصدار الرئيس بشار الأسد مرسومًا مؤخرًا يقضي بالسماح بإنشاء شركات قابضة في سوريا لإدارة مناطق في البلاد بشكل كامل.
- تصاعد القلق داخل قاعدة دعم النظام السوري وخاصة الطائفة العلوية، ولجوء النظام لحملات التجنيد الإجباري، مقابل زيادة مستوى التنسيق بين فصائل المعارضة، وإنشاء غرف عمليات مشتركة لتوحيد الجهد وقيادة العمل العسكري على الأرض، وهو ما أدى إلى استمرار قوات المعارضة في تحقيق نجاحات ميدانية على حساب النظام، مثل نجاح جيش الفتح في السيطرة على إدلب مؤخرًا، وتحقيق الجبهة الجنوبية للجيش الحر نجاحات في الجنوب.

٢- تقدم قوات المعارضة:

شهدت خريطة التوازنات العسكرية للمعارضة السورية خلال الفترة الأخيرة تطورات هامة يتمثل أبرزها فيما يلي[١٦]:

- تشكيل تنظيم «جيش الفتح» (وهو اتحاد عسكري بين قوات المعارضة السورية في إدلب، تم تشكيله في ٢٤ مارس ٢٠١٥، ويضم: جبهة النصرة، وحركة أحرار الشام الإسلامية، وجند الأقصى، وجيش السنة، وفيلق الشام، ولواء الحق، وأجناد الشام).
- اندماج حركة صقور الشام مع حركة أحرار الشام، تحت مسمى حركة أحرار الشام الإسلامية.
- إعلان القيادة العسكرية المشتركة والمؤسسات الثورية المعارضة (المحكمة الشرعية والمجلس المحلي والقيادة المشتركة للتنسيق العسكري)، في مدينة الرستن بريف حمص الشمالي، عن توحيد جهودها تحت قيادة مشتركة، أطلقت عليها اسم «قيادة الثورة»، بهدف الارتقاء بالواقع المعيشي والقضائي والعسكري بالرستن.
- إعلان كتائب معارضة في ريف حماة الشمالي (تضم كتائب وتشكيلات حركة أحرار الشام الإسلامية، فيلق الشام، صقور الغاب، وتجمع العزة، والفرقة ١٣، ولواء مجاهدي الشام، إضافة إلى عدد من الكتائب والألوية العاملة في ريف حماة الشمالي) مؤخرًا تأسيس غرفة عمليات عسكرية لقيادة المعارك ضد قوات النظام، أطلقوا عليها اسم «رد الاعتبار».
- تشكيل جيش التوحيد مؤخرًا في ريف حمص الشمالي، والذي يضم فصائل معارضة تشمل تجمع ألوية الإيمان بالله، لواء حماة العقيدة، لواء تلبيسة، لواء ٣١٣ جند بدر، كتائب سيف الإسلام خطاب، لواء صقور تلبيسة، لواء معاوية بن أبي سفيان، كتائب سيوف الحق.
- تشكيل «غرفة عمليات بركان الفرات» التي تضم فصائل معارضة كردية وأخرى من الجيش الحر، وتشمل لواء التوحيد القطاع الشرقي، ولواء ثوار الرقة، وكتائب شمس الشمال التابعة لألوية فجر الحرية، ووحدات حماية الشعب، ووحدات حماية المرأة، وسرايا جرابلس، وجبهة الأكراد، وثوار أمناء الرقةو، جيش القصاص، ولواء الجهاد في سبيل الله.

- تشكيل «غرفة عمليات تحرير حلب» والتي تضم الجبهة الشامية، وأحرار الشام، وفيلق الشام، وكتائب ثوار الشام، وجيش الإسلام، وتجمع فاستقم كما أمرت، وكتائب فجر الخلافة.
- تشكيل «جيش الفتح في القلمون» الذي يضم مجموعات الجيش الحر، وجبهة النصرة، ولواء نسور دمشق، ولواء الغرباء، وكتيبة رجال القلمون، وحركة أحرار الشام.

٣- تمدد تنظيم داعش:

حقق تنظيم داعش نجاحات ميدانية في سوريا مؤخرًا، وهو ما يتضح من خلال الآتي:

- سيطرة التنظيم على مدينة تدمر في حمص التي يسكنها أكثر من ٥٠ ألف نسمة بعد انسحاب عناصر القوات النظامية من مختلف أنحاء المدينة، وبالتالي بات التنظيم يسيطر على نصف مساحة سوريا تقريبًا (أكثر من ٩٥ ألف كلم مربع من المساحة الجغرافية لسوريا).
- أن التنظيم أصبح يُسيطر على نحو ٣٠٪ من محافظة الحسكة ومحافظة الرقة باستثناء بعض القرى التي يسيطر عليها الأكراد، ويتواجد في محافظة دير الزور باستثناء نصف المدينة ومواقع أخرى محددة للنظام، والجزء الشمالي الشرقي من محافظة حلب باستثناء بلدة عين العرب الكردية ومحيطها.
- سيطرة التنظيم مؤخرًا على منطقة السخنة بحمص ومحيطها التي يمر بها الطريق السريع الذي يربط محافظة دير الزور بمدينة تدمر، بالإضافة إلى سيطرته على حقلي الأرك والهيل الواقعين بين مدينتي السخنة وتدمر، بالإضافة إلى سيطرته على مدينة حويجة صكر في دير الزور، وتلال مشرفة في ريف حلب، ومعبر التنف الحدودي السوري مع العراق.
- أنه أصبح لتنظيم داعش حضورٌ واسع حول العاصمة السورية في جنوب دمشق، وتحديدًا في أطراف ضاحيتي القدم والحجر الأسود ومخيم اليرموك للاجئين الفلسطينيين، وهو ما يعد تهديدًا مباشرًا لمقر سلطة الرئيس السوري بشار الأسد.
- تزايد عدد الفصائل التي أعلنت مبايعتها لتنظيم داعش، مثل: لواء أسود الإسلام، ولواء شهداء اليرموك، وجيش الجهاد، كما أعلنت بعض عناصر جماعة أكناف بيت المقدس انضمامها لداعش مؤخرًا.

ويمكن رصد آخر تطورات المشهد الميداني العسكري حتى مايو ٢٠١٥ من خلال ما يلي[١٧]:

أ- المنطقة الشمالية:

- سيطرة (وحدات حماية الشعب الكردية ومعها فصائل أخرى ضمن «غرفة عمليات بركان الفرات» التي تضم لواء التوحيد (القطاع الشرقي)، ولواء ثوار الرقة، وكتائب شمس الشمال التابعة لألوية فجر الحرية، ووحدات حماية الشعب، ووحدات حماية المرأة، وسرايا جرابلس، وجبهة الأكراد، وثوار أمناء الرقة، وجيش القصاص، ولواء الجهاد في سبيل الله) وبدعم من طيران التحالف الدولي على مدينة تل أبيض في الرقة، مع تعهد حزب الاتحاد الديمقراطي سحب القوات الكردية من المدينة، وتشكيل مجلس مدني لإدارتها.
- أن أهمية مدينة تل أبيض التي سيطرت عليها وحدات حماية الشعب الكردي تأتي في ضوء ما يلي:

- أن خسارة داعش لها سينعكس سلبًا على بقية المناطق التي يُسيطر عليها التنظيم، حيث إن المدينة تقع على بعد ٨٦ كلم من مركز محافظة الرقة عاصمة داعش، وتتصل شرقًا بمدينة رأس العين التي تشكل جسرًا لمحافظة الحسكة والمناطق الكردية المفتوحة على إقليم كردستان العراق، وتربط محافظتا الحسكة والرقة بمحافظة حلب من ناحية الغرب، وتبعد ٧٠ كلم عن مدينة كوباني.

- أنها كانت تُشكل بوابةً استراتيجيةً للتنظيم مع تركيا، حيث إن معظم المقاتلين القادمين عبر تركيا للالتحاق بالتنظيم في محافظتي الرقة ودير الزور كانوا يستخدمون منطقة تل أبيض كمعبر للدخول، وذلك في ضوء طول الحدود الإدارية لمناطق تل أبيض مع تركيا بواقع ٧٠ كلم.

- أن معبر أقجة-تل أبيض كان يشكل بوابة اقتصادية لداعش الذي يتحكم بطرق التجارة ونقل البضائع وتهريب النفط وفرض الضرائب.

- استمرار الصراع بين وحدات حماية الشعب الكردية وتنظيم داعش في قرية الكنطري بريف بلدة سلوك الواقعة في الريف الشمالي للرقة.

- استمرار الصراع بين قوات المعارضة وقوات النظام في الأحياء الغربية لمدينة حلب، وسط تقدم لقوات المعارضة التي سيطرت على ضاحية الراشدين.
- استمرار الصراع بين تنظيم داعش وقوات المعارضة في محيط قرية غزل وقرية أم القرى بريف حلب الشمالي.
- استمرار الصراع بين قوات النظام وجيش الفتح (يضم: جبهة النصرة، وحركة أحرار الشام الإسلامية، وجند الأقصى، وجيش السنة، وفيلق الشام، ولواء الحق، وأجناد الشام) على تلال الأعور وخطاب وإلياس ومنطقة الفريكة بريف إدلب الجنوبي.
- إعلان الائتلاف الوطني لقوى الثورة والمعارضة، تشكيل لجنة عسكرية-مدنية لحل أي خلاف مع الدروز في إدلب، وذلك لمنع تكرار التجاوزات التي تمت مؤخرًا من جانب جبهة النصرة ضد الدروز في قرية قلب لوزة في جبل السماق.

ب- المنطقة الجنوبية:

- سيطرة قوات النظام بشكل تام على مطار الثعلة في السويداء من قوات المعارضة بعد وصول تعزيزات من قوات الدفاع الوطني واللجان الشعبية وعناصر من حزب الله للدفاع عنه، بالإضافة إلى تعزيز دروز السويداء من مساندتهم للنظام في هذه المنطقة.
- استمرار الصراع بين قوات النظام وقوات المعارضة في الريف الشمالي للقنيطرة، وذلك عقب شن هجوم للمعارضة للسيطرة على المواقع المتبقية التي يسيطر عليها النظام، والتي تشمل مدينة (البعث) وهي المركز الإداري الرئيسي في المحافظة، ومدينة (خان أرنبة)، (مع العلم أن المعارضة تسيطر على ٨٠٪ من محافظة القنيطرة).
- الإعلان عن تشكيل جيش الفتح في المنطقة الجنوبية، والذي يضم (جبهة النصرة، وحركة أحرار الشام الإسلامية، وتحالف فتح الشام، ولواء إحياء الجهاد، وتجمع مجاهدي نوى، ولواء أسود التوحيد، ولواء أنصار الحق، ولواء العمرين الإسلامي)، ويأتي ذلك بعدما رفضت القيادة الموحدة للغوطة الشرقية (التي تضم جيش الإسلام، وفيلق الرحمن، والاتحاد الإسلامي لأجناد الشام، ويقودها العقيد الطيار «عمار النمر») دعوة جبهة النصرة مؤخرًا لتشكيل «جيش الفتح في الغوطة» ودعوتها لحل مجالسها القضائية، والانضمام إلى «القيادة الموحدة».
- أن قوات المعارضة في جنوب سوريا تمكنت من فرض حظر جوي جزئي ضد بعض طائرات النظام، وذلك من خلال ما يلي:

- استخدام صواريخ حرارية مضادة للطائرات من نوع (كوبرا) ومدافع رشاشة ثقيلة من عياري (٢٣) و(٥٧) ملليمتر، وهو ما منع طائرات الميج من التحليق في هذه المنطقة.

- لجأ النظام في مواجهة هذا الحظر الجزئي إلى استخدام مروحيات الجازيل الفرنسية التي تُحلق على مرتفعات عالية، وتكثيف استخدامه طائرات سوخوي التي تحلق على مرتفعات عالية أيضًا، بالإضافة إلى قدرتها على حمل أوزان كبيرة من القنابل والمتفجرات.

ج- فيما يتعلق بدمشق وريفها:

استمرار الصراع بين قوات النظام وقوات المعارضة في الطريق الواصل بين بلدتي زبدين ودير العصافير بالغوطة الشرقية، بالإضافة إلى استمرار الصراع بينهما في محيط بلدة خان الشيح في غوطة دمشق الغربية.

د- شرق سوريا:

استمرار الصراع بين تنظيم داعش والنظام في محيط مطار دير الزور العسكري، واستمرار الصراع بين تنظيم داعش ووحدات حماية الشعب الكردي في الريف الجنوبي لبلدة تل براك في الحسكة.

هـ- الجبهة الغربية:

- استمرار الصراع بين حزب الله اللبناني وقوات النظام وقوات الدفاع الوطني من جهة، وجيش الفتح في القلمون (ويضم: مجموعات الجيش الحر، وجبهة النصرة، ولواء نسور دمشق، ولواء الغرباء، وكتيبة رجال القلمون، وحركة أحرار الشام) من ناحية أخرى في جرود القلمون.
- استمرار الصراع بين جيش الفتح في القلمون وتنظيم داعش في أطراف القلمون الشرقي.

و- وسط سوريا:

- استمرار الصراع بين قوات داعش وقوات النظام في محيط حقلي جزل وشاعر النفطيين بريف حمص الشرقي، وذلك في محاولة من النظام لاستعادة حقل جزل الذي سيطر عليه التنظيم مؤخرًا.
- استمرار الصراع بين قوات النظام وقوات المعارضة في غرب مدينة تلبيسة بريف حمص الشمالي.
- قيام فصائل المعارضة باستهداف قوات النظام في معسكر جورين العسكري وقريتي تل واسط والزيارة في سهل الغاب بريف حماة الغربي.

المواقف الإقليمية من الصراع السوري

١. الموقف الإيراني:

يرتكز الموقف الإيراني من الصراع السوري على ضرورة بقاء نظام بشار الأسد باعتباره أحد العناصر الأساسية للنفوذ الإيراني بالمنطقة، حيث اعتمدت إيران على وجود حكومة صديقة في دمشق لتسهيل عبور الأسلحة من إيران إلى حزب الله عبر مطار دمشق، وللحفاظ على قدرتها على تحدي إسرائيل. ويهدف الدور الإيراني في سوريا إلى تعزيز قدرة الأسد على قمع المعارضة وتأمين مصالحها في سوريا في حال رحيل حكومة بشار الأسد، **وتعمل إيران على تحقيق ذلك من خلال السياسات التالية:**

- تورط الميليشيات الشيعية الإيرانية في الأزمة السورية منذ عام ٢٠١١ من استشاري إلى الانخراط الفعلي في العمليات القتالية إلى جانب النظام السوري وحزب الله اللبناني، كما قدمت إيران في نفس العام التقنية والتدريب والمساعدة المالية لكل من الحكومة السورية والميليشيات الشيعية الموالية للنظام التي تعمل في سوريا، كما يقوم «فيلق الحرس الثوري الإسلامي» الإيراني بتجنيد اللاجئين الأفغان الشيعة في إيران، والتي تعد موطنًا لحوالي نصف مليون من الهزارة للقتال في سوريا، ويَعِدُهُم برواتب شهرية، بالإضافة إلى أوراق إقامة إيرانية، ويُطلق عليهم لواء «الفاطميين»، بالإضافة إلى مقاتلين شيعة من باكستان ينتمون إلى لواء «الزينبيين».
- ساعدت طهران على تأسيس جماعة سورية شبه عسكرية قوامها ٥٠ ألف رجل تُعرف باسم الجيش الشعبي لمساعدة القوات الحكومية السورية، كما أن قوات الحرس الثوري الإسلامي، المعروفة باسم قوة القدس، هي التي تشرف على أنشطة طهران في سوريا.
- قيام إيران بتقديم دعم عسكري سواء للنظام أو الميليشيات الشيعية المرتبطة بها والتي تعمل مع النظام، وذلك تحسبًا لأية تطورات في عمل التحالف الدولي يمكن أن يوجه للنظام السوري.
- قيامها بإمداد النظام السوري بالدعم الاقتصادي الذي مكنه من الصمود منذ اندلاع الأزمة السورية في مارس ٢٠١١، ويدلل على ذلك بتقديم إيران في يوليو ٢٠١٣ قرضًا لدمشق بقيمة ٣,٦ مليارات دولار من أجل احتياجات سوريا من النفط، وكانت إيران قد قدمت قبلها لدمشق قرضين بقيمة أربعة مليارات دولار، بالإضافة إلى قيامها بوضع ودائع في المصرف المركزي السوري لدعم استقرار الليرة السورية[١٨].

وقد زاد التراجع في الدعم الاقتصادي الإيراني للنظام السوري من المخاوف السورية من إمكانية تنازل إيران عن الأسد مقابل الحفاظ على بعض المصالح الاستراتيجية في المنطقة. وفي هذا الإطار كثف مسئولو النظام السوري من زياراتهم الرسمية والسرية لإيران، في محاولة منهم لتليين الشروط الإيرانية، ومعالجة تراجع المساعدات. وعلى الرغم من تراجع الدعم الاقتصادي الإيراني للنظام السوري فإن دعمها السياسي والدبلوماسي له والمسنود من روسيا سيظل قويًّا في محاولة منها لإعطائه الشرعية الدولية[١٩].

وتُشير تقارير متعددة إلى أن إيران قامت بإرسال حوالي ٧ آلاف مقاتل شيعي من العراق وإيران خلال الأيام الأخيرة، بهدف الدفاع عن دمشق، واستعادة السيطرة على مدينة جسر الشغور الاستراتيجية بإدلب التي تفتح الطريق إلى المدن الساحلية ومنطقة حماة، ويعزز من صحة هذه التقارير ما أعلنه قائد فيلق القدس في الحرس الثوري الإيراني قاسمي سليماني مؤخرًا عن تطورات ستفاجئ العالم قريبًا في سوريا.

٢. الموقف التركي:

يحكم الموقف التركي من الأزمة السورية قضيتان أساسيتان، هما: ضرورة رحيل نظام الرئيس السوري بشار الأسد والبدء في مرحلة انتقالية جديدة، ومنع الأكراد من إقامة منطقة حكم ذاتي بشمال سوريا. وقد انعكس هذان الهدفان على سياسات تركيا من تطورات الأزمة السورية، ومن الواضح أن

سياسة تركيا تجاه تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام وغيره من المجموعات الجهادية، **تتمثل فيما يلي**[٢٠]:

- تنظر تركيا منذ بداية الأزمة السورية إلى تنظيم داعش وجبهة النصرة كمجموعة تقاتل نظام بشار الأسد وأكراد سوريا «حزب الاتحاد الديمقراطي الكردي السوري» الذي يسيطر على معظم المناطق الكردية في سوريا، وهو يعتبر فرعًا من فروع «حزب العمال الكردستاني» الذي تصنفه تركيا كمنظمة إرهابية، لمنعهم من إقامة دولتهم المستقلة.
- تساهلت السلطات التركية مع المقاتلين الأجانب العابرين لحدودها باتجاه سوريا من أجل القتال ضد نظام بشار الأسد، الأمر الذي مكّن مقاتلين قادمين من الشرق الأوسط ومن القوقاز ودول غربية من الوصول إلى سوريا عبر تركيا والانضمام إلى «داعش». كما تم عبر الحدود التركية أيضًا نقل كميات كبيرة من الأسلحة إلى سوريا، والتي استفادت منها تلك التنظيمات المتشددة.
- شكلت الحدود التركية السورية ممرًّا لتهريب أطنان من النفط إلى تركيا من المناطق الخاضعة لسيطرة الدولة الإسلامية في سوريا، ويتم استخدام الشاحنات والأنابيب البلاستيكية والبراميل لإيصال النفط إلى الجزء التركي من الحدود، وتُقدر الأرباح التي يحققها تنظيم «الدولة الإسلامية» من التهريب بحوالي ١٥ مليون دولار في الشهر[٢١].

ورفضت تركيا الانضمام للتحالف الدولي، واشترطت أن يكون ضمن أهداف التحالف إسقاط النظام السوري، باعتبار أن داعش هي نتاج للنظام السوري.

وتستمر مطالبة تركيا بضرورة إنشاء منطقة عازلة على حدودها مع سوريا، على أن تشمل هذه المنطقة شريطًا طويلا من الحدود مع سوريا بصفة أساسية بعمق ٣٠ كلم داخل الأراضي السورية مدعومة بحظر للطيران فوقها، **ويمكن تفسير الرغبة التركية في إقامة المنطقة العازلة بالنظر لما يلي:**

- الحد من تدفق الأسلحة على أكراد سوريا التي قد تُساهم في زيادة قوتهم، وتعزيز النزعة الانفصالية لديهم، فضلا عن التحكم بالحركة الكردية.
- منع عناصر حزب العمال الكردستاني من الدخول إلى سوريا والحصول على أسلحة والعودة مرة أخرى إلى تركيا، مما يعزز من قوة الحزب وموقفه التفاوضي مع الحكومة التركية.

- تطبيق حظر جوي فوق المنطقة العازلة على الطائرات الحربية السورية، وهو ما يحقق هدفًا تركيًّا بتحجيم القدرات الجوية السورية التي تلعب دورًا مهمًّا في ضرب المسلحين في المناطق الحدودية مع تركيا.
- ملء الفراغ الذي قد يُشكله زوال تنظيم داعش في شمال سوريا بدلا من سيطرة النظام السوري أو جبهة النصرة أو الميلشيات الكردية عليها.
- رغبة تركيا في التواجد بقوة في ترتيبات ما بعد الحرب، وفرض رؤيتها للمستقبل السوري.

٣. موقف الأردن[٣٢]:

يتحدد الموقف الأردني من الأزمة السورية من خلال ما يلي:

- ضرورة إنهاء الأزمة السورية، حيث إنه مع استمرار الأزمة يزداد تدهور الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية في الأردن بسبب تدفق اللاجئين السوريين؛ حيث يفرض ذلك ضغوطًا قوية على قطاع المياه والطاقة وغيرها من الخدمات في شمال الأردن.
- المشاركة بشكل مباشر في إطار التحالف الدولي في العمليات العسكرية ضد داعش، وتقديم قاعدة لوجستية للحملة الجوية التي تقودها الولايات المتحدة على التنظيم في سوريا خوفًا من تزايد تأثير داعش على الأوضاع الداخلية في الأردن التي تشهد وجود تيار سلفي قوي.
- أن الأردن كثفت في الفترة الأخيرة من ضرباتها الجوية ضد معاقل تنظيم داعش في سوريا بعد قيام التنظيم بحرق الطيار الأردني معاذ الكساسبة الذي كان معتقلا لديها.
- السماح للولايات المتحدة بتدريب قوات المعارضة السورية على الأراضي الأردنية في مطلع مايو الماضي.

٤. موقف حزب الله اللبناني:

أعلن حزب الله مؤخرًا النفير العام في صفوف مقاتليه، ويتضمن ذلك الاحتياط من عناصر حزب الله في بيروت والبقاع الشمالي لخوض معركة في منطقة القلمون السورية القريبة من لبنان ضد مسلحي المعارضة السورية، وفي ضوء ذلك يستمر الصراع بين حزب الله اللبناني وقوات النظام وقوات الدفاع الوطني من جهة وجيش الفتح في القلمون (الذي يضم مجموعات الجيش الحر، وجبهة النصرة، ولواء نسور دمشق، ولواء الغرباء، وكتيبة رجال القلمون، وحركة أحرار الشام) من ناحية أخرى في جرود القلمون.

ويهدف حزب الله اللبناني من قتال المعارضة السورية في منطقة القلمون السورية إلى مواجهة التهديد الدائم من قبل الفصائل المعارضة، التي باتت تهدد أمن حزب الله في معقله بالداخل اللبناني، كما يستمر تركيز حزب الله والنظام السوري على تحقيق انتصار في منطقة القلمون من أجل تعويض خسائرهم الميدانية الأخيرة.

وسيستمر حزب الله في سياساته للإبقاء على بشار الأسد في السلطة حفاظًا على مصالحه؛ حيث ظلت سوريا على مدى سنوات بمثابة حليف أساسي للحزب، وممول أساسي له بالأسلحة والأموال من طهران. ويهدف حزب الله من تدخله في سوريا إلى تأمين نظام الأسد، ومحاولة السيطرة على المطار والطرق المؤدية إلى لبنان، أو على الأقل ترسيخ الهيمنة العلوية المحكمة على المناطق الساحلية، وذلك لكي يتمكن من تلقي الشحنات المرسلة عن طريق مطار اللاذقية وميناءها، كما كان عليه الحال في الماضي[٣٣].

المواقف الدولية من الصراع السوري

١. الموقف الروسي[٣٤]:

يتحدد الموقف الروسي من الأزمة السورية في تقدير دوائر صنع القرار في موسكو أن أي تسوية تتجاوز النظام السوري تعد هزيمة لروسيا، وأن سقوط النظام السوري بمثابة ضربة خطيرة لهيبتها الدبلوماسية في المنطقة. ولذلك تعارض روسيا فكرة التدخل العسكري لتغيير النظم السياسية خوفًا من أن يُستخدم ذلك ضدها مستقبلا. وفي هذا الإطار استخدمت روسيا حق الفيتو لمنع اتخاذ قرار ضد سوريا في مجلس الأمن لأنها تخشى توسيع النطاق القانوني للتدخلات الغربية في المستقبل في منطقة تعدها واقعة في نطاق نفوذها. كما أن روسيا ترى أن بقاء النظام السوري هو نفوذ جيواستراتيجي لها حتى لو كان هذا النظام ضعيفًا. وبالتالي فإن الموقف الروسي من الأزمة السورية نابع في الأساس من منظور استراتيجي قائم على التوازنات الجيواستراتيجية.

ومن ناحية أخرى، يمكن تفهم بعض جوانب الموقف الروسي من العلاقة القوية بين إيران وروسيا، حيث تمثل إيران بُعدًا استراتيجيًا مهمًّا بالنسبة لروسيا في منطقة الشرق الأوسط، ومنها حماية بوابتها الجنوبية، ومساعدتها في المنافسة على المصادر البترولية وطرق نقل الطاقة من بحر قزوين والتي تشهد تنافسًا حادًّا مع الشركات الغربية والأمريكية منها خاصة. وفي ضوء أن إيران حليف مركزي للنظام السوري؛ فإن روسيا تماهت مع السياسة الإيرانية في هذا الشأن حتى لا تخسر حليفًا مهمًّا لها كإيران، ولإثبات أنها تقف مع حلفائها وقت الأزمات.

ومن الواضح أن التخوف الروسي من انتقال الإرهاب إلى أراضيها، وصعود تيارات الإسلام السياسي، وتنامي القوى الأصولية قرب حدودها الجنوبية، وهو ما يمكن أن تكون له انعكاسات على أوضاعها الداخلية، لا سيما في الشيشان وداغستان وبقية الجوار الإقليمي لها الذي توجد فيه أقليات إسلامية - يُمثل متغيرًا هامًّا في الموقف الروسي من الأزمة السورية، هذا بالإضافة إلى أن سوريا تشكل أحد أهم الشركاء العرب التجاريين لروسيا، إذ تشكل التجارة الروسية السورية ما نسبته ٢٠٪ من إجمالي التجارة العربية الروسية، كما أن لروسيا نصيبًا كبيرًا في الاستثمارات في سوريا، كما أن هناك اعتبارات لموقف روسيا من دعم النظام السوري تتعلق بالطاقة؛ حيث إن الشركات الروسية -لا سيما في قطاع الطاقة- تُعد من أبرز الشركات العاملة في سوريا (مثل: شركة تاتنفت، وشركة سويوز منتغاز، وبعض فروع شركة غازبروم)، ويزيد من أهمية سوريا بالنسبة لروسيا رغبتها في لعب دور رئيسي في عملية التنقيب وإنتاج الغاز والنفط في شرق المتوسط.

ولا يمكن إغفال الحرص الروسي على مواجهة التفرد الأمريكي، وسعيها لعالم متعدد الأقطاب، وقد وفرت الأزمة السورية فرصة للتعبير الفعلي عن هذا التوجه، كما أن القاعدة البحرية في سوريا (طرطوس) تُعد القاعدة الوحيدة لروسيا على شواطئ البحر المتوسط، وهي موجودة عملا باتفاقية قديمة بين البلدين تعود لعام ١٩٧١، ولكن استمرارها كلف روسيا إعفاء لسوريا من ديون بلغت ٩,٨ مليارات دولار عام ٢٠٠٦، وبالتالي تتخوف روسيا من فقدان قاعدة طرطوس في حال تخليها عن النظام السوري، وفقدان سوق رائجة لمعدات التسليح الروسية، حيث تُعد سوريا إحدى الدول المهمة للسلاح الروسي، إذ شكل نصيب سوريا من تجارة روسيا العسكرية حوالي ٧٪ عام ٢٠١٠، والتي بلغت ٧٠٠ مليون دولار، كما أن سوريا تعاقدت مع روسيا على صفقات عسكرية بقيمة أربعة مليارات دولار حتى عام ٢٠١٣، منها ٩٦٠ مليون دولار عام ٢٠١١، وحوالي ٥٥٠ مليون دولار عام ٢٠١٢، وهي تقريبًا نفس قيمة المبيعات العسكرية الروسية لسوريا خلال الفترة من ٢٠٠٦-٢٠١٠، مما يجعل قيمة المبيعات العسكرية خلال الفترة من ٢٠٠٦-٢٠١٣ حوالي ثمانية مليارات دولار.

وقد كثفت روسيا من نشاطها السياسي والدبلوماسي في الأزمة السورية في الفترة الأخيرة، وتجلى ذلك في استضافتها منتدى موسكو ١ - ٢ الذي ضم ممثلين عن نظام الأسد وشخصيات سورية معارضة، في محاولة منها لشرعنة وضع النظام السوري من خلال إعطاء نظام الأسد المقدرة على التفاوض مع أطراف المعارضة.

وقد ساهم الدعم الروسي لنظام بشار الأسد في صمود النظام ومنع التدخل العسكري في سوريا، حيث عارضت روسيا الضغوطات الأمريكية الأوروبية ضد نظام الأسد، واعترضت على جميع قرارات مجلس الأمن الدولي الثلاثة الهادفة إلى إدانة أو فرض عقوبات على نظام الأسد، بالإضافة إلى القرار الصادر في مايو ٢٠١٤ الذي يدعو إلى إحالة المزاعم بارتكاب جرائم حرب في سوريا إلى المحكمة الجنائية الدولية، كما حالت روسيا دون توجيه ضربة عسكرية لنظام الأسد بعد استخدامه السلاح الكيماوي بتقديم مبادرة لنزع السلاح الكيميائي السوري.

ومن المتوقع استمرارية الدعم الروسي للنظام في سوريا في الفترة المقبلة (على الرغم من إظهارها مرونة مؤخرًا في مشاوراتها مع الولايات المتحدة حول الملف السوري)، خاصة في ظل المواجهة بين روسيا من جهة وكل من أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية من جهة أخرى على خلفية الأزمة الأوكرانية، فروسيا تسعى إلى استخدام حلفائها الإقليميين كسوريا وإيران لتحقيق مزيد من المكاسب في مواجهة الولايات المتحدة[٢٥].

٢. موقف الولايات المتحدة الأمريكية:

اتجهت الولايات المتحدة منذ بداية الأزمة لمواجهة تطورات الأوضاع في سوريا من خلال اتباع استراتيجية تمكين المعارضة لتكون بديلا عن الأسد، حيث كان يسيطر داخل الإدارة الأمريكية اعتقاد بأهمية الترتيب لمرحلة ما بعد الأسد، وكيفية تجنب تكرار سيناريو العراق، من خلال تجنب انطلاق عمليات انتقام طائفية قد تشهدها سوريا في حال سقوط الأسد. **وتنفيذًا لتلك الاستراتيجية قامت الولايات المتحدة بما يلي:**

- تقديم مساعدات عسكرية محدودة للمعارضة المسلحة السورية، وتواجدت مجموعة من الاستخبارات الأمريكية في تركيا للتأكد من عدم وصول هذه الأسلحة للقاعدة.
- عدم اعتراض الولايات المتحدة على تسليح كلٍّ من قطر والسعودية للمعارضة السورية من خلال قاعدة سرية في أضنة، حيث تتواجد القاعدة العسكرية الأمريكية إنجرليك.
- الضغط على موسكو لوقف شحنات الأسلحة إلى سوريا.
- اهتمت واشنطن بتدريب المعارضة على إدارة المرحلة الانتقالية في سوريا بعد الأسد، وذلك من خلال برنامج نفذه معهد دراسات السلام.
- شكلت واشنطن مجموعة عمل مشتركة مع تركيا تهدف لوضع تصور «لحكومة كاملة» في المراحل التالية للصراع في سوريا، بالتعاون مع الجيش والمخابرات التركية.
- هناك حرص أمريكي على عدم تبني خيار التدخل العسكري في سوريا بسبب التجربة الفاشلة في كلٍّ من أفغانستان والعراق، واعتراض الرأي العام الأمريكي، فضلا عن معارضة كل من روسيا والصين وإيران[٢٦].

ويمكن وصف سياسة الرئيس الأمريكي أوباما تجاه سوريا بأنها سياسة الحد الأدنى؛ حيث تكتفي الإدارة الأمريكية بخطابات وتصريحات على حساب التدخل الفعلي لحل الأزمة، ويدلل على ذلك إعلان الخارجية الأمريكية يوم ١٤ فبراير الماضي رفضها تصريح المبعوث الأممي دي ميستورا بأن الأسد جزء من الحل، وأن الصحيح أنه فقد شرعيته، بالإضافة إلى إعلانها الاستعداد لمنح إقامات دائمة لعدد يتراوح بين ألف وألفي لاجئ سوري في عام ٢٠١٥[٢٧]، ويأتي تدخل الإدارة الأمريكية في بعض الأحيان في محاولة منها لتجنب الانتقادات الداخلية الحادة، ومحاولة تقليل الضغوط عليها للتدخل. وقد تراجع الملف السوري على سلم أولويات الولايات المتحدة في المشرق العربي في مقابل اهتمامها بملفين آخرين هما الملف النووي الإيراني بما يضمن مصالح إسرائيل الأمنية، ومكافحة الإرهاب من خلال قيادتها التحالف الدولي ضد تنظيم داعش[٢٨].

ومن الواضح أن التفضيلات الاستراتيجية في السياسة الأمريكية تجاه سوريا أصبحت تتمثل في أن الطريق الوحيد للخروج من هذا الصراع هو مفاوضات بين المعارضة والنظام، وفي هذا الإطار لم تمانع الولايات المتحدة جهود الوساطة الأخيرة، خاصة الجهود الروسية من خلال منتدى موسكو وجهود دي ميستورا، وتحجيم التنظيمات السلفية الجهادية العابرة للحدود ضمن سوريا.

وقد تركزت الجهودُ الأمريكية مؤخرًا في تدريب وتجهيز المقاتلين المعتدلين من المعارضة السورية على الأراضي الأردنية في مطلع مايو الماضي وعلى الأراضي التركية في ٢٦ مايو الماضي، على أن يتم استكمال هذا البرنامج في دول أخرى هي قطر والسعودية. ويُلاحظ أن وزارة الدفاع الأمريكية والمخابرات الأمريكية هي من تتولى عملية التدريب، وأن الولايات المتحدة قد تدعم القوة التي سيتم تدريبها جويًّا في حال اقتضت الضرورة ذلك. وقد تم اعتماد أكثر من ٤٠٠ خبير لتدريب المعارضة، وأن الحجم الإجمالي للقوة المشاركة في بعثة التدريب قد تصل إلى نحو ألف جندي. وأن البرنامج يستهدف تدريب حوالي ٥ آلاف مقاتل سنويًّا لمدة ثلاث سنوات، وأن ٣ آلاف مقاتل سوري سيتم الانتهاء من تدريبهم بنهاية ٢٠١٥. وفي ضوء ذلك أقر الكونجرس ميزانية تبلغ ٥٠٠ مليون دولار لتدريب ٥٠٠٠ مقاتل في العام الأول.

الخاتمة:

تُشير تحولات الصراع الداخلي السوري حتى منتصف عام ٢٠١٥ إلى أنه قضت الانتصارات الأخيرة التي حققتها المعارضة على فرص تعويم النظام السوري، وتحويله إلى شريك دولي مقبول في محاربة تنظيم داعش، كما قضت على أي إمكانية لقيام النظام بفرض تسوية وفق شروطه، كما بدأ النظام السوري يواجه أزمات داخلية لم تظهر في بداية الصراع السوري، وهو ما أدى إلى تزايد الفجوة بين النظام السوري ومؤيديه داخل السكان التقليديين الموالين للنظام، خاصة الأقليات العلوية والدرزية نتيجة الإجراءات التعسفية التي يقوم بها النظام. وفي هذا الإطار لن يتمكن النظام من احتواء تزايد القوى المعارِضة لسياساته على المدى الطويل. فضلا عن أن تراجع الاقتصاد السوري في الفترة الأخيرة سيكون له تأثير سلبي على شعبية الأسد، ومن المرجح أن يكون له دور مؤثر في حسم الصراع الدائر في سوريا في الفترة المقبلة. كما أن تعرض النظام لخسائر ميدانية في الفترة الأخيرة ستجعله أكثر مرونة تجاه المبادرات المطروحة للحل السياسي. وفي هذا الإطار سيكون النظام السوري أكثر تعاطيًا مع عملية «جنيف ٣» التي بدأ المبعوث الأممي للأزمة السورية ستيفان دي ميستورا الترتيب لها مؤخرًا.

ولا يـزال التفاعـل الـدولي والإقليمـي العنـصر المؤثـر والحاكـم في تطـورات الأزمـة السـورية، حيـث تُـصر روسـيا عـلى أن يكـون حل الأزمـة سياسـيًّا طبقًـا لرؤيتهـا هـي التـي تـرى البحـث عـن صيغة جديـدة تكفـل عـدم إسـقاط النظـام ووحـدة الأراضي السـورية، والمحافظـة عـلى مؤسسـات الدولة الحالية، وهي صيغة لا تنسـجم في بعـض جوانبها مع سـقف مطالـب الائتلاف الوطنـي للمعارضة، وإذا كانـت إيـران تريـد هـذا التوجه فـإن تركيا تعارضـه، والواضح أن الولايـات المتحـدة رغـم معارضتهـا للاسـتراتيجية الروسـية تجاه الأزمـة السـورية فـإن إدارة الرئيـس أوباما أعطـت مؤخـرًا إشـارة بأنهـا لـن تعرقـل المسـاعي الروسـية، خاصـة وأنها تركز في الأسـاس عـلى مواجهـة داعـش كأولوية.

ولا يـزال الموقـف الـروسي في حـدوده وإن كانـت قـد بـدت بعـض الملامـح غير الاسـتراتيجية للتغيـير، والتي تسـتهدف في جوهرها إما جـذب المعارضـة لصيغـة الحـل التـي كانـت مطروحـة في «جنيف ١» بالتفسـير الـروسي الـذي يُبقـي عـلى دور للرئيـس في المرحلـة الانتقاليـة، أو تفتيـت المعارضـة وإضعـاف دورهـا في النهايـة. وسـتعزز إيـران وروسـيا مـن دعمهما السـياسي والعسـكري للنظام السـوري خـلال الفـترة المقبلـة ردًّا عـلى انطـلاق البرنامـج الأمريكي لتدريـب مقاتـلي المعارضـة السـورية في تركيـا والأردن.

ويأتي اسـتمرار سـعي تنظيم داعش للسـيطرة على مدينة الحسـكة لرغبتـه في ربطهـا بالمنطقـة الحدودية مع العراق اسـتعدادًا لمعركة الموصـل المقبلـة. كـما تمكـن تنظيـم داعـش مـن خـلال تحقيقـه نجاحـات ميدانيـة في سـوريا في الفـترة الأخـيرة مـن زيـادة ربـط مناطـق سـيطرته في سـوريا بمناطـق سـيطرته في العـراق. ومـن المرجـح أن تطـول فـترة مواجهـة تنظيـم داعـش في سـوريا، لأن جوهـر المواجهـة الحاليـة يعتمـد على الضربـات الجويـة للتحالف الـدولي بشـكل أسـاسي، وهـو مـا يحـد مـن قـدرات التنظيـم دون القضـاء عليـه. كـما أن تركيـز التحالـف الـدولي عـلى ضرب قدرات تنظيـم داعـش دون التعـرض إلى تنظيـم النصرة وحلفائـه قد مكّن هـذا التنظيـم مـن الانتشـار بصـورة كبـيرة. ويُعـد المسـتفيد الأول مـن اسـتمرار الأزمـة السـورية عـلى وضعهـا الحـالي الجماعـات الإرهابيـة، مثـل تنظيـم داعـش وجبهـة النـصرة، وغيرهـا مـن الجماعـات السـلفية الجهاديـة التـي تسـتغل ذلـك لزيـادة تمددها في سـوريا.

وتُشـير معطيات الموقف العسـكري والسـياسي في الصراع السـوري إلى ترجيـح اسـتمرار الواقـع الحـالي للـصراع عـلى مـا هـو عليه، أي اسـتمرار النـزاع المسـلح بـين النظـام مدعومًـا مـن إيـران وروسـيا ومسـاندة ميدانيـة مـن جانـب حـزب اللـه والميليشـيات الشـيعية في مواجهـة التنظيـمات العسـكرية التـي يغلـب عليهـا الجماعـات المتطرفـة دون حسـم، الأمـر الذي يؤكد عدم قـدرة أي من الطرفين عـلى حسـم الموقـف، أو تحقيـق انتصار سـاحق في مواجهـة الآخَر.

الهوامش

١. محمـد مجاهـد الزيـات، "الحـوارات المتعـثرة في صراعات الإقليـم"، مجلة اتجاهات الأحداث، أبوظبي، مركز المسـتقبل للدراسـات والأبحاث المتقدمة، ٢٠١٤.

٢. المرجع السابق.

٣. عبدالحليـم المحجـوب، "معـادلات متشـابكة: المسـألة السـورية والمحـاور الإقليميـة والدوليـة المحتملـة"، السياسـة الدوليـة، العـدد ١٩٠، أكتوبـر ٢٠١٢.

٤. "طبيعـة العلاقـة مـا بـين مكونـات المعارضة العسـكرية وأثرها على مسـار الثورة السـورية"، مركز الشـام للبحوث والدراسـات، ٢٧ ديسـمبر ٢٠١٢، متاح على الرابـط: http://www.shcrs.net/?op=A&id=126

٥. هـادي البحـرة، "المشـاكل التنظيميـة والبنيويـة في الائتـلاف الوطني لقوى المعارضة"، موقع السـوري الجديد، ٢٦ ديسـمبر ٢٠١٤، متاح على الرابط: http://www.newsyrian.net/ar/content/

٦. يزيـد صايـغ، "المعارضـة السـورية ومشـكلة القيادة"، المركز السـوري للعلاقات الدولية والدراسـات الاسـتراتيجية، ٥ أبريـل ٢٠١٣، متاح على الرابط: http://scirsr.org/posts/20

٧. "تأهيـل الأسـد: تبـدل الأولويـات الدوليـة في سـوريا"، مركـز الجزيـرة للدراسـات، ١٨ فبرايـر ٢٠١٥، متـاح عـلى الرابـط: http://studies.aljazeera.net/positionestimate/2015/02/2015216101844448105.htm

٨. علي محمد علي، "الحل السـياسي في سـورية: مبرراته، مقوماته، واحتمالات نجاحه"، مركز سـورية للبحوث والدراسـات، ١٨ نوفمبر ٢٠١٤، متاح على الرابط: http://www.syriasc.net/

٩. يزيـد صايـغ، "الانخـراط في السياسـة عـلى طريقـة الأسـد"، الحيـاة اللندنيـة، متـاح عـلى الرابـط: http://www.alhayat.com/Opinion/Writers/7202680/

١٠. محمـد مجاهـد الزيـات، "كيـف يفكـر بشـار الأسـد؟"، مجلة اتجاهات الأحـداث، مركز المسـتقبل للأبحاث والدراسـات المتقدمـة، العدد ٥، ديسمبر ٢٠١٤.

١١. "أثـر الأزمـة عـلى الاقتصـاد السـوري"، مركـز شـام للبحـوث والدراسـات، ٢٩ أكتوبـر ٢٠١٢، متـاح عـلى الرابـط: http://www.shcrs.net/?op=A&id=91

١٢. محمـد مصطفـى، الموازنـة العامـة في سـوريا: دراسـة تحليليـة، مركز عمران للدراسـات الاسـتراتيجية، ٣٠ ديسـمبر ٢٠١٤، متاح عـلى الرابط: http://www.omrandirasat.org/node/104

١٣. خورشـيد عليـكا، التشـظي: ديناميـات اقتصـاد الحـرب بسـوريا، مركـز الجزيـرة للدراسـات، ١٤ أبريـل ٢٠١٥، متـاح عـلى الرابـط: http://studies.aljazeera.net/reports/2015/04/2015414102236660664.htm

١٤. المرجع السابق.

١٥. جيفـري وايـت، "أزمـة نظـام الأسـد"، معهد واشـنطن لسياسـات الـشرق الأدنى، ٢٨ مايـو ٢٠١٥، متاح عـلى الرابـط: http://www.washingtoninstitute.org/ar/policy-analysis/view/the-crisis-of-the-assad-regime

١٦. تقارير المرصد السوري لحقوق الإنسان، متاح على الرابط: http://www.syriahr.com/

١٧. المرجع السابق.

١٨. "الملامـح العامـة للاسـتراتيجية الإيرانيـة في سـوريا"، مركـز الشـام للبحـوث والدراسـات، ٢٢ يوليـو ٢٠١٣، متاح عـلى الرابـط: http://www.shcrs.net/?op=A&id=169

١٩. إبراهيـم حميـدي، "إيـران تطلـب «ضمانـات سـيادية» لمواصلـة دعم النظـام"، صحيفة الحيـاة اللندنيـة، ٣ فبراير ٢٠١٥، متاح عـلى الرابط: http://alhayat.com/Articles/7162986/

٢٠. عـلي حسـين باكـير، "محـددات الموقـف الـتركي مـن الأزمـة السـورية: الأبعـاد الآنيـة والانعكاسـات المسـتقبلية"، المركـز العـربي للأبحـاث ودراسـة السياسـات، ٢٩ يونيـو ٢٠١١، متـاح عـلى الرابـط : http://www.dohainstitute.org/release/ad520e80-abe5-4247-bd8d-deede0fa7413

٢١. منـذر خـدام، "تقلبـات المواقـف التركيـة مـن الأزمـة السـورية"، الحيـاة اللندنيـة، ١٥ فبرايـر ٢٠١٤، متـاح عـلى الرابـط: http://alhayat.com/Articles/650232/

٢٢. شـفيق شـقير، موقـف الأردن مـن الأزمـة السـورية: غموض بنّـاء أم تناقض؟، مركـز الجزيرة للدراسـات، ١٠ فبراير ٢٠١٤، متـاح على الرابط: http://studies.aljazeera.net/reports/2014/02/201421010290736845.htm

٢٣. بشـير زيـن العابديـن، خبايـا الاسـتراتيجية العسـكرية لـدى "حـزب اللـه" والـدور الإقليمـي الجديـد، المركـز السـوري للعلاقـات الدوليـة والدراسـات الاسـتراتيجية، ١٦ أغسـطس ٢٠١٣، متـاح عـلى الرابـط: http://scirsr.org/posts/27

٢٤. آنا بورشفسكايا، مصالح روسيا الكثيرة في سوريا، معهد واشنطن لسياسات الشرق الأدنى، ٢٤ يناير ٢٠١٣، متاح على الرابط: http://www.washingtoninstitute.org/ar/policy-analysis /vi ew/russias-many-interests-in-syria

٢٥. مُنتدى موسكو: دعمٌ لنظامٍ مُستنزف، مركز عمران للدراسات الاستراتيجية، ٢ يناير ٢٠١٥، متاح على الرابط: http://www.om-randirasat.org/node/105

٢٦. المواقف الدولية المتبدلة والأزمة السورية"، مركز الشام للبحوث والدراسات، ٣ مايو ٢٠١٣، متاح على الرابط: http://www.shcrs.net/?op=A&id=158

٢٧. "اختراق الخطوط الحمراء والرد الاميركي المحسوب"، مركز الشام للبحوث والدراسات، ٣١ أغسطس ٢٠١٣، متاح على الرابط: http://www.shcrs.net/?op=A&id=174

٢٨. معن طلاع، "سياسات الفاعلين الروسي والأمريكي حيال الملف السوري"، مركز عمران للدراسات الاستراتيجية، ١٠ فبراير ٢٠١٥، متاح على الرابط: http://www.omrandirasat.org/node/112

3

مسارات الصراعات الداخلية في اليمن

تشهد المنطقة العربية العديد من الصراعات الداخلية المسلحة، خاصة منذ عام ٢٠١١، عندما حدثت ثورات الشباب التي كانت تهدف إلى التغيير السياسي بصفة أساسية لإسقاط أنظمة جثمت على الحكم عقودًا من الزمن حتى وصل الأمر إلى محاولة توريث الحكم من الآباء للأبناء في ظل أنظمة جمهورية.

د. حمود ناصر القدمي

باحث في الشئون اليمنية

تعتبر اليمن إحدى الدول العربية التي دخلت في صراعات ممتدة عقب الثورات العربية نتيجة سقوط النظام الذي بسقوطه ظهر واقع الضعف المؤسسي للدولة، ووصل الأمر إلى المؤسسة العسكرية التي تجزأ ولاؤها بين قادتها. وكان التدخل الإقليمي والدولي قد برز بشكل واضح في الصراع الجاري في اليمن، وتحول الصراع الداخلي إلى صراع إقليمي على أرض اليمن، أطرافه الأساسية إيران والمملكة العربية السعودية، وأصبح الحل مرهونًا بتوافق تلك الأطراف، والتخوف الحالي هو أن ينزلق الصراع ليتكرر السيناريو العراقي أو السوري.

تطور الصراع السياسي

تُعتبر اليمن إحدى دول ما يُسمى بالربيع العربي؛ حيث خرج الشباب في ثورة على نظام علي عبدالله صالح في فبراير ٢٠١١، وتمخضت هذه الثورة عن إزاحة الرئيس صالح من السلطة بعد ٣٣ عامًا من الحكم شهدت خلالها اليمن تطورات مختلفة، كان أهمها إعادة الوحدة بين شطري اليمن، كما شهدت حقبة علي عبدالله صالح ثلاث قضايا أساسية، هي: شح الإنجازات، وانتشار وتكريس منظومة الفساد، وسيطرة كاملة على السلطة من قبل أبناء الرئيس وأقاربه خاصةً على مؤسستي الجيش والأمن.

١- ثورة الشباب (فبراير ٢٠١١):

محاكاةً لما حدث في تونس ومصر، قام الشباب اليمني بثورة شملت معظم محافظات الجمهورية، هدفها ومطلبها الوحيد هو رحيل علي عبدالله صالح عن السلطة، وإسقاط نظامه، وقد شارك في هذه الثورة تكتل اللقاء المشترك الذي يضم أحزاب الإصلاح، والاشتراكي، وباقي أحزاب المعارضة، كما أن شباب جماعة الحوثي قد شاركوا في ثورة الشباب، بل واستمروا في ساحات التغيير بعد أن غادر شباب الثورة هذه الميادين فور تشكيل حكومة الوفاق الوطني حتى سيطرت الجماعة على العاصمة في ٢١ سبتمبر ٢٠١٤.

وقد اتخذت الأوضاع في اليمن منحى جديدًا في ٢١ مارس بعدما أعلن قائد المنطقة العسكرية الشمالية الغربية وقائد الفرقة الأولى مدرع اللواء علي محسن الأحمر رفيق علي عبدالله صالح وابن قريته عن تأييده هو وعدد آخر من قيادات الجيش للثورة اليمنية، وبالتالي انشق الجيش ليصبح أكثر من ثلث الجيش مناصرًا ومؤيدًا للثورة، كما أعلن صادق الأحمر -وهو شيخ مشايخ قبائل حاشد التي ينتمي إليها الرئيس اليمني- عن تأييده لتظاهرات الشباب.

خلال هذه المرحلة، ركب حزب الإصلاح الموجة، وكانوا داعمين بشدة لثورة الشباب، وزاد مؤيدو حزب الإصلاح من نفوذهم داخل مخيمات الاعتصام، وظهر الشيخ عبدالمجيد الزنداني في ساحات الاعتصام معلنًا قيام «دولة إسلامية»، وردد أعضاء حزب الإصلاح هتافات غير التي رددها الثوار المستقلون، فقالوا: «لا حوثية ولا إيران.. ثورتنا ثورة إخوان»، في حين كان شعار الشباب المستقل «لا حزبية ولا أحزاب.. ثورتنا ثورة شباب»، رافضين أن يستحوذ حزب أو جماعة على ثمرة تحققت بدماء الشعب اليمني الحر، متهمين حزب التجمع للإصلاح بالتردد، وأنه يُمثل الماضي بكل سلبياته[1].

وحدثت محاولة لاغتيال الرئيس علي عبدالله صالح في يوم الجمعة ٣ يونيو ٢٠١١ بتفجير جامع دار الرئاسة أثناء أدائه صلاة الجمعة بمشاركة معظم قيادات الدولة، منهم على سبيل المثال رئيس مجلس النواب ورئيس الحكومة، ونجا من الحادثة، واستضافته المملكة العربية السعودية، وتولت علاجه هو وجميع من أُصيب معه في الحادثة، وجاء ذلك ضمن احتواء مجلس التعاون الخليجي لثورة الشباب، والتي تولى المجلس تقديم مبادرة للحل والإشراف على تنفيذها.

٢- الفترة الانتقالية:

بموجب المبادرة الخليجية وفور التوقيع على الآلية التنفيذية تسلّم نائب رئيس الجمهورية عبدربه منصور السلطة كنائب مفوّض بصلاحيات الرئيس كاملة حتى ٢١ فبراير ٢٠١٢، وهو تاريخ الانتخابات الرئاسية، والتي في الواقع تُعتبر استفتاء وليس انتخابًا، كون عبدربه منصور هادي هو المرشح الوحيد في هذه الانتخابات الذي حصل على أكثر من ستة ملايين صوت، وبموجب ذلك أصبح هادي هو الرئيس الفعلي لليمن، **ثم شرع الرئيس هادي في تنفيذ المبادرة الخليجية باتخاذ الآتي:**

أ- تشكيل الحكومة: صدر القرار الجمهوري رقم (١٨٤) لسنة ٢٠١١ بتاريخ ٧ ديسمبر ٢٠١١ بتشكيل حكومة الوفاق الوطني برئاسة محمد سالم باسندوة[2]، وقد تم تشكيلها مناصفةً بين المعارضة وحزب المؤتمر الحاكم في اليمن، واحتفظ الحزب الحاكم بعدد من الوزارات السيادية كوزارات الدفاع والخارجية والنفط والمعادن، كما آلت وزارات الداخلية والإعلام والمالية إلى المعارضة.

ب- تشكيل لجنة الاتصال: صدر القرار الجمهوري رقم (١٣) لسنة ٢٠١٢ بتاريخ ٦ يونيو ٢٠١٢ بتشكيل لجنة الاتصال[3] مكونة من ثمانية أشخاص، بهدف إشراك كافة الأطراف في عملية الحوار، وللجنة الاتصال الاستعانة بمن تراه لإنجاح عملية التواصل، وعلى كافة الأطراف التعاون معها وتسهيل مهمتها بما يكفل التسريع في إجراءات تشكيل اللجنة التحضيرية لمؤتمر الحوار الوطني خلال فترة لا تتجاوز ٣٠ يونيو ٢٠١٢.

ج- تشكيل اللجنة الفنية للإعداد والتحضير لمؤتمر الحوار: صدر قرار رئيس الجمهورية رقم (٣٠) لسنة ٢٠١٢ بإنشاء هذه اللجنة، ومهمتها الإعداد والتحضير لمؤتمر الحوار الوطني الشامل، وتتكون من ٢٥ عضوًا يمثلون مكونات القوى السياسية والمجتمعية المقرر مشاركتها في مؤتمر الحوار الوطني، وفقًا لما حددته الآلية التنفيذية لمبادرة مجلس التعاون الخليجي.

د- هيكلة مؤسستي الجيش والأمن: صدر قرار رئيس الجمهورية القائد الأعلى للقوات المسلحة رقم (١٥) لسنة ٢٠١٣م بشأن الاستحداث والتعيين في المناصب القيادية بوزارة الدفاع وهيئة الأركان العامة [4]، وقضى باستحداث بعض الوظائف والمكونات وتعيين شاغلي هذه الوظائف، كما صدر قرار رئيس الجمهورية القائد الأعلى للقوات المسلحة رقم (١٦) لسنة ٢٠١٣م يقضي بتقسيم مسرح العمليات العسكري للجمهورية اليمنية، وإعادة تشكيل وتسمية المناطق العسكرية، وتعيين قياداتها [5]، حيث تم تقسيم الجمهورية اليمنية إلى ست مناطق عسكرية، ودمج بعض الوحدات العسكرية، وكان الجيش اليمني قبل الثورة يُسيطر عليه أقارب الرئيس صالح، **وأهمهم:**

- أحمد علي عبدالله صالح (الابن) الذي كان يتولى قيادة الحرس الجمهوري اليمني والقوات الخاصة اليمنية.
- يحيى محمد عبدالله صالح (ابن الأخ) وكان يتولى أركان حرب الأمن المركزي.
- طارق محمد عبدالله صالح (ابن الأخ) وكان يتولى قائد الحرس الخاص.
- عمار محمد عبدالله صالح (ابن الأخ) وكيل جهاز الأمن القومي.
- محمد صالح الأحمر (أخ غير شقيق) قائد القوات الجوية اليمنية وقائد اللواء السادس طيران.
- مهدي مقولة (من قرية الرئيس صالح) قائد المنطقة الجنوبية العسكرية.

- خالد علي عبدالله صالح (الابن) قائد إحدى وحدات الحرس الجمهوري.
- علي محسن الأحمر (رفيق علي صالح وابن قريته) الذي كان يتولى قيادة الفرقة الأولى مدرع، والذي أعلن تأييده للثورة الشبابية.
- محمد علي محسن (من قرية الرئيس) قائد المنطقة الشرقية العسكرية، والذي أعلن تأييده للثورة.

وفي اليوم نفسه أصدر رئيس الجمهورية قرارات بتعيين اللواء علي محسن الأحمر مستشارًا له لشئون الدفاع والأمن، والعميد أحمد علي عبدالله صالح سفيرًا لليمن في دولة الإمارات، واثنين من أبناء شقيق علي عبدالله صالح ملحقين عسكريين في كل من ألمانيا وإثيوبيا.

هـ- تشكيل وتسمية أعضاء مؤتمر الحوار الوطني: صدر القرار الجمهوري رقم ١١ لسنة ٢٠١٣ بتشكيل المؤتمر، ويتكون من ٥٦٥ عضوًا، وفقًا للتقسيم الموضح بالجدول التالي:[٦]

هذا وقد استمر مؤتمر الحوار حوالي عشرة أشهر من ١٨ مارس ٢٠١٣ وحتى ٢٥ يناير ٢٠١٤، وقد أقر وثيقة بمخرجات الحوار تتناول معالجة للقضايا التسع التي تمت مناقشتها، وهي: قضية صعدة، قضايا ذات بعد وطني، والمصالحة الوطنية، والعدالة الانتقالية، وبناء الدولة، والحكم الرشيد، وأسس بناء الجيش ودورها، واستقلالية الهيئات ذات الخصوصية، والحريات الشاملة، والتنمية الشاملة والمستدامة والمتكاملة، ومعايير لجنة صياغة الدستور، وضمانات تنفيذ مخرجات الحوار الوطني الشامل[٧]:

(جدول – ا) الفعاليات السياسية المشاركة في مؤتمر الحوار

م	الفعاليات السياسية	عدد المقاعد
١	المؤتمر الشعبي وحلفاؤه	١١٢
٢	التجمع اليمني للإصلاح	٥٠
٣	الحزب الاشتراكي اليمني	٣٧
٤	التنظيم الوحدوي الشعبي الناصري	٣٠
٥	أربعة أحزاب في الحكومة (اتحاد القوى الشعبية، التجمع الوحدوي اليمني، حزب الحق، المجلس الوطني لقوى الثورة السلمية)	١٦
٦	الحراك الجنوبي السلمي	٨٥
٧	أنصار الله	٣٥
٨	الشباب	٤٠
٩	النساء	٤٠
١٠	منظمات المجتمع المدني	٤٠
١١	فعاليات أخرى: حزب الرشاد ٧ العدالة والبناء ٧ قائمة رئيس الجمهورية ٦٦	٨٠
١٢	**الإجمـــالي**	٥٦٥

المصدر: وثيقة الحوار الوطني، ص ٣٢٧.

و- لجنة تحديد الأقاليم: نظرًا لحساسية تقسيم الجمهورية إلى أقاليم، حيث كانت هناك عدة مشاريع لتقسيم البلاد إلى أقاليم، فقد انحصر التوافق على مشروعين، فانقسم أعضاء المؤتمر بين هذين المشروعين، وهما: تقسيم البلاد إلى إقليمين شمالي وجنوبي وفق حدود شطري اليمن قبل الوحدة، والمشروع الآخر التقسيم إلى ستة أقاليم، لذا لم يتم حسم الأمر، واجتمع المؤتمرون يوم ١٢ يناير ٢٠١٤م، وقرروا تفويض رئيس الجمهورية بتشكيل لجنة لتحديد الأقاليم، فأصدر رئيس الجمهورية قرارًا جمهوريًّا رقم ٢ لسنة ٢٠١٤ بتشكيل اللجنة برئاسته، وعضوية ٢١ شخصًا، لدراسة الخيارين المقدمين من المؤتمر، وتحديد عدد الأقاليم والولايات التي سيتشكل منها كل إقليم، على أن ترفع اللجنة تقريرها إلى لجنة صياغة الدستور[٨]، وبعد أربعة عشر يومًا قدمت اللجنة تقريرها النهائي يوم ١٠ فبراير ٢٠١٤، وأقرت تقسيم البلاد إلى ستة أقاليم[٩].

وهذا التقسيم لم يتوافق ورغبة جماعة أنصار الله الحوثية؛ حيث لم يوقع ممثلُ الجماعة صالح هبرة على التقرير، وهو ما اتخذته ذريعة فيما بعد لتدخل في صراع لمحاولة إعادة النظر في التقسيم الذي ترى فيه غبنًا على إقليم أزال الذي لم يكن له منفذ بحري، ويخلو من أي أراضٍ تحتوي على النفط، وهو ما اعتبرته الجماعة محاولة لإبقاء هذا الإقليم فقيرًا.

ز- لجنة صياغة الدستور: بعد أن أنهى مؤتمر الحوار أعماله، وأقر آلية تشكيل لجنة صياغة الدستور، وبعد أن أنهت لجنة تحديد الأقاليم أعمالها وأقرت عدد الأقاليم ورفعت تقريرها؛ صدر قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٦ لسنة ٢٠١٤ بشأن تحديد آلية عمل لجنة صياغة الدستور، تضمن الإطار القانوني لعمل اللجنة، وشروط العضوية والتمثيل العادل جغرافيًّا وسياسيًّا ومجتمعيًّا[١٠].

ثم صدر قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٧ لسنة ٢٠١٤ بتشكيل لجنة صياغة الدستور، مكونة من ١٧ عضوًا تمثل كافة الأطياف السياسية بما في ذلك المرأة والشباب ومنظمات المجتمع المدني[١١]، وقدمت مسودة الدستور يوم ١٧ يناير ٢٠١٥.

ح- إنشاء هيئة الرقابة على تنفيذ مخرجات الحوار: صدر قرار رئيس الجمهورية رقم (٣٠) لسنة ٢٠١٤ بتشكيل هيئة وطنية للرقابة على تنفيذ مخرجات الحوار الوطني الشامل برئاسة رئيس الجمهورية، وعضوية ٨٢ شخصًا بتمثيل كافة المكونات والفعاليات السياسية المشاركة في مؤتمر الحوار مناصفة بين الشمال والجنوب، وعلى ألا يقل تمثيل المرأة عن ٣٠٪ والشباب ٢٠٪[١٢].

وتمثلت مهام هذه الهيئة - كما ورد في فصل ضمانات مخرجات الحوار بوثيقة الحوار- في الإشراف والمتابعة في تنفيذ مخرجات الحوار الوطني الشامل المقرة والمتابعة، والإشراف على لجنة صياغة الدستور، والتأكد من وثيقة الدستور، والموافقة عليها قبل رفعها لرئيس الجمهورية لاتخاذ الإجراءات الدستورية اللازمة للاستفتاء[١٣].

يجب الإشارة إلى أن معارضة جماعة أنصار الله لهذه الهيئة كانت إحدى أسباب دخولها في صراع مع السلطة، بحجة تجاوزها مقررات مخرجات الحوار الوطني الشامل، حيث قال عضو المكتب السياسي لأنصار الله حمزة الحوثي: «للأسف لم تشكل الهيئة الوطنية في حينه، وتم التأخر في تشكيلها، وكان لا بد أن يتم تشكيلها قبل لجنة تحديد الأقاليم، لأنها معنية بالإشراف على تحديد الأقاليم، وللأسف لم تشكل إلا بعد أربعة أشهر، مرجعًا سبب رفض أنصار الله لهذه اللجنة إلى كون تشكيلها جاء مخالفًا لما تم الاتفاق عليه بشأنها[١٤].

مرحلة الصراع المسلح

تُعتبر بعض الأحداث بداية لحقبة جديدة، سواء حقبة سلام أم صراع، ومن هذا المنطلق يمكن أن نؤرخ لحقبة جديدة في الصراع اليمني من نقطة تم فيها تنفيذ أول عمل مستهجن يتنافى مع القيم، وتمثل هذا العمل في عملية إجلاء الجماعة السلفية جبرًا من منطقة دماج بمحافظة صعدة، وتخلي الدولة عن واجبها في منع عملية التهجير هذه، بل إنها ساهمت في الضغط على الجماعة السلفية لتنفيذ رغبة جماعة أنصار الله بإخراجهم من المحافظة؛ حيث جرى ذلك بتاريخ ١١ يناير ٢٠١٤. وكانت تلك هي بداية انطلاق جماعة أنصار الله نحو التوسع خارج حدود محافظة صعدة؛ حيث ظلت قبل ذلك حبيسة بعض مديريات المحافظة لا كلها.

وخلال أقل من شهر وصلت الجماعة غازية فاتحة مناطق في محافظة عمران، ووصلت في يوم ٩ فبراير ٢٠١٤ إلى منطقة الخمري (مسقط رأس أكبر مشايخ اليمن، الشيخ عبدالله بن حسين الأحمر)، وقاموا بتفجير منزله في اليوم الثاني، وتوسعت الجماعة وزادت إمكانياتها المادية والبشرية بازدياد الرقعة الأرضية التي تُسيطر عليها، نظرًا لتحالف أنصار الرئيس علي

عبدالله صالح مع هذه الجماعة، حتى استكملت سيطرتها على معظم محافظة عمران، وتُعد محافظة عمران هي المحافظة الفاصلة بين محافظة صعدة والعاصمة صنعاء، بمعنى أن السيطرة على هذه المحافظة يعني وصول ميليشيا الجماعة إلى أبواب العاصمة.

١- سقوط عمران:

كانت مدينة عمران (عاصمة المحافظة) مقرًا للمنطقة العسكرية السادسة، وبها اللواء ٣١٠ الذي يقوده العميد حميد القشيبي والمحسوب على حزب الإصلاح، والذي كان أحد ألوية الفرقة الأولى مدرع التي تدين بالولاء للواء علي محسن الأحمر قائد الفرقة قبل عملية هيكلة الجيش، والذي تم تعيينه مستشارًا لرئيس الجمهورية لشئون الدفاع والأمن. كان لهذا اللواء دور كبير في قتال جماعة الحوثي أثناء الحروب الست التي جرت خلال الفترة ٢٠٠٤ - ٢٠١٠، لذا كانت الجماعة ترى في هذا اللواء وقادته عدوًا يجب الثأر منه، فقامت بمحاولة الهجوم عليه، ومحاصرته عدة أشهر، هي وحلفاؤها من أنصار الرئيس صالح، واستطاع الحليفان الحوثي وصالح إسقاط مدينة عمران، واقتحام مقر اللواء وقتل قائده، والاستيلاء على كامل معداته العسكرية، ونقلها إلى صعدة بتاريخ ٨ يوليو ٢٠١٤، فزادت إمكانيات الجماعة، وزاد طموحها للتوسع أكثر، وربما زادت شهيتها نظرًا لحصولها على تسهيلات وتواطؤ مشين وربما لوجود صفقات سياسية مكنتها من الحصول على ما لم يكن في الحسبان.

الغريب في الأمر أن وزارة الدفاع ومؤسسة الرئاسة كانتا تنظران إلى هذا الصراع، وكأنه يجري بين قوى متناحرة غير خاضعة للدولة، وكأن اللواء ٣١٠ ومقر قيادة المنطقة السادسة ليس جزءًا من الجيش، **وما يؤكد أن هناك تماهيًا من قبل مؤسسة الرئاسة ما يلي:**

- قيام رئيس الجمهورية بزيارة مدينة عمران بعد أسبوعين من سقوطها بيد جماعة الحوثي، وإعلانه أن هذه المحافظة هي في حضن الدولة، رغم علمه بأن الجماعة تُسيطر على كل مفاصل السلطة في أي منطقة تخضعها لنفوذها.
- عدم إصدار الرئاسة ووزارة الدفاع بيانًا توضيحيًّا لما حدث في عمران وسقوط اللواء ٣١٠ ومقتل قائده العميد القشيبي يعني تخلي الدولة عن واجبها، وهذا ما دفع بعض قادة الجيش إلى التسابق في تقديم الولاء للحوثيين.
- أصدرت اللجنة الأمنية في اليوم التالي لسقوط عمران بيانًا أكدت فيه أن العاصمة خط أحمر، وقبلها بأسبوع قالت: عمران خط أحمر!.
- عدم محاسبة القادة العسكريين والأمنيين الذين سلموا عتادهم ومعسكراتهم مسبقًا للحوثيين.
- استيلاء الجماعة على كامل الأسلحة والآليات والمعدات العسكرية، والتوجه بها إلى صعدة أمام مرأى ومسمع من مؤسسة الرئاسة ووزارة الدفاع[١٥].

٢- سقوط صنعاء:

لم تتوقف الجماعة عن محاولة التوسع والالتفاف على العاصمة، فبدأت بإسقاط بعض المواقع والتحصينات العسكرية، وتركت بعض البؤر الساخنة وراءها كمنطقة أرحب، وأوقفت قتالها في محافظة الجوف، وتفرغت لإسقاط العاصمة، وقد تهيأت لها الظروف بقصد أو بدون قصد، واستغلت قرارات اقتصادية أصدرتها الحكومة برفع أسعار بعض المشتقات النفطية ورفعت شعار إسقاط هذه القرارات رغم علمها بأهمية الإصلاحات وبضرورتها، مستغلة الأزمة الاقتصادية السيئة التي تمر بها البلاد.

وقد أصدرت الحكومة قرارًا برفع أسعار المشتقات النفطية، وبدأ تطبيقه في ٣٠ يوليو ٢٠١٤، فاستغلت الجماعة الغضب الشعبي، ووظفت المظاهرات المناوئة، وهيأت ساحات دائمة للاعتصام، وقامت بحصار العاصمة، والتمركز في مداخلها من الجهات الأربع، ورغم أن الحكومة تراجعت وخفَّضت من الزيادة التي رفعتها في الأسعار بما نسبته ٦٧٪، لم يتراجع الحوثيون عن مواصلة اقتحام العاصمة وإسقاطها يوم ٢١ سبتمبر ٢٠١٤.

٣- اتفاقية السلم والشراكة:

من الغريب جدًّا أنه تم التوقيع على هذه الاتفاقية يوم سقوط صنعاء، وهو ما يُثير الشك بأنه يمكن أن تكون معدة سلفًا، **ومن أهم ما جاء فيها**[١٦]**:**

- تشكيل حكومة كفاءات تتميز بالكفاءة، وتمثل مختلف المكونات السياسية.
- تحقيق توافق على دستور جديد عبر آليات لجنة صياغة الدستور واللجنة الوطنية للرقابة.

- يتم مراجعة عضوية الهيئة الوطنية للرقابة على مخرجات الحوار خلال ١٥ يومًا.
- تعمل الهيئة الوطنية عبر الإشراف على لجنة صياغة الدستور ضمن قضايا أخرى على معالجة شكل الدولة.

وفي ٢٧ سبتمبر تم التوقيع على الملحق الأمني الذي تحفّظ عليه مندوب أنصار الله يوم التوقيع على الاتفاقية، والذي نص على أن تتولى الدولة مهامها في الحفاظ على الأمن وحماية البلاد. **وما يؤخذ على هذا الاتفاق ما يلي:**

- لم ينص على إعادة سلاح الدولة المنهوب من قبل جماعة الحوثي.
- النص على التوافق على دستور جديد يعني عدم الاعتراف بالدستور التي عملت عليه اللجنة المشكلة والمشاركة الجماعة فيها بعضو، وهذا هو الذي اتخذته ذريعة فيما بعد لاختطاف مدير مكتب رئاسة الجمهورية أثناء ذهابه لتسليم مسودة الدستور يوم ١٧ يناير ٢٠١٥.
- تجاهل سيطرة الميليشيا على المؤسسات الحكومية، ولم يشر إلى ضرورة خروجها.
- النص على إعادة صياغة شكل الدولة، وهو ما يعني نسف مشروع تقسيم الأقاليم المقر من قبل اللجنة المختصة، والذي تم التوافق عليه في ١٠ فبراير ٢٠١٤.
- أصبح هذا الاتفاق أحد أُسس التسوية المستقبلية بما فيه من إفراغ لمخرجات الحوار الوطني، وإعادة ترتيب الأوضاع بما يخدم تحقيق أهداف الجماعة بحكم سيطرتها.

٤- تشكيل حكومة الكفاءات:

بعد أكثر من شهر ونصف من سقوط العاصمة وتوقيع اتفاقية السلم والشراكة الوطنية تم التوافق على تشكيل حكومة الكفاءات؛ حيث صدر قرار رئيس الجمهورية رقم (١٤٠) لسنة ٢٠١٤ بتشكيل الحكومة برئاسة المهندس خالد محفوظ بحاح[١٧]، وقد أعلن حزب المؤتمر الشعبي العام عدم مشاركته في هذه الحكومة، كونه لم يشارك في حوار التشكيل، لكن بحكم سيطرة ميليشيا جماعة الحوثي على كل مفاصل السلطة لم تستمر الحكومة أكثر من شهرين ثم قدمت استقالتها نتيجة عدم قدرتها على إدارة الدولة في ظل سيطرة الميليشيا على مقاليد الأمور، وأصبحت هي مصدر القرار.

٥- اكتمال السيناريو والاستيلاء على السلطة:

من خلال ما تقدم من أحداث ومن خلال مسارات الصراع ونتائجه، يبدو أن سيناريو إسقاط البلاد في يد جماعة الحوثي قد اكتملت حلقاته يوم (١٧ يناير ٢٠١٥) عندما أقدمت الجماعة على اختطاف مدير مكتب رئيس الجمهورية من أحد الشوارع الرئيسية بالعاصمة، وهذا التصرف غير المسئول أثبت للعالم أن عقلية الميليشيا هي العقلية الحاكمة، وبهذا الفعل سقطت كل

شعاراتها حول الدولة المدنية، وأعلنت رسميًّا أنها هي الدولة وهي السلطة وهي صاحبة القرار الأوحد.

لذلك نجد أنه وبعد أربعة أيام من هذه الحادثة وبتاريخ ٢١ فبراير، قام رئيس الحكومة بتقديم استقالته، وبعدها بساعات قدم رئيس الجمهورية استقالته بسبب إقدام الجماعة على ممارسة الضغط، ومحاولة إجباره على إصدار قرارات جمهورية بتقديم كشف بأسماء قيادات حوثية فور سيطرتها على دار الرئاسة لتعيينهم في مناصب حكومية مهمة، بما في ذلك منصب نائب رئيس الجمهورية.

٦- فرض الإقامة الجبرية:

بعد أن قدم رئيس الجمهورية ورئيس الحكومة استقالتهما، شرعت ميليشيا الحوثي في فرض الإقامة الجبرية عليهما وعلى أغلب الوزراء، كونها أصبحت المتحكمة الوحيدة في زمام السلطة، وقامت بهذا العمل دون وازع أو وجل. وهذا الإجراء أسقط الكثير من الآمال في هذه الجماعة التي نصّبت نفسها الحكم وكأنها ذات رسالة إلهية وأفعالها مقدسة وتعمل بأمر الله، وبفعلها هذا أرهبت باقي مسئولي الدولة، فإذا كان هذا مصير رئيس الدولة ورئيس الحكومة فكيف بباقي المسئولين.

٧- الإعلان الدستوري للجماعة:

بعد خروج الرئيس هادي ليلا من صنعاء ووصوله عدن شرعت الجماعة في أعمال استباقية كان أهمها الإعلان الدستوري الذي صدر في ٦ فبراير ٢٠١٥ والذي كان أهم بنوده[١٨]:

- يستمر العمل بأحكام الدستور النافذ ولا تتعارض مع أحكام هذا الإعلان.
- اللجنة الثورية العليا هي المعبر عن الثورة، وتتفرع عنها اللجان الثورية في المحافظات والمديريات في أنحاء الجمهورية.
- يُشكل بقرار من اللجنة الثورية مجلس وطني انتقالي عدد أعضائه ٥٥١ عضوًا يحل محل مجلس النواب المنحل، ويشمل المكونات غير الممثلة فيه، ويحق لأعضاء مجلس النواب المنحل حق الانضمام إليه.
- يتولى رئاسة الجمهورية في المرحلة الانتقالية مجلس رئاسة مكون من ٥ أعضاء ينتخبهم المجلس الوطني وتصادق على انتخاباتهم اللجنة الثورية.
- يكلف مجلس الرئاسة من يراه من أعضاء المجلس الوطني أو من خارجه بتشكيل حكومة انتقالية من الكفاءات الوطنية.
- تختص اللجنة الثورية باتخاذ كافة الإجراءات والتدابير الضرورية لحماية سيادة الوطن وضمان أمنه واستقراره وحماية حقوق وحريات المواطنين.
- تُحدد اختصاصات المجلس الوطني ومجلس الرئاسة والحكومة بقرار مكمل للإعلان تصدره اللجنة الثورية.
- تلتزم سلطات الدولة الانتقالية خلال مدة أقصاها عامان بالعمل على إنجاز استحقاقات المرحلة الانتقالية.

ويعدّ هذا الإعلان انقلابًا حقيقيًّا وتحولا كبيرًا في مسار الأزمة اليمنية التي بدأت مطلع عام ٢٠١١، فلأول مرة تظهر قوة جديدة على الساحة اليمنية تُمسك بمفاصل السلطة، وتطرح مشروعها السياسي عبر الإعلان الدستوري الذي ألغى تفاصيل العملية السياسية التي كانت جاريةً في اليمن من الألف إلى الياء. وحدد ملامح الطريق لمرحلة مقبلة تبدأ بفترة انتقالية مدتها عامان، وخلال هذه الفترة سيعمد الحوثي إلى ترتيب البيت الداخلي، مستكملا عملياته العسكرية لبسط نفوذه على كامل الأرض اليمنية[١٩].

أهم وأخطر ما في هذا الإعلان هو أن تتولى اللجنة الثورية كل شيء، وتشكيل سلطات الدولة بما فيها ما أسمته بالمجلس الوطني، ومجلس الرئاسة، والحكومة، وهي من تحدد اختصاصاتهم، وفوق كل ذلك نجد أن اللجنة الثورية هي من تختص باتخاذ كافة الإجراءات والتدابير الضرورية لحماية الوطن وضمان أمنه واستقراره وحماية حقوق وحريات المواطنين، وبذلك استحوذت على كل السلطات، وأصبحت مؤسسات الدولة فارغة المضمون وخاضعة لهذه اللجنة، وهي بهذا النمط يمكن القول إنها جاءت على غرار الحرس الثوري في إيران.

الإجراء الثاني الذي سعت الجماعة لتحقيقه هو محاولة التخلص نهائيًّا من الرئيس هادي، وهو ما زاد الأمر حدة بإرسال الجماعة طائرة عسكرية لمهاجمة قصر المعاشيق، مقر سكن الرئيس هادي في مدينة عدن، يومي الخميس والجمعة ١٩ و٢٠ مارس ٢٠١٥ بهدف القضاء عليه. هذا التصرف أكد أن هذه الجماعة مستعدة للذهاب بعيدًا في سبيل تحقيق أهدافها بغض النظر عن الأداة أو الوسيلة المستخدمة متجاوزة كل المحذورات.

الأدوار الدولية والإقليمية في الصراع اليمني

حظي الصراع في اليمن باهتمام دولي وإقليمي، وكانت هناك أطراف دولية ذات فاعلية مؤثرة في عملية الصراع، منها ما هو إيجابي ومنها ما هو سلبي، **لذا سيتم تناول الأطراف الدولية التي كانت لها بصمات واضحة في هذا الصراع كما يلي:**

١- مجلس التعاون الخليجي كمبادر ومشرف:

كان مجلسُ التعاون الخليجي أول من تقدم بمبادرة لحل الأزمة الناشبة عن ثورة الشباب المدعومة من أحزاب المعارضة، وبحكم التأثير الجيوسياسي تقدمت دول مجلس التعاون الخليجي بمبادرة لحل الأزمة اليمنية في ٣ أبريل ٢٠١١، وتم التوقيع عليها كمبادئ حاكمة في ٢١ و٢٢ مايو ٢٠١١، ثم تم التوقيع على آليتها التنفيذية المزمنة في ٢٤ نوفمبر ٢٠١١ في الرياض، وقد تمثل أطراف هذا الاتفاق في: حزب المؤتمر الشعبي الحاكم وحلفاؤه، وأحزاب التكتل المشترك المعارض وشركاؤه، بينما رفضت جماعة الحوثي الانضمام إلى هذه المبادرة. **وأهم ما ورد في بنود الاتفاق هي**[٢٠]:

- يحل الاتفاق على المبادرة الخليجية وآلية تنفيذها محل أي ترتيبات دستورية لمدة الفترة الانتقالية التي تم تحديدها بسنتين.
- يسلم الرئيس صالح السلطة لنائبه عبدربه منصور هادي على أن يتم إجراء انتخابات رئاسية خلال ستين يومًا يكون هو مرشح الطرفين.
- تشكيل حكومة الوفاق الوطني مناصفة بين الطرفين برئاسة المعارضة لمدة سنتين.
- تشكيل مؤتمر للحوار الوطني تكون مهمته وضع قواعد وأسس الدولة والنظام السياسي.
- تشكيل لجنة لصياغة الدستور وفقًا لمخرجات الحوار الوطني.
- يتم الاستفتاء على الدستور بنهاية الفترة الانتقالية.
- تمنح الحصانة ضد الملاحقة القانونية والقضائية للرئيس ومن عملوا معه خلال فترة حكمه، وقد وردت هذه الفقرة في المبادرة الأصلية الموقعة يومي ٢١ و٢٢ مايو[٢١]، وصدر قانون منح الحصانة من قبل رئيس الجمهورية بعد مناقشته وإقراره من قبل مجلس النواب بتاريخ ٢١ يناير ٢٠١٢[٢٢].

كما تولى مجلس التعاون الخليجي الإشراف على تنفيذ العملية السياسية بناءً على المبادرة الخليجية وآليتها التنفيذية من خلال الأمين العام للمجلس الذي حضر أكثر من مرة للّقاء بأطراف الأزمة، أو للمشاركة في فعاليات الحوار السياسي، كما قام المجلس بتعيين ممثل خاص مقيم في صنعاء أسوة بممثل الاتحاد الأوروبي لمتابعة ما يُستجد على الساحة اليمنية، وقد وصل الأمر في النهاية إلى تدخل مباشر في الشأن اليمني من خلال ما سُمي بـ«عاصفة الحزم».

٢- الأمم المتحدة:

كان للأمم المتحدة دور بارز في الصراع اليمني وبالرغم من أن تعيين ممثل خاص للأمين العام للأمم المتحدة لم يتم إلا في ١ أغسطس ٢٠١٢ فإن مجلس الأمن كان داعمًا للمبادرة الخليجية منذ إعلانها، وقد أصدر مجلس الأمن أربعة قرارات تتعلق بالشأن اليمني منذ عام ٢٠١١ وحتى ٢٠١٥ سنتناولها في السياق التاريخي لكل قرار، كونها جاءت لتقويم مسار العملية السياسية عند حدوث أزمة، أو تجاوز أحد أطراف العملية السياسية الجارية.

وقد لعب الممثل الخاص للأمين العام للأمم المتحدة أدوارًا متشابكة ومتداخلة، بعضها كان موفقًا، والبعض الآخر شابهُ سوء التقدير. فقد أشرف على العملية السياسية في إطار تنفيذ المبادرة الخليجية وقرارات مجلس الأمن، إلا أن تصريحاته المستمرة في تقدُّم سير العملية السياسية خاصة منذ يناير ٢٠١٤ كان مجافيًا للواقع، وكانت جماعة الحوثي تستخدم القوة في التوسع والسيطرة وهو يصف العملية السياسية بالناجحة حتى استولت على السلطة كاملة. وفي آخر تصريح له بعد تقديم استقالته صرح بأن عاصفة الحزم جاءت لتُجهض الاتفاق الذي كان على وشك التوقيع عليه!. طبعًا هذا الأمر جعل الكثير من المحللين يرون أن بن عمر قد تماهى مع جماعة الحوثي، وغطى تجاوزاتها، ولم يُدن أي توسع مسلح قامت به حتى اكتملت حلقات سيطرتها على السلطة. وقد تم تعيين الموريتاني إسماعيل ولد سيد أحمد ممثلا خاصًا للأمين العام بدلا عن بن عمر في شهر أبريل ٢٠١٥.

أ- أول قرار أصدره مجلس الأمن هو القرار رقم ٢٠١٤ بتاريخ ٢١ أكتوبر ٢٠١١: وكان قبل ذلك قد أصدر بيانات صحفية

صادرة بتاريخ ٢٤ سبتمبر ٢٠١١، و٩ أغسطس ٢٠١١، و٢٤ يونيو ٢٠١١، **تضمن أهم بنوده الآتي**[٢٣]:

- يعرب عن أسفه العميق بشأن مقتل المئات من المدنيين، بمن فيهم النساء والأطفال.
- يدين بشدة استمرار انتهاكات حقوق الإنسان من قبل السلطة اليمنية.
- يدعو كافة تلك الأطراف وبشكل فوري إلى نبذ استخدام العنف لتحقيق أهداف سياسية.
- يدعو كافة الأطراف في اليمن إلى إلزام أنفسهم بتنفيذ التسوية السياسية المتمثلة في المبادرة الخليجية.

ب- قرار مجلس الأمن رقم ٢٠٥١ بتاريخ ١٢ يونيو ٢٠١٢: وقد جاء هذا القرار بعد محاولة بعض قادة الجيش رفض قرارات الرئيس بعزلهم وتعيين قيادات جديدة وأكد هذا القرار على[٢٤]:

- ضرورة تنفيذ مبادرة مجلس التعاون الخليجي وآلية تنفيذها بشكل كامل وضمن الإطار الزمني الملائم وفقًا للقرار ٢٠١٤.
- التركيز على عقد مؤتمر للحوار الوطني يضمُّ جميع الأطراف، وإعادة هيكلة قوات الأمن والقوات المسلحة في إطار هيكل قيادة وطني موحّد وذي طابع مهني وإنهاء جميع النزاعات المسلحة.
- طالب بوقف التدخل في القرارات المتعلقة بهيكلية الجيش والأمن الصادرة في ١٠ أبريل ٢٠١٢ المتعلقة بتغيير بعض قادة الألوية والوحدات العسكرية، وإعاقة تنفيذ القرارات الجمهورية المتعلقة بالتعيينات المدنية والعسكرية، ويعرب عن استعداده اتخاذ المزيد من التدابير وفقًا للمادة ٤١ من ميثاق الأمم المتحدة إذا استمرت هذه الأعمال، وهي المادة التي بموجبها يتم اتخاذه التدابير التي لا تتطلب استخدام القوات المسلحة لتنفيذ القرارات.

ج- أول عقوبات دولية وقرار مجلس الأمن ٢١٤٠: بعد أن رفعت لجنة تحديد الأقاليم تقريرها أعلنت جماعة أنصار الله عدم قبولها قرار اللجنة، فتحرك مجلس الأمن وأصدر قراره رقم ٢١٤٠ يوم ٢٥ فبراير ٢٠١٤ **وأهم ما جاء فيه:**

- نص في مادته ١١ أنه يقرر أن تُجمِّد جميع الدول الأعضاء ودون تأخير لمدة سنة جميع الأموال والأصول لكل الأفراد والكيانات التي يُعين أسماءها اللجنة المشكلة لهذا الغرض.
- نصت المادة ١٥ بحظر السفر على أولئك الأفراد وتلك الكيانات.
- نصت المادة ١٩ من ذات القرار على إنشاء لجنة تابعة للمجلس تضم جميع أعضاء المجلس تضطلع بمهام تنفيذ القرار[٢٥].

وبموجب هذا القرار تم فيما بعد إدراج الرئيس السابق علي عبدالله صالح واثنين من جماعة الحوثي (هما: القائد الميداني للجماعة أبو علي الحاكم، وعبدالخالق الحوثي أخو عبدالملك الحوثي) في قائمة العقوبات.

د- قرار مجلس الأمن رقم ٢٢١٦ بتاريخ ١٤ أبريل ٢٠١٥ تحت الفصل السابع: سعت دول مجلس التعاون الخليجي جاهدة لاستصدار قرار أممي تحت الفصل السابع الذي يجيز استخدام القوة **وكان أهم ما نص عليه هذا القرار هو الآتي**[٢٦]:

- أن يسحب الحوثيون قواتهم من جميع المناطق التي استولوا عليها، بما في ذلك العاصمة صنعاء.
- التخلي عن جميع الأسلحة الإضافية التي استولوا عليها من المؤسسات العسكرية والأمنية، بما في ذلك منظومات القذائف.
- حظر توريد الأسلحة على جماعة الحوثي أو لفائدة علي عبدالله صالح.
- إدراج أحمد علي عبدالله صالح وعبدالملك الحوثي ضمن القائمة التي تشمل الحظر من السفر وتجميد أرصدتهم.
- التأكيد على شرعية الرئيس هادي.

٣- مجموعة الدول العشر:

مثّلت الدول الخمس دائمة العضوية في مجلس الأمن ودول مجلس التعاون الخليجي من دون قطر مجموعة ضامنة لتنفيذ ما يتم التوافق عليه من قبل أطراف الحوار الوطني من مخرجات، والتزام بالعملية السياسية وفقًا للمبادرة الخليجية، لذلك سميت بمجموعة الدول العشر، كما شارك الاتحاد الأوروبي بممثله في صنعاء في الدفع بالعملية السياسية، كما دعت تلك الدول لعقد اجتماع دولي لمساعدة اليمن،

وانعقدت عدةُ اجتماعات للدول المانحة، وتم تخصيص أكثر من ٨ مليارات دولار لدعم الاقتصاد اليمني، لكن لم يتحصل منها سوى ما نسبته ١٩٪.

٤- الجامعة العربية:

لم يكن هناك دور يُذكر للجامعة العربية في الصراع اليمني سوى التأكيد على وحدة الأراضي اليمنية، والدعوة للحوار كسبيل أوحد لحل الخلافات، وقد جاء ذلك في عدة بيانات أصدرها الأمين العام للجامعة، واكتفت الجامعة بالدور الخليجي والأممي في هذا الشأن.

٥- الدور الإيراني:

تقوم إيران بدور داعم لأحد الفاعلين على الساحة اليمنية (جماعة الحوثي)؛ حيث تقدم الدعم السياسي والمالي والعسكري تدريبًا وتسليحًا، وهذا الدور ليس بالجديد، حيث تقوم إيران بهذا الدور منذ ظهور جماعة الحوثي بداية تسعينيات القرن الماضي، وزاد هذا الدعم مع مرور الزمن، وقد سبق واحتجزت القوات اليمنية سفينتين إيرانيتين (جيهان ١ و٢) محملتين بالأسلحة في المياه الإقليمية اليمنية؛ الأولى بتاريخ ٢٣ يناير ٢٠١٣م، والثانية بتاريخ ٧ مارس ٢٠١٣. وقد صرحت إيران مؤخرًا على لسان نائب وزير الخارجية بأن «أمن اليمن هو من أمن إيران والشرق الأوسط، ولن ندع الآخرين يعبثون بأمننا المشترك من خلال تصرفاتهم المغامرة»[٢٧]، وهذا مؤشر على اعتبار اليمن ساحة نفوذ إيرانية، وهو ما يؤكد على دور فاعل لإيران في اليمن.

٦- الدور العُماني:

تلعب عمان دور الوسيط بين جماعة الحوثي والحكومة اليمنية؛ حيث تُساهم في التقارب في وجهات النظر بين طرفي النزاع، ويساعدها على ذلك قرب عمان من إيران (الحليف الإقليمي القوي لجماعة الحوثي)، وأثناء إعداد هذه الدراسة يتواجد في عمان ممثلون للجماعة يتباحثون مع السلطنة ومع الحكومة الأمريكية في سبيل للخروج من الأزمة، وإيجاد الحلول التي من شأنها أن تُحافظ على مكتسبات جميع الأطراف. وفي تسريبات حول هذه المحادثات، نقلت صحيفة «العربي الدولية» الصادرة من لندن عن مصادر مطلعة «أن المفاوضات تشهد تقدمًا طفيفًا في ظل حالة السرية التي تلف سير مجريات الحوار الذي يحضره عدد من القيادات الحوثية البارزة، من بينها رئيس المجلس السياسي للحوثيين صالح الصامد، والناطق الرسمي باسم الجماعة محمد عبدالسلام، مع غياب أي تمثيل للرئيس السابق علي عبدالله صالح أو حزبه المؤتمر الشعبي»، وفيما أكدت تلك المصادر موافقة الحوثيين على القبول بقرار مجلس الأمن ٢٢١٦، والتوافقات التي نصت عليها مخرجات مؤتمر الحوار الوطني؛ فإن الخلاف لا يزال قائمًا حول الضمانات التي يتمسك الحوثيون بالحصول عليها لمنع محاكمة قياداتهم[٢٨].

عوامل الفشل في تسوية الصراع اليمني

إن الفشل الذي لحق بالعملية السياسية جاء نتيجة تطورات الأوضاع الداخلية والإقليمية والدولية. يقول دانيال غرين إن التطورات التي يشهدها الخليج أبرزت بشكل كبير تفكك «النموذج اليمني» الذي دعمه الرئيس الأمريكي باراك أوباما العام الماضي، وقد دفع الوضع الأمني المتدهور إلى إغلاق السفارة الأمريكية في صنعاء في فبراير ٢٠١٥م، ورحيل جميع مدربي «العمليات الخاصة»[٢٩]، وبالتالي نجد أن هناك عوامل وأسبابًا داخلية وخارجية ساهمت في فشل جهود العملية السياسية التي بدأت بالمبادرة الخليجية وانتهت بسيطرة جماعة الحوثي على السلطة، **يمكن إيجازها فيما يلي**[٣٠]:

١- الأسباب والعوامل الداخلية:

ساهم الوضع الداخلي سياسيًا واقتصاديًا واجتماعيًا في الوصول إلى حالة الصراع الحاد؛ **حيث هيأت مجموعة الظروف المحيطة بالعملية السياسية عوامل فشلها والمتمثلة في:**

أ- إشكاليات المبادرة الخليجية: يرتبط الفشل بالمبادرة الخليجية الأصلية التي أُطلِقَت في عام ٢٠١١، ومفهوم الحلّ التوافقي التدريجي والمقايض للأزمة اليمنية الذي نصّت عليه، فالمبادرة منحت صالح ومعاونيه حصانة من أي ملاحقة قانونية، ومع أنه تخلّى عن الرئاسة على مضض في عام ٢٠١٢، فإنه لا يزال ناشطًا للغاية، وهو يسّر التمدّد الحوثي إلى صنعاء في عام ٢٠١٤، وساعد في التخطيط للإطاحة بالرئيس هادي في عام ٢٠١٥[٣١].

ب- انتقام صالح: عقب ثورة ٢٠١١، شرع المذكور في مد جسور التحالف مع جماعة الحوثي سعيًا وراء الانتقام ممن ساهم في إسقاط نظامه والمتمثل في حزب الإصلاح وجناحه

العسكري في الجيش بقيادة اللواء علي محسن الأحمر؛ حيث دفع صالح بالقبائل الموالية له إلى مناصرة جماعة الحوثي، خاصة أولئك المنتمين لقبيلة حاشد والمناوئين لآل الأحمر (أولاد الشيخ عبدالله بن حسين الأحمر).

ج- غضب شعبي: إذ إن الكثير من المواطنين انخرطوا في الانضمام إلى الجماعة نتيجة سعيها الظاهر إلى تفكيك مراكز القوى التقليدية القبلية والدينية التي كانوا يرون فيها عقبة أمام قيام الدولة المدنية، بالرغم من تخوف أن تحل الجماعة محل تلك القوى في السيطرة والتحكم مستقبلا، وهو ما حدث فعلا.

د- تدهور اقتصادي: فقد زاد الوضع الاقتصادي سوءًا، وارتفعت الأسعار في ظل عدم خطة اقتصادية لإخراج البلاد مما تعانيه من بطالة خاصة بين الشباب، وما زاد الأمر شدة وزاد من الاحتقان الجماهيري هو ما قامت به الحكومة من رفع أسعار المشتقات النفطية.

هـ- تردد حكومي: إذ لم تُواجه الحكومة توسع جماعة الحوثي المسلحة؛ حيث كانت النظرة لدى مؤسسة الرئاسة أن أي مواجهة من هذا النوع ستكون مآلاتها وآثارها كارثية على الدولة والمجتمع، وسينتج عنها دخول البلاد في حرب طائفية وقبلية يصعُب إيقافها فيما بعد، ولربما تقوِّض العملية السياسة وتتسبب في انفراط الدولة.

و- انقسام الجيش: تعدد ولاءات الجيش اليمني ساهم في انتصار الجماعة رغم ما يملك من قوة بشرية وآلات ومعدات عسكرية وانضمام عسكريين إلى صفوف الحوثيين واستعداد مسبق لجماعة الحوثي بتخزين أسلحة في أماكن مختلفة من العاصمة، وتشكيل خلايا مدربة وفق خطة وآلية عالية التركي[٣٢].

٢- الأسباب والعوامل الخارجية:

إن الوضع الدولي والإقليمي بعد ثورات الربيع لم يستوعب نتائج هذه الثورات، كون الطرف الذي برز إلى السطح وكانت له الغلبة في الأنظمة التي تشكلت بعد نجاح هذه الثورات هو الجناح الديني المدعوم من تركيا أردوجان وبالذات جناح الإخوان المسلمين (سُنّة)، وقد ظهر ذلك جليًا في مصر واليمن وليبيا وتونس وحتى سوريا، لذلك ظهر على السطح تحالف دولي وإقليمي غير معلن، هدفه تقويض الأنظمة التي أعقبت الثورات في بلدان الربيع العربي، وهذا هو ما ساهم في ظهور قوة جماعة الحوثي (شيعة) وبالتبعية

توسيع المشروع الإيراني، كما أن هذا التحالف الجديد وجد في جماعة الحوثي بديلا أقل ضررًا من جماعة الإخوان وأداة لإضعافه، **لذلك كله يمكن إيجاز الأسباب والعوامل الخارجية في:**

أ- رؤية الولايات المتحدة والغرب عمومًا أن المكون السُني هو من يخرج من رحِمِه أغلب جماعات العنف المتشددة التي توصف بالإرهابية، كجماعة القاعدة وفروعها، والجماعات الأخرى كجبهة النصرة.. إلخ من الجماعات، لذلك تسعى هذه الدول جاهدة لإضعاف المكون السني، وهو ما ساهم في زيادة نفوذ جماعة الحوثي.

ب- يرى عددٌ من الدول الغربية أن وجود جماعة شيعية في اليمن هو أقل خطرًا عليها وعلى مصالحها من سيطرة المكون السني على النظام السياسي، خاصة في ظل زيادة معدل تهديدات جماعة القاعدة، كون الشيعة وبالرغم من شعاراتهم المناوئة للغرب عمومًا فإنها لا تتحول إلى أفعال على الأرض.

د- التدخل الإيراني الذي لم يتوقف عن تزويد الجماعة بالسلاح والمال في ظل تغير الموقف العدائي من قبل الدول الغربية تجاه إيران بعد الانفراجة بالاتفاق على القضية النووية الإيرانية.

تداعيات فشل المفاوضات اليمنية

نتج عن فشل العملية السياسية تداعيات ونتائج داخلية وخارجية يمكن إيجازها فيما يلي:

١- التداعيات والنتائج الداخلية:

بعد فشل العملية السياسية وسقوط العاصمة بيد جماعة الحوثي، تمكنت هذه الجماعة من قلب المعادلة، وتحولت إلى الفاعل الرئيسي والأوحد، وبسطت نفوذها على الأرض، وأصبحت بحكم الأمر الواقع هي الحاكم الفعلي، **ومن أهم التداعيات والنتائج الداخلية ما يلي:**

أ- السيطرة على السلطة: سيطرة الحوثيين على السلطة وتكليف شخص من الجماعة في كل مؤسسة من مؤسسات الدولة للإشراف على سير العمل وفق رؤية الجماعة حتى بعد تشكيل حكومة الكفاءات، وهو ما تسبب في استقالة الحكومة فيما بعد، والانتشار والسيطرة على الأرض وإحلال الميليشيا بدلا عن رجال الأمن، وإزاحة كل من تعتبره الجماعة غير متعاون، وإحلال وتكليف من ولاؤه خالص للجماعة.

ب- التحرك القتالي تجاه عدن: فقد شرعت جماعة الحوثي بالتحرك تجاه عدن والسيطرة عليها وهذا التحرك خلق شعورًا لدى أبناء المناطق الجنوبية بأنهم مهمشون وخاضعون، مما ولّد لديهم إحساسًا بالمهانة دفعهم للمقاومة والالتفاف حول الرئيس هادي.

ج- نهب سلاح الجيش: استولى الحوثيون على سلاح وعتاد عسكري ضخم عبر نهبهم المعسكرات ومواقع الجيش، ونقلوا كل تلك الأسلحة إلى محافظة صعدة.

د- الانفتاح العلني مع إيران: فبعد خروج الرئيس هادي إلى عدن يوم ٢١ فبراير ٢٠١٥، شرعت جماعة الحوثي في إرسال وفود حكومية رسمية إلى إيران، كان أهمها وأكبرها الوفد الذي زار إيران يوم ٢ مارس ٢٠١٥ للتباحث برئاسة رئيس المكتب السياسي لجماعة الحوثي ووكلاء ١٤ وزارة بما في ذلك التوقيع على اتفاقية النقل الجوي التي تضمنت السماح للخطوط الجوية الإيرانية بالقيام برحلتين يوميًا بين صنعاء وطهران، إضافة إلى عدة اتفاقات في المجال الصحي ومجال الطاقة.

هـ- الاستفزاز الإيراني: حيث شرعت الدوائر الإيرانية ووسائل إعلامها في التغني بانتصارات جماعة الحوثي، وسقوط العاصمة صنعاء تحت قبضتها، وهو ما يُعبر عن لحظة سكرتها بانتصاراتهم، حتى وصل الأمر إلى التصريح بأن صنعاء هي العاصمة العربية الرابعة التي تسقط لتدور في فلك إيران.

و- ظهور علني لتحالف صالح والحوثي: من خلال إعلان علي عبدالله صالح صراحة وأمام وسائل الإعلام المختلفة بأن من هربوا إلى عدن -يقصد الرئيس هادي ومن معه- ليس لهم مفر إلا من طريق واحد هو طريق البحر الأحمر. وقال إذا كنا قد تركنا لهم فرصة الهرب عام ١٩٩٤م من ثلاثة منافذ، فالآن ليس أمامهم غير منفذٍ واحد، وقد تحدث بذلك وكأنه هو الرئيس. وإطلاق حملة واسعة تدعو لترشيح أحمد علي صالح لرئاسة الجمهورية وتنظيم تجمع حاشد يوم ١٠ مارس ٢٠١٥ بأكبر ميادين العاصمة، هذا الإجراء استفز الكثير من الأفراد وهم يرون رأس النظام السابق يطل من جديد، وهو ما يعني بقاء واستمرارية فكرة التوريث.

ونتيجة لهذه السيطرة شرعت الجماعة في تثبيت سلطتها، واتخذت عدة إجراءات من شأنها المزيد من التحكم وإظهار القدرات، مثل:

- **إجراء مناورات حوثية على الحدود السعودية:** قامت قوات من جماعة الحوثي وبمشاركة وحدات عسكرية خاضعة لها بإجراء مناورات عسكرية قرب الحدود السعودية صباح يوم الخميس (١٢ مارس ٢٠١٥) في منطقة البقْع بصعدة قرب الحدود السعودية.
- **الهجوم الجوي على القصر الرئاسي في عدن:** لم يكن يتصور أحد أن تتمادى جماعة الحوثي حتى يصل بها الجنون إلى أن ترسل طائرات عسكرية لتُغِير على قصر الرئاسة الذي يسكنه الرئيس عبدربه منصور في عدن، وهذا التصرف أظهر أن تهور الجماعة ليس له حدود.
- **الإدلاء بتصريحات غير مسئولة:** قبل إعلان تحالف «عاصفة الحزم» بأيام كانت بعض وسائل الإعلام قد تداولت إمكانية تدخل قوات «درع الجزيرة» في اليمن، فكان رد بعض قيادات جماعة الحوثي وحلفائهم ردًّا فظًّا ومستفزًّا ومشككًا في قدرة هذه القوة على القتال، أو دخول معارك حربية.

٢- التداعيات والنتائج الخارجية:

بالرغم من أن هذا التدخل جاء متأخرًا، فإن من أهم تداعيات ونتائج فشل العملية السياسية وسيطرة جماعة الحوثي على السلطة على المستوى الخارجي هو التغير الذي يمكن حدوثه في موازين القوى الإقليمية، وهو ما أثار ردة الفعل الشديدة التي قام بها مجلس التعاون الخليجي، والتي أفضت إلى إيجاد تحالف إقليمي للتدخل المباشر في اليمن بسبب ما اعتبرته تهديدًا لأمنها القومي؛ إلا أنه يمكن القول إن العواقب الإقليمية أكبر من أي إحراج تطرحه هذه التغيرات[٣٣].

أمـا بعـد ظهـور جماعـة ترتبـط ارتباطًـا مبـاشرًا مـع إيـران (العـدو التقليـدي لـدول مجلـس التعـاون الخليجـي، خاصـةً السـعودية) فـإن الأمـر أصبـح أشـد خطـورة، لـذا شـنت دول التحالـف هجومًـا عسـكريًا جويًـا عـلى اليمـن بدأتـه في ٢٦ مـارس ٢٠١٥ فيـما سـمي بعاصفـة الحـزم، ومـا زال حتـى إعـداد هـذه الدراسـة (في مايـو ٢٠١٥). **وتمثلـت أهـم أهـداف هـذا التدخـل فيـما يـلي:**

- اسـتعادة شرعيـة الدولـة اليمنيـة ودعـم الرئيـس الشرعـي الانتقـالي.
- إنجـاح عمليـة الانتقـال السـياسي وتنفيـذ مخرجـات الحـوار الوطنـي.
- أعلنـت السـعودية أن الهـدف مـن «عمليـة عاصفـة الحـزم» هـو إيقـاف تقـدّم ميليشـيا الحوثيـين، وكانـت الريـاض تسـتعدّ لعمليـة مـن هـذا النـوع منـذ حربهـا الدمويـة ضـدّ الحوثيـين منـذ ٥ سـنوات[٣٤].
- عـدم السـماح بـأي دور للرئيـس السـابق عـلي عبدالله صالـح في مسـتقبل اليمـن[٣٥]
- نـزع سـلاح حركـة أنصـار اللـه، واسـتعادة سـلاح الدولـة المنهـوب.
- حمايـة الأمـن القومـي الخليجـي مـن تمـدد النفـوذ الإيـراني، حيـث تسـعى إيـران جاهـدة لاخـتراق المنطقـة العربيـة، خاصـة بعـد ثـورة الثـورة الإسـلامية عـام ١٩٧٩م، وقـد نجحـت في ذلـك إلى حـد بعيـد في لبنـان وسـوريا والعـراق والآن في اليمـن[٣٦].
- اسـتباق خطـوات توقيـع الغـرب مـع إيـران لاتفاقيـة البرنامج النـووي كمقدمـة لرفـع العقوبـات في وقـت لا تـزال إيـران تلعـب فيـه دورًا في الصراعـات القائمـة، ولهـا تواجـد عسـكري خـارج حدودهـا.
- تأسـيس تحالـف سـني في مواجهـة إيـران، في ظـل تمـدد إيران السريـع في المنطقـة، وانتشـار نفوذهـا؛ حيـث بـدت سياسـات المملكـة العربيـة السـعودية تتجـه لتأسـيس تحالـف سـني «مـرن» لمواجهـة هـذا المـد الإيـراني «الشـيعي»[٣٧].

٣- آثار التدخل الخارجي:

هنـاك عـدة آثـار عـلى الداخـل اليمنـي سـتنتج عـن تدخـل دول التحالـف الإقليمـي في اليمـن، قـد يمكـن اعتبـار بعضهـا آثـارًا إيجابيـة، وبعضهـا سـلبي بـل كارثي، خاصـةً عـلى المسـتويات السياسـية والاجتماعيـة والاقتصاديـة والإنسـانية، نظـرًا إلى تأخـر هـذا التدخـل الـذي كان يمكـن أن يتـم قبـل أن تسـتكمل جماعـة الحـوثي السـيطرة عـلى السـلطة. و**لعـل أهـم هـذه الآثـار مـا يـلي:**

- **الحيلولـة دون اسـتكمال جماعـة الحـوثي السـيطرة عـلى كامـل الأراضي:** فلـولا تدخـل عاصفـة الحـزم لكانـت الجماعة وحليفهـا صالـح قـد اسـتطاعا السـيطرة عـلى اليمـن وبسـط سـلطتهم عـلى كامـل الأرض اليمنيـة، بحكـم سـيطرتهم عـلى مؤسسـات الدولـة في العاصمـة، وبحكـم امتلاكهـم سـلاح الدولـة.
- **إفشـال مـشروع الفقيـه والعسـكري:** يمكـن إطـلاق اسـم تحالـف الفقيـه والعسـكري عـلى التحالـف الحـوثي مـع الرئيـس السـابق عـلي صالـح، والـذي جـاءت هـذه الحـرب لتقـضي عـلى هـذا التحالـف الـذي سـعى صالـح والحـوثي لاستنسـاخه مـن التجربـة الإيرانيـة في الحكـم، بحيـث تكـون رئاسـة الجمهوريـة لنجـل صالـح أحمـد، فيـما يتـولى الحـوثي منصـب المرشـد.
- **تدمـير القـدرات العسـكرية للحوثيـين:** فضربـات طـيران التحالـف تركـز عـلى القواعـد العسـكرية الجويـة والبريـة والبحريـة، وتسـتهدف عـلى وجـه الخصـوص مخازن الأسـلحة وحظائـر الطـيران، وهـي بذلـك تهـدف إلى تحجيـم القـدرات الناريـة لجماعـة الحـوثي.
- **تعميـق شرخ في جسـد النسـيج الاجتماعـي اليمنـي:** جـاءت هـذه الحـرب لتعمـق الـشرخ الـذي بـدأ يظهـر في كيـان المجتمـع اليمنـي، حيـث انقسـم المجتمـع بـين مؤيـد لمـا تقـوم بـه دول التحالـف خاصـة مـن بـين أبنـاء المناطـق الجنوبيـة والشرقيـة، وأغلبيـة معارضـة لهـذه الحـرب في المناطـق الشـمالية، والتـي ينعتونهـا بالعـدوان عـلى أمـن واسـتقرار البـلاد وانتهـاك السـيادة اليمنيـة.
- **تعميـق الطائفيـة:** يعتـبر الحوثيـون ومـن والاهـم مـن أتبـاع الرئيـس السـابق مـن أبنـاء الطائفـة الزيديـة التـي تتركـز في شـمال ووسـط اليمـن، وبالتـالي فتحالفهـم جـاء ليعمـق

الخلاف الطائفي بين هذه الطائفة والطائفة السنية التي تمثل أغلبية من حيث العدد السكاني، وتنتشر في معظم مناطق الجمهورية غربًا وجنوبًا وشرقًا.

- **احتمالية تدويل باب المندب، واستمرارية تواجد قوات دولية دائمة:** التخوف اليمني من تدويل مضيق باب المندب ومن تواجد قوات دولية بحرية دائمة بحجة تأمين سلامة الملاحة ستكون نتائجه ومآلاته كارثية على الأمن القومي اليمني خاصة، وعلى الأمن القومي العربي عمومًا، وهو تخوف من أن يتبع هذه الحرب تواجد قوات متعددة الجنسية وفي مرمى النيران من السواحل اليمنية.
- **احتمالية التشطير أو التشظي:** وهذا احتمال وارد الحدوث، فأبناء حضرموت لهم نزعة مناطقية واضحة، وبالتالي فاحتمال انقسام الجنوب إلى دولتين، كما أن الصراع بين شمال الشمال الزيدي وباقي المحافظات الشمالية ذات الغالبية السنية سينتج عنه انقسام حاد قد يفضي إلى دولتين، كون الصراع بدأ يأخذ منحى مناطقيًا وطائفيًا معًا.

وفي الأخير يجب الإشارة إلى أن مؤتمر الرياض الذي انعقد خلال الفترة من ١٧-١٩ مايو ٢٠١٥م جاء من طرف واحد، وليؤكد شرعية الرئيس هادي، ويعكس الأهداف المعلنة لعاصفة الحزم.

السيناريوهات المحتملة للصراع اليمني

تتمثل أهم السيناريوهات المحتملة للصراع اليمني فيما يلي:

١. **السيناريو الأول:** الرضوخ للأمر الواقع من خلال خطوات تقوم بها جماعة الحوثي لنزع فتيل الحرب، وقبولها الاحتكام لطريق استكمال العملية السياسية من خلال الحوار وتسليم السلطة لهيئة متفق عليها، ولن ينجح هذا السيناريو إلا إذا شمل الاتفاق خروج الرئيس هادي والرئيس السابق علي عبدالله صالح من المشهد السياسي.

٢. **السيناريو الثاني:** استمرار عملية ما يُسمى بـ»عاصفة الحزم» من خلال التدخل الجوي فقط، مع استمرار سيطرة الجماعة على الأرض، وهذا يمكن أن ينتج عنه سيناريو كالسيناريو العراقي السوري.

٣. **السيناريو الثالث:** تدخل بري من الشمال جبهة مأرب ومن والجنوب في محاولة لخلط أوراق جماعة الحوثي بحيث يصعب عليها القتال في أكثر من جبهة، خاصة إذا استمر الحصار الجوي والبحري، مما يساهم في إضعاف الجماعة وإمكانية هزيمتها من الداخل.

٤. **السيناريو الرابع:** تدخل بري من الجنوب فقط، بهدف إعادة السلطة إلى عدن، وترك الشمال تحت سيطرة الجماعة، وسينتج عنه بدون شك احتمالية إعادة التشطير، وهذا مطلب كثير من القيادات الجنوبية.

الهوامش

١. جمال الدين أبو حسين، "حزب التجمع اليمني للإصلاح.. وعاصفة الحزم"، السياسة الدولية، ١٧ مايو ٢٠١٥.

٢. قرار جمهوري رقم (١٨٤) لسنة ٢٠١١ بتشكيل حكومة الوفاق الوطني الصادر في ٧ ديسمبر ٢٠١١.

٣. قرار جمهوري رقم (١٣) لسنة ٢٠١٢ بتشكيل لجنة الاتصال الصادر في ٦ يونيو ٢٠١٢.

٤. قرار جمهوري رقم (١٥) لسنة ٢٠١٣ بشأن الاستحداث والتعيين في المناصب القيادية بوزارة الدفاع وهيئة الأركان العامة الصادر بتاريخ ١٠ أبريل ٢٠١٣.

٥. قـرار جمهـوري رقـم (١٦) لسـنة ٢٠١٣ قـضى بتقسـيم مـسرح العمليـات العسـكري للجمهوريـة اليمنية وإعادة تشـكيل وتسـمية المناطق العسـكرية وتعيـين قياداتهـا الصـادر بتاريـخ ١٠ أبريل ٢٠١٣.

٦. قرار جمهوري رقم (١١) لعام ٢٠١٣ بتشكيل وتسمية أعضاء مؤتمر الحوار الشامل الصادر بتاريخ ١٦ مارس ٢٠١٣.

٧. وثيقة الحوار الوطني الشامل، صادرة عن مؤتمر الحوار الوطني الشامل ٢٠١٣-٢٠١٤، ص ٩.

٨. قرار جمهوري رقم (٢) بتشكيل لجنة لتحديد الأقاليم الصادر بتاريخ ٢٧ يناير ٢٠١٤.

٩. تقرير لجنة تحديد الأقاليم المرفوع إلى لجنة صياغة الدستور بتاريخ ١٠ فبراير ٢٠١٤.

١٠. قرار جمهوري رقم (٢٦) بشأن تحديد آلية عمل صياغة الدستور الصادر بتاريخ ٨ مارس ٢٠١٤.

١١. قرار جمهوري رقم (٢٧) بتشكيل لجنة لصياغة الدستور الصادر بتاريخ ٨ مارس ٢٠١٤.

١٢. قرار جمهوري رقم (٣٠) بشأن إنشاء الهيئة الوطنية للرقابة على تنفيذ مخرجات الحوار الوطني الصادر بتاريخ ٢٤ أبريل ٢٠١٤.

١٣. وثيقة الحوار الوطني، مرجع سبق ذكره، ص ٢٩١.

١٤. "اتفـاق السـلم والشراكـة بـين المضمـون والتنفيـذ" في نـدوة بصنعـاء بتاريـخ ٢٨ ينايـر ٢٠١٥: http://26sep.net/news_details.php?sid=110652

١٥. عـارف أبـو حاتـم، "سـقوط عمـران وصعـود الحوثيـين.. الخلفيـات والمـآلات، الجزيـرة نـت، http://www.aljazeera.net/knowledgegate%2Fopinions%2F2014%2F7%2F16%2F

١٦. اتفاقية السلم والشراكة الوطنية المودعة يوم ٢١ سبتمبر٢٠١٥.

١٧. قرار رئيس الجمهورية رقم (١٤٠) لسنة ٢٠١٤ الصادر بتاريخ ٧ نوفمبر ٢٠١٤.

١٨. الإعلان الدستوري الذي أصدرته جماعة الحوثي بتاريخ ١٧ ربيع الثاني ١٤٣٦هـ الموافق ٦ فبراير ٢٠١٥.

١٩. محمد خليفة، "انقلاب الحوثي ومستقبل اليمن"، السياسة الدولية، ١٥ فبراير ٢٠١٥.

٢٠. الآلية التنفيذية للمبادرة الخليجية الموقعة في الرياض يوم ٢٤ نوفمبر ٢٠١١.

٢١. المبادرة الخليجية الموقعة يومي ٢١ و٢٢ مايو ٢٠١١.

٢٢. قانون رقم (١) لسنة ٢٠١٢ بشأن منح الحصانة من الملاحقة القانونية والقضائية.

٢٣. - قرار مجلس الأمن رقم ٢٠١٤ بتاريخ ٢١ أكتوبر ٢٠١١.

٢٤. - قرار مجلس الأمن رقم ٢٠٥١ بتاريخ ١٢ يونيو ٢٠١٢.

٢٥. - قرار مجلس الأمن الدولي رقم (٢٠٥١) بشأن اليمن الصادر بتاريخ ٢٥ فبراير ٢٠١٤.

٢٦. - قرار مجلس الأمن رقم ٢٢١٦ بشأن اليمن الصادر بتاريخ ١٤ أبريل ٢٠١٥.

٢٧. مهـدي خلجـي، "الحـرب في اليمـن تُصعّـد لهجـة الخطـاب الإيـراني المعـادي للسـعودية"، معهـد واشـنطن لسياسـات الـشرق الأدنى، العدد ٢٤٣٣، ١٨ مايـو ٢٠١٥.

28. http://www.voice-yemen.com/news91599.html

٢٩. دانيـال غريـن، "إعـادة إحيـاء اليمن: اسـتعادة الاسـتقرار في شـبه الجزيرة العربيـة"، العدد ٢٣٩٥، معهد واشـنطن لسياسـات الشرق الأدنى، ٣٠ مارس ٢٠١٥.

٣٠. د. حمـود نـاصر القدمـي، "مـاذا يريـد الحوثيـون؟"، اتجاهات الأحـداث، العدد الرابـع، نوفمبر ٢٠١٤، مركز المسـتقبل للأبحاث والدراسـات المتقدمـة، أبوظبي، ص٢٣.

٣١. فارع المسلمي، "لماذا فشلت العملية الانتقالية في اليمن؟"، معهد كارنيجي للشرق الأوسط، ١٦ أبريل ٢٠١٥.

٣٢. فارع المسلمي، "هل تم التوصّل إلى صفقة جديدة في اليمن؟"، معهد كارنيجي للشرق الأوسط، ٣١ أكتوبر ٢٠١٤.

٣٣. سايمون هندرسون، "انقلاب في اليمن: كابوس المملكة العربية السعودية، معهد واشنطن لسياسات الشرق الأدنى، ٢٠ يناير ٢٠١٥.

٣٤. مايكل نايتس: مساندة التدخّل العسكري العربي في اليمن، العدد ٢٣٩٣، معهد واشنطن لسياسات الشرق الأدنى، ٢٧ مارس ٢٠١٥.

٣٥. غسان شبانه: عملية عاصفة الحزم: الأهداف والمخاطر، الجزيرة نت، انظر على الرابط التالي: http://studies.aljazeera.net/reports/2015/04/2015422940208729 96.htm

٣٦. عاصفة الحزم قراءة حالة لمركز أبعاد للدراسات والبحوث مارس ٢٠١٥: http://www.abaadstudies.org/?p=1922

٣٧. محمد عزت رُحيّم، ما الذي تغير في توجهات وأدوات السياسة الخارجية السعودية؟، الموقع الإلكتروني للمركز الإقليمي للدراسات الاستراتيجية. انظر على الرابط التالي: http://www.rcssmideast.org/Article/3364/

4

أبعاد وجهود تسوية الصراع الليبي من منظور حساسية النزاعات

د. خالد حنفي علي

باحث في الشئون الإفريقية – مجلة السياسة الدولية – الأهرام

يشكل الصراع المسلح في ليبيا، بعد أربع سنوات على إسقاط نظام القذافي، إحدى بؤر «عدم الاستقرار» الممتدة والمتداخلة مع صراعات أخرى، سواء باتجاه الشرق الأوسط أو وسط وغرب إفريقيا جنوب الصحراء، وخاصةً في ظل امتلاك الدولة الليبية جغرافية جيوسياسية تعمل كرابط بين الصراعات في المنطقتين، بخلاف عوامل أخرى تتعلق بهشاشة الدول، وتوافر بيئة إقليمية تتسم بنفاذ الحدود بين أطراف وقضايا وديناميات الصراعات الداخلية.

لم يعد ممكنًا فصل التفاعلات الصراعية داخل الأزمة الليبية عن صراعات القوى الإقليمية أو الدولية ذات التوجهات المتنازعة حول هذا البلد؛ بسبب قدرة الأطراف الداخلية المتصارعة في ليبيا على النفاذ الحدودي لاستجلاب ظهير إقليمي أو دولي لعب تارةً دور «المعاون الصراعي» -أي من يسعى إلى التدخل لتغيير موازين القوى الداخلية في الصراع- وتارةً أخرى دور «المعاون السلمي»؛ أي من يتدخل لتسوية الصراع، والحد من تأثيرات عدم الاستقرار الإقليمي والدولي التي طرحته الأزمة الليبية.

وما يعقد الصراع الليبي وتفاعلاته الإقليمية والدولية أنه يمثل نمطًا لصراع ممتد رأسيًا في البنى المجتمعية بحكم ثلاثة متغيرات (الدين والقبيلة والنفط)، حكمت طبيعة الدولة الليبية؛ فالتناقضات المجتمعية «الكامنة» لعقود بفعل استبداد نظام القذافي وتكريسه حالة اللا دولة لـ٤٢ عامًا، تحولت إلى صراعات «ظاهرة» إثر ثورة الـ١٧ من فبراير ٢٠١١. فلقد أخرجت الثورة الليبية -مثلها مثل ثورات أخرى في المنطقة- إلى السطح قوى الانتماءات الأولية، سواء أكانت دينية أم قبلية أم مناطقية، التي تلاقت مصالحها على إسقاط النظام، ثم تنازعت بعد ذلك على إدارة الانتقال السياسي ومؤسساته الهشة التي بدت غير قادرة على فرض قواعد اللعبة، مفضلةً التكيف الضعيف مع فسيفسائية الصراع وتعدد أطرافه.

ولذا، اتسم الصراع الليبي بظاهرتين تحكمتا في تفاعلاته، أولاهما «توزع سيادة الدولة على الجغرافية الليبية» بين فاعلين ذوي طبيعة مؤسسية (حكومتين وبرلمانين: مجلس نواب طبرق المعترف به دوليًا، والمؤتمر الوطني العام) أو قبلية أو مسلحة (عملية الكرامة في الشرق ضد فجر ليبيا في الغرب). أما الظاهرة الثانية، فتتعلق بـ«الاصطفافات العابرة لحدود الدولة»، التي نشأت بين قوى داخلية وإقليمية، لا تملك بمفردها القدرة على التأثير في الصراع. ونتاجًا لطبيعة ديناميات الصراع التي اتسمت بالا حسم العسكري والتنازع حول شرعية المؤسسات السياسية؛ انبرت الجهود الدولية نحو الاتجاه إلى صيغة تفاوضية تنطوي بين المتنازعين (جلسات الحوار الوطني) لخلق شراكة سلمية بين الأطراف المتعددة في ليبيا.

في هذا الإطار، تسعى هذه الورقة إلى الإجابة على تساؤل مركزي حول مدى تأثيرات طبيعة الصراع الليبي من حيث التطور والأطراف والديناميات في أنماط التدخلات الإقليمية والدولية لتسوية الصراع وذلك خلال الفترة السابقة على كتابة هذه الورقة في مايو ٢٠١٥. من هنا، تنقسم الورقة إلى عدة محاور؛ هي: تطور الصراع ومسبباته وخريطة الأطراف الأساسية المتنازعة داخليًا وخارجيًا وديناميا تها، ثم تناقش طبيعة الجهود المتعددة لتسوية الصراع الليبي، على أنه يسبق ذلك تحديد طبيعة الاقتراب (حساسية الصراع) الذي يمكن من فهم العلاقة بين طبيعة الصراع الليبي والتدخلات الخارجية الصراعية والسلمية.

حساسية الصراع في ليبيا

ينطلق فهم الصراع الليبي من حيث أبعاده وجهود تسويته من اقتراب حساسية الصراع Conflict Sensitivity باعتباره أحد الاتجاهات الحديثة في التعاطي مع الصراعات الداخلية؛ فهو نتاج لتقييم تجارب التدخل الدولي في الصراعات، لا سيما بعدما أبرزت في بعض جوانبها زيادة في التأثيرات السلبية للصراع، كما في حالات جنوب السودان ورواندا والعراق وأفغانستان وغيرها، بخلاف أن هذا الاقتراب يمثل نوعًا من «أنسنة» عمليات التدخل في الصراعات؛ كي لا تنطوي على أضرار أعمق لضحايا الصراع، وخاصةً في مراحل ما بعد الحرب الباردة.

وإذا كان الصراع هو موقف ينشأ من التناقض في المصالح أو القيم بين أطراف (قد يكونون أفرادًا أو جماعات أو دولاً) تكون على وعي بهذا التناقض مع توافر الرغبة لدى كل منها للاستحواذ على موضع يتصادم مع رغبات الآخرين[1]؛ فإن حساسية الصراع هي أن أي مبادرات -سواء أكانت رسمية (دولاً أم منظمات حكومية)- أم غير رسمية (منظمات غير حكومية) للتدخل في الصراع، ينبغي أن تكون مراعية لطبيعة الصراع وسياقه وديناميا ته، بحيث تتجنب زيادة التداعيات السلبية من جراء التدخل، وتعظم في الوقت عينه التداعيات الإيجابية.

ينطوي هذا الاتجاه (حساسية الصراع) على ثلاثة عناصر أساسية؛ أولها- فهم طبيعة السياق الصراعي الذي يتم فيه التدخل باستخدام أداة تحليل الصراع (طبيعة الصراع، هل هو ظاهري أم ممتد الجذور أم كامن؟- دورة الصراع ومراحله- الأطراف الفاعلة- العوامل المحركة). وثانيها- تحديد طبيعة التفاعلات القائمة أو المحتملة بين مبادرة

التدخل والسياق الصراعي (عبر فهم طبيعة تأثيرات التدخل في ديناميات وعلاقات الأطراف المتنازعة). أما العنصر الثالث فيتعلق بإعادة تقييم جهود التدخل وتعديلها إذا خلفت آثارًا سلبية على الصراع، بإعمال عناصر التخطيط والتنفيذ والمراقبة للمبادرات التدخلية[٢].

إذن، فمنطق حساسية الصراع يمكن أن يشكل طريقة تفكير عامة عند النظر في اقترابات أخرى للتدخل في الصراعات، ومنها تحويل الصراع Conflict Transformation، أي تحويل علاقات المتنازعين في الصراع من فعل سلبي إلى إيجابي [٣]، أو حله Conflict Resolution باستئصال العوامل المسببة للصراع من مختلف النواحي السياسية والاقتصادية والاجتماعية وغيرها، أو إدارته Conflict Management بإبقاء الصراع عند مستويات أقل تصعيدًا، بما يساعد في مرحلة لاحقة على حله بصورة نهائية، بإدخال تغييرات على توزيع المنافع بين أطراف الصراع[٤].

وعلى ذلك، تنطلق أهمية اللجوء إلى اقتراب حساسية الصراع في فهم الحالة الصراعية في ليبيا وجهود تسويتها من عدة أمور:

١. أن الصراع الليبي بعد سقوط القذافي يشكل نمطًا من الصراعات الممتدة Intractable Conflicts، أي أنه مدفوع بمعضلات ذات صبغة بنيوية (التهميش الاجتماعي والتنموي والسياسي، ومعضلة ضعف الدولة وأجهزتها السياسية والأمنية والقضائية- صراعات بين الانتماءات الأولية «قبلية أو مناطقية أو دينية» على السلطة والثروة النفطية والهوية)؛ لذا، فما لم يكن التدخل لتسوية الصراع مراعيًا أو حساسًا لهذا السياق وقضاياه الرئيسية وديناميات المعقدة سيصبح على الأغلب تدخلاً مُعقِّدًا للصراع وحِدَّته.

٢. أن طبيعة التشابك الجيوسياسي بين ليبيا وجوارها -سواء من جهة إفريقيا جنوب الصحراء أو شمال إفريقيا- جعل من غير الممكن فك الارتباطات الممتدة بين قضايا الصراع الليبي والصراعات في المحيط الإقليمي، بفعل تشابه البنى المحفزة للصراع، وضعف الدولة، والسيولة الإقليمية؛ لذا، فأقلمة الصراع الليبي وتنامي تأثيراته العابرة للحدود فرضت تدخلات من الجوار الجغرافي لم تتسم في بعض الأحيان بالحساسية اللازمة تجاه السياق الداخلي الليبي.

٣. شهدت الحالة الليبية زيادة لوزن العامل الدولي، وخاصًّ مع تدخل قوات حلف شمال الأطلسي (الناتو) في عام ٢٠١١ لمساندة الاحتجاجات، وما أعقبه من عسكرة للثورة، على أن تدخل الناتو لم يمكن طرفًا من السلطة، على غرار حالات تدخلات لقوى كبرى سابقة، كما في العراق مثلاً في ٢٠٠٣، ربما لمعضلة غياب التيار الرئيسي في عموم المناطق الليبية. وأعقب ذلك، ضعف لدور القوى الكبرى في مرحلة ما بعد سقوط القذافي، فلم يتم بناء قوة عسكرية مركزية بعد تفكك المؤسسة العسكرية للقذافي، فسقط هذا البلد في قبضة الميليشيات والتنازعات السياسية.

وفي مرحلة لاحقة، وبعدما تنامت تأثيرات الصراع الليبي، انصرفت الجهود الدولية إلى بناء نمط من شراكة السلطة بين الفرقاء المتنازعين في ليبيا عبر آلية جلسات الحوار الوطني. في كل تلك المراحل، يمكن الجدال حول مدى حساسية التدخل الدولي في المراحل المختلفة للصراع في ليبيا، وما إذا كان مراعيًا لطبيعة الصراع من عدمه.

تطور الصراع الليبي

انطلق الاحتجاج الشعبي في شرق ليبيا ضد نظام معمر القذافي في الـ١٧ من فبراير ٢٠١١ متأثرًا بالبيئة العربية التي شهدت قبلها ثورتين على حدود ليبيا، في مصر وتونس. ورغم أن الاحتجاج قاده نشطاء مدنيون، فإن المواجهة المسلحة العنيفة لنظام القذافي عسكرت الاحتجاجات المدنية؛ إذ تشكلت معارضة مسلحة لاقت دعمًا من حلف شمال الأطلسي الناتو، استنادًا إلى قرار مجلس الأمن الدولي رقم ١٩٧٣ الصادر في مارس ٢٠١١ بحماية المدنيين بجميع الوسائل الممكنة، وهو ما أدى، في نهاية المطاف، إلى سقوط العاصمة طرابلس في أغسطس ٢٠١١، ثم أعقب ذلك بشهرين مقتل القذافي في الـ٢٠ من أكتوبر من العام نفسه.

منذ سقوط نظام القذافي، مرت ليبيا بعدة مراحل مفصلية يمكن التعويل في معيار تقسيمها على الهيئات الانتقالية والانتخابية التي أدارت البلاد خلال السنوات الأربع الماضية، وتحولت فيها ليبيا إلى أزمة داخلية وإقليمية مستحكمة؛ **هي:**

١- مرحلة حكم المجلس الوطني الانتقالي:

تشكل المجلس الوطني الانتقالي في ٢٧ فبراير ٢٠١١ بزعامة مصطفى عبد الجليل وزير العدل السابق، هيئةً غير منتخبة لإدارة الثورة ضد نظام القذافي، ثم تحولت بعد سقوط الأخير إلى إدارة المرحلة الانتقالية، لا سيما في ظل انشقاق المؤسسة العسكرية، ومن ثم غياب قوة مركزية تدير مرحلة ما بعد الثورة.

عبَّر المجلس الوطني الانتقالي في تشكيله الأوَّلي عن الشرق، ثم امتد في تمثيله إلى الوسط والغرب. وفي هذا السياق، أصدر المجلس إعلانًا تأسيسيًّا انطوى على رؤية سياسية مبدئية للنظام والدولة في ليبيا، مضمونها تأسيس دولة مدنية ديمقراطية، تقوم على دستور يفصل بين السلطات، وإجراء انتخابات ديمقراطية، وإطلاق الحريات العامة وحق تكوين أحزاب. وبدا غياب التفاصيل السياسية في الإعلان -تعبيرًا عن رغبة المجلس الوطني الانتقالي في عدم فرض رؤية على نظام ودولة- التي لا تزال قيد التبلور، كما تم إصدار وثيقة دستورية مؤقتة، تحدد آجال تسليم السلطة من المجلس الوطني الانتقالي إلى مجلس منتخب، وتبني دستور جديد، وتشكيل حكومة انتقالية مكلفة برئاسة د. عبد الرحيم الكيب، وتنظيم انتخابات لاختيار مؤتمر وطني عام.

مع غياب شرعية منتخبة للمجلس الانتقالي، وافتقاده احتكار القوة لتنفيذ سياساته، بدت يداه مغلولتين تجاه الضغوطات التي تمارسها عليه القوى الإسلامية والميليشية والمناطقية الصاعدة بعد الثورة التي رغبت في محو أي مركزية يمكن أن تعيد إلى الأذهان استبدادية القذافي. فمثلاً، تراجع المجلس الوطني الانتقالي عن منع قيام الأحزاب على أساس مناطقي أو ديني، تحت ضغوط القوى الإسلامية والمناطقية، كما خضع المجلس الانتقالي لضغوط الأقاليم عندما صاغ لجنة الستين للدستور لتمثل الأقاليم الثلاثة في ليبيا، وأعلن عن انتخابها بدلاً من تعيينها؛ لتجنب مقاطعة الانتخابات من الشرق. الأمر ذاته تكرر في قانون العدالة الانتقالية الذي رضخت فيه السلطات لضغوطات الميليشيات المسلحة، عندما

منحت العفو عن أي أعمال قد تعتبر «ضرورية» خلال ثورة ١٧ فبراير، عسكرية كانت أو غير عسكرية.

على المنوال ذاته، تعامل المجلس الانتقالي مع المعضلة الأمنية بمنطق تكيفي عبر تكريس نظام أمني هجين، بدت مؤشراته مع تعيين قادة بعض الكتائب في وزارات حكومية رئيسة؛ حيث تولى اثنان من قادة الكتائب المسلحة آنذاك -هما فوزي عبدالعال من مصراتة وأسامة الجويلي من الزنتان- وزارتي الداخلية والدفاع. أضف إلى ذلك التنسيق مع بعض الميليشيات دون استيعابها في الجيش النظامي، أو اللجوء إلى الميليشيات لحماية السفارات، أو فض المنازعات القبلية[٥].

٢- مرحلة المؤتمر الوطني العام:

انتقلت ليبيا مع انتخاب المؤتمر الوطني العام في أول انتخابات تشريعية في البلاد منذ ٤٢ عامًا في يوليو ٢٠١٢؛ إلى مرحلة جديدة من الصراعات السياسية؛ فبعدما خسر الإسلاميون تلك الانتخابات بحلول حزب العدالة والبناء الذراع السياسية لجماعة الإخوان المسلمين في المرتبة الثانية بعد تحالف القوى الوطنية ذي التوجهات الليبرالية القومية؛ تحولت الساحة السياسية إلى استقطاب مدني-ديني مدعوم بعوامل وخلفيات مؤثرة، سواء ميليشية أو قبلية أو مناطقية أو جهادية.

ومارست الميليشيات الموالية للتحالف البازغ بين مصراتة والإسلاميين ضغوطات لإصدار قانون العزل السياسي في ديسمبر ٢٠١٢ لتحجيم فوز القوى المدنية (تحالف القوى الوطنية)، لا سيما أن بعض رموزه عملت إبان حكم القذافي، وخاصةً محمود جبريل. بل إن الإسلاميين سعوا إلى تغيير موازين القوى البرلمانية في المؤتمر الوطني العام، عبر كتلة من المستقلين (كتلة الشهداء الإسلامية) التي هي أساسًا قيادات جهادية منخرطة في العمل السياسي، مثل عبدالوهاب القايد؛ لضمان السيطرة على المؤتمر الوطني العام.

تمكن بالفعل تحالف الإسلاميين من إزاحة علي زيدان رئيس الوزراء الأسبق، وتمديد ولاية المؤتمر الوطني العام حتى ديسمبر ٢٠١٤، علمًا بأنها انتهت في فبراير من العام نفسه، كما تم تكليف وزير الدفاع آنذاك عبد الله الثني برئاسة الحكومة، لكنه استقال من منصبه بعد ١٥ يومًا؛ الأمر الذي حدا بتحالف الإسلاميين-مصراتة إلى الدفع برجل الأعمال المصراتي أحمد معيتيق لرئاسة الوزراء في مايو ٢٠١٤، رغم الطعن الدستوري على طريقة التصويت عليه، غير أن المحكمة الدستورية حكمت بعدم دستورية تعيينه في التاسع من يونيو ٢٠١٤ لتتصاعد الأزمة السياسية في البلاد.

في هذا الأثناء، أطلق خليفة حفتر في الـ١٦ من مايو ٢٠١٤ عملية الكرامة في شرق ليبيا التي استهدفت في بدايتها تطهير ليبيا من الجماعات الجهادية المسلحة التي تصاعدت تهديداتها داخليًا وإقليميًا، ثم اتسعت لتشمل أهدافًا سياسية تتعلق بطبيعة السلطة الانتقالية؛ حيث طالبت بتجميد المؤتمر الوطني العام، وتشكيل حكومة طوارئ، وإجراء انتخابات عامة. عكس ذلك الاتساع طبيعة الدوافع خلف عملية كرامة ليبيا؛ إذ بدا أنها تستهدف مواجهة تصاعد هيمنة تحالف (الإخوان المسلمين والأحزاب السلفية، والقوى الجهادية السابقة المنخرطة في العمل السياسي، وقوات درع ليبيا التي تضم مقاتلين إسلاميين ينتمون غالبيتهم إلى مصراتة) على مؤسسات الدولة الانتقالية.

في هذا السياق، دفعت حكومة تصريف الأعمال برئاسة عبدالله الثني إلى اقتراح تعليق عمل المؤتمر الوطني العام، حتى إجراء انتخابات عامة، بيد أن المؤتمر الوطني العام تجاهل المبادرة في البداية ثم تراجع ليعلن عن انتخابات عامة في يونيو ٢٠١٤، لكنه استعد لاحتمال معركة طويلة الأمد، وخاصةً حول طرابلس، بأن أوكل مهمة حماية العاصمة إلى قوات درع ليبيا الوسطى المقربة من الإسلاميين كرد فعل على عملية حفتر[٦].

٣- مرحلة مجلس النواب الليبي:

أبرزت نتائج انتخابات مجلس النواب في ٢٥ يونيو ٢٠١٤ ضعف الإسلاميين، وخاصةً حزب العدالة والبناء. في المقابل، استطاعت التيارات المدنية والفيدرالية والقومية الهيمنة على مجلس النواب الذي انتقل من العاصمة طرابلس إلى طبرق في شرق ليبيا. وبعد شهر واحد في يوليو ٢٠١٤، انطلقت عملية فجر ليبيا التي تحالفت فيها الميليشيات الإسلامية – المصراتية للسيطرة على مطار طرابلس وتحريره من ميليشيات الزنتان الصواعق والقعقاع ومدني، ونجحت بالفعل في تدمير المطار ونقل الحركة التجارية إلى مدينة مصراتة؛ ما دفع الزنتان وميليشياتها إلى خوض معركة بالتحالف مع ورشفانة في الجبل الغربي، مدعومةً من حكومة ومجلس نواب طبرق.

في غضون ذلك، تحول مجلس النواب في طبرق ليكون الظهير البرلماني لعملية الكرامة؛ إذ أصدر قانونًا لمكافحة الإرهاب في سبتمبر ٢٠١٤، وبموجبه اعتبر «فجر ليبيا» وأنصار الشريعة من التنظيمات الإرهابية، كما قرر في ١٣ أغسطس ٢٠١٤ الاستعانة بالمجتمع الدولي لحماية المدنيين في ليبيا، بعد رفض الأطراف المتنازعة الاستجابة لوقف إطلاق النار، لكن هذه الدعوة لم تلق قبولًا دوليًا.

في المقابل، أحيا التحالف الإسلامي - المصراتي المؤتمر الوطني العام المنتهية ولايته في طرابلس، واختار حكومة مناوئة برئاسة عمر الحاسي آنذاك بعد إقالة عبدالله الثني التي انتقلت إلى مدينة البيضا في شرق ليبيا، كما تم الطعن أمام المحكمة العليا في شرعية مجلس النواب، وهو الأمر الذي أفضى إلى حكم بحل المجلس في الـ٦ من نوفمبر ٢٠١٤، استنادًا إلى أن قرار المؤتمر الوطني العام في مارس ٢٠١٤ إجراء انتخابات تشريعية، جاء بناء على تعديلات للإعلان الدستوري كانت تتطلب أكثرية الثلثين، وهو ما لم يحصل، فألغي القانون المنظم للانتخابات، وما ترتب عليه من مجلس نواب وحكومة.

وكرد فعل على ذلك، بدأت المساحات تضيق بين عملية الكرامة وحكومة ومجلس النواب طبرق الذي أعلن مساندته العملية لطرد الجماعات الإسلامية المسلحة من شرق ليبيا. ومع نهاية عام ٢٠١٤، تمحور الصراع بين جبهتين؛ إحداهما في الشرق تقودها مجلس نواب طبرق وحكومة الثني مدعومة بتحالفات سياسية وقبلية وعسكرية، والثانية في الغرب يقودها المؤتمر الوطني العام وحلفاؤه في فجر ليبيا من الإسلاميين والقبائل الموالية. في هذا السياق، برزت ثلاث جبهات للقتال العسكري: الأولى في بنغازي بين قوات حفتر والجهاديين. والثانية في وسط ليبيا حول منطقة الهلال النفطي. والثالثة في الجبل الغربي في غرب ليبيا.

ولكن بدا أن أطراف الصراع غير قادرين على الحسم العسكري في هذه الجبهات؛ ما دفع الأنظار في ليبيا إلى جهود المبعوث الدولي برناردينو ليون الذي حل مكان المبعوث السابق طارق متري، ليبدأ حوارًا وطنيًّا في غدامس في سبتمبر ٢٠١٤ ضم نوابًا من مجلس نواب طبرق والمؤتمر الوطني العام، ثم انتقل الحوار إلى جنيف في يناير ٢٠١٥، والمغرب والجزائر في مارس من العام نفسه. وتركز الحوار في جلساته المتعددة حول قضايا أساسية؛ منها تأسيس حكومة توافق وطني، والاعتراف بشرعية مجلس النواب في طبرق وسحب الميليشيات المسلحة من المدن[٧].

العوامل المحركة للصراع الليبي

ثمة مجموعة من العوامل الرئيسية تتنوع بين عوامل مباشرة، وأخرى وسيطة، وثالثة بنيوية أسهمت بدرجات متفاوتة في تحفيز الصراعات المسلحة في ليبيا التي هي نتاج لمعضلات مست الدولة والنظام السياسي في هذا البلد في مراحلها المختلفة منذ استقلالها في عام ١٩٥١. **ويمكن تفصيل أبرز العوامل المحركة للصراع في ليبيا بعد القذافي، فيما يلي:**

١- معضلة «اختلال القدرة» للدولة الليبية:

وتعني وجود خلل في بنية الدولة؛ فليبيا تملك نقاط قوة، مثل الجغرافيا ذات الطابع الجيو استراتيجي كممر دولي، سواء تجاه إفريقيا جنوب الصحراء أو المنطقة العربية، علاوةً على حيازتها موردًا نفطيًّا يمكن أن يشكل مرتكزًا لبناء التنمية والتواصل بين الأقاليم الثلاثة المُشكِّلة للجغرافيا الليبية (فزان، برقة، طرابلس)، في المقابل، تعاني من نقاط ضعف؛ فالمساحة الشاسعة التي تربو على مليون و٨٠٠ ألف كيلو متر موزعة بين إقليمين؛ أولهما صحراوي، وهو يشكل غالبية مساحة البلاد، والآخر متوسطي يقع على الأطراف في الشريط الضيق على البحر المتوسط؛ ما أدى إلى خريطة سكانية -ومن ثم قبلية- مبعثرة تميل إلى التركز بجوار الساحل؛ الأمر الذي جعل نواة الدولة وكثافتها السكانية الأعلى في الأطراف (طرابلس)، لا في القلب الذي أمسى ميتًا، حسب العلامة المصري جمال حمدان[٨].

ومع ظهور النفط في برقة في مطلع الستينيات، أصبح هناك نواتان متنافستان (طرابلس وبرقة) على السيطرة على مركزية الدولة، فيما ظل الجنوب يعاني فراغًا سكانيًّا، بسبب غياب بنية المواصلات التي تقرب بين الأقاليم؛ ما أضعف القبضة المركزية للدولة على الأقاليم، وجعل الحكم الملكي يخشى من استقلال برقة؛ ما دفعه إلى إلغاء الحكم الذاتي للأقاليم، والإعلان عن دولة مركزية موحدة في عام ١٩٦٣.

ولأن المركزية الملكية لم تدم طويلاً بعد إقرارها، بسبب انقلاب القذافي في عام ١٩٦٩، باتت ليبيا أمام مشهد متجزئ ثقافيًّا وتنمويًّا وقبليًّا؛ فطرابلس في الغرب والقريبة من أوروبا، أكثر انفتاحًا وتعليمًا وسكانًا، وتملك قليلاً من احتياطات الغاز، تليها برقة في الشرق، من حيث السكان المرتبطون أكثر بالمنطقة العربية ثقافيًّا والأقل تنميةً رغم تركز غالبية الثروة النفطية فيها. أما الجنوب فظل أكثر عزلةً وتهميشًا وتماسًّا في الوقت ذاته مع الثقافة الإفريقية مع امتلاكه مخزون المياه الجوفية.

وبدلًا من أن يكون النفط مدخلًا لبناء لحمة بين الأقاليم والسكان والموارد المشتتة، استغله نظام القذافي على مدار ٤٢ عامًا في تعميق اختلال القدرة عبر نسج شبكات زبائنية تتصارع على الولاء له لا الدولة، كما أسس «نظامًا جماهيريًّا» بدون أحزاب أو دستور أو مؤسسات برلمانية ليتفلت من أي محاسبة سياسية قد تفرضها مؤسسات تمثيلية منتخبة. في الوقت نفسه، أضعف المؤسسة العسكرية وحولها إلى كيان متخم بالأسلحة

دون كفاءة أو ولاء وطني، خوفًا من أن تكون وسيلة للتغيير، ومن ثم استطاع القذافي عبر نموذجه للاستبداد المركزي الحد من توزيع القوة المتناثرة أصلاً بحكم طبيعة تكوين الدولة، وركزها إما في شخصه أو قبيلته أو النخبة الأمنية المحيطة.

ورغم أن مركزية القذافي مارست تسكينًا مؤقتًا لمعضلة خلل القدرة لدى الدولة، فإن الانتماءات الأولية، سواء المناطقية أو القبلية أو الدينية، ظلت تتوق إلى كسر تلك المركزية الاستبدادية التي لا تتفق مع طبيعة بنية المجتمع الليبي، ومحاولة اقتسام القوة من قوى الولاءات التحتية. وعلى ذلك، لم يكن غريبًا أن تصطبغ الثورة الليبية بصبغة مناطقية في بدايتها رغم طابعها المدني الظاهر؛ فهي لم تكن مجرد اعتراض فحسب على الاستبداد والتهميش وعدم العدالة تجاه الشرق مقارنةً بطرابلس، بل وكشفت مساراتها عن محاولة لحيازة مكامن القوة في الدولة.

٢-النظام الأمني الهجين:

إن سقوط نظام القذافي -ومعه المؤسسة العسكرية التي انقسمت حول الثورة- خلف وراءه تركة ثقيلة من مخازن السلاح الثقيل والمتوسط والخفيف (تتفاوت تقديراتها بين ٢٠ و٣٠ مليون قطعة؛ لغياب إحصاءات دقيقة) والميليشيات المسلحة، لم تستطع أطر السلطة الانتقالية نزع سلاحها ولا دمجها في الجيش الليبي الجديد؛ إذ تشير التقديرات الغربية إلى أن من يحملون السلاح في هذا البلد يتراوحون بين ١٢٥ و٢٠٠ ألف شخص، فيما تتفاوت تقديرات أعداد الميليشيات المسلحة؛ حيث تصل إلى ما يقرب من ١٧٠٠ ميليشيا.

ورغم مساعي المجلس الوطني الانتقالي إلى دمج تلك الميليشيات وسلاحها في الجيش النظامي، فإن إقبال الثوار المسلحين كان محدودًا؛ بسبب مخاوفهم من التهميش في معادلة السلطة والثروة. ولعل ذلك فتح الطريق أمام نشوء «نظام أمني هجين» -كما يصفه فريدرك ويري- أي محاولة التنسيق بين الأطر الرسمية والميليشيات المسلحة، دون أن يكون للأولى سيطرة كاملة على الثانية أو دمجها، وإن كانت تكلفها بمهام في حفظ الأمن، وفض النزاعات المحلية، وحماية المنشآت العامة مقابل رواتب تخصص في الميزانية العامة للدولة.

فعلى سبيل المثال، لجأت الحكومة إلى ميليشيا «درع ليبيا» في عام ٢٠١٢ للتدخل لفض الاشتباكات المحلية في الكفرة جنوب ليبيا، كما أوكلت بعض المهام التأمينية في انتخابات يوليو ٢٠١٢ إلى ميليشيات بعضها ذو طبيعة إسلامية، مثل كتائب راف الله

السحاتي، إضافة إلى إعطاء المؤتمر الوطني العام صلاحيات حماية طرابلس لميليشيا درع ليبيا في أغسطس ٢٠١٣؛ بسبب مخاوف من ميليشيات الزنتان. في الوقت نفسه، فإن الجهود الدولية، وخاصةً من قبل الولايات المتحدة وبريطانيا لبناء قوة أمنية رسمية تبلغ ٢٠ ألف جندي في عام ٢٠١٣، تم تجميدها لغياب أطر فعالة تستوعبهم على الأرض، بعد عودتهم إلى ليبيا[٩].

٣- الصراع على الموارد:

لم يعزز ظهور النفط، الذي يسهم بأكثر من ٩٠٪ من العائدات الحكومية، بناء دولة متماسكة أقاليمها عبر إنفاق عوائده بدرجة من العدالة التنموية؛ فقد سمحت فوائد النفط للنخب المرتبطة بالقذافي بالعمل دون رقابة، بما ساعد على التوزيع غير المتوازن للثروة، وهو ما خلق إحساسًا بالظلم من الأقاليم، وخاصةً في الشرق والجنوب؛ حيث ركز القذافي التنمية في بقعته المفضلة: سرت (الوسط)، فيما ساد الفقر ونقص الخدمات الأساسية في الشرق والجنوب[١٠]. وانعكس صراع الموارد على مرحلة ما بعد الثورة؛ حيث بدا أن الشرق يرغب في الموازنة بين ما يملكه من موارد وما يمكن أن يخصص له في ميزانية الدولة مقارنة بالغرب، وخاصةً أن المرحلة الانتقالية شهدت اتهامات بالفساد وإهدار الموارد المالية للحكومات المتعاقبة في طرابلس. ومن هنا، نشأت حركات مسلحة تسعى إلى الضغط على الحكومة لتبني الفيدرالية اللامركزية، ومنها جيش برقة الذي يقوده إبراهيم الجضران، الذي حاصر المرافئ النفطية في الشرق للضغط على السلطة الانتقالية لقرابة عام تقريبًا؛ حيث تم فك الحصار في يوليو ٢٠١٤.

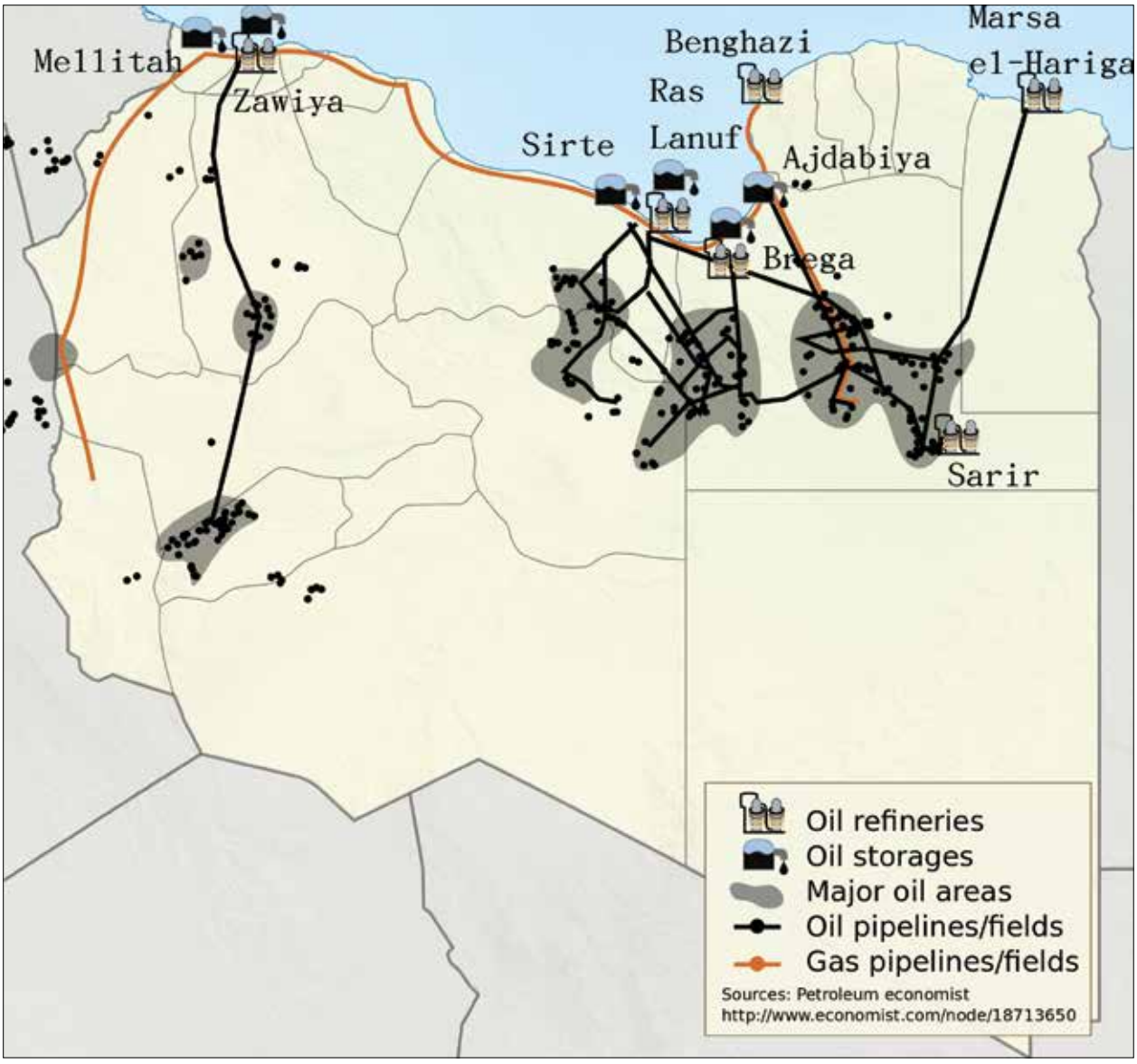

ولأن من يملك النفط يفرض نفوذه على بقية أطراف الصراع، تحول هذا المورد إلى مدخل للصراع، بعدما انقسمت الدولة بين حكومتين وبرلمانين إثر عمليتي الكرامة وفجر ليبيا المتنازعتين. وفي هذا الإطار، برزت محاولة الحكومة الموازية في الغرب التي تدعم فجر ليبيا لانتزاع السيطرة على مرافئ النفط في وسط وشرق البلاد، بما تسمى عملية «شروق ليبيا» التي انطلقت في ديسمبر ٢٠١٤، وهو ما دفع معسكر الكرامة المضاد إلى تطوير القتال باتجاه قصف المدن، وخاصةً مصراتة في الغرب[١١].

٤- الصراع على الهوية:

برزت جماعات جهادية مسلحة بعد الثورة ترفض المنظور الوطني للدولة الليبية، وترفع شعارات تطبيق الشريعة الإسلامية. ورغم أن تلك الجماعات لعبت دورًا ملموسًا في قتال القذافي، فإنهم مثلوا في مرحلة ما بعد سقوطه عائقًا أمام عملية بناء الدولة.

ففيما انخرط الجيل الأول من الجهاديين، الذين عادوا إلى ليبيا، سواء من العراق أو أفغانستان، أو أعادتهم المخابرات الأمريكية أو البريطانية، في العمل السياسي عبر البوابة الحزبية، وخصوصًا السلفية (حزب الوطن الذي يقوده عبدالحكيم بلحاج القيادي السابق في الجماعة الليبية المقاتلة)، فإن الجيل الثاني من الجهاديين عادوا إلى الظهور قادة ميليشيات مسلحة في بنغازي ودرنة ومدن شرقية أخرى، ومن أبرزهم جماعة أنصار الشريعة، وكتائب شهداء بو سليم، وكتائب شهداء ١٧ فبراير، وكتائب راف الله السحاتي، وجيش الإسلام. تلك الكتائب تعرضت لاتهامات بمهاجمة المصالح والسفارات الغربية.

على أنه ينبغي التفرقة عند النظر إلى التيار الجهادي المسلح في ليبيا، بين جماعات جهادية ذات طابع إقليمي وتتواصل مع الساحات الجهادية في الإقليم، مثل جماعة أنصار الشريعة المصنفة أمريكيًا ودوليًا جماعةً إرهابيةً، وجماعات إسلامية مسلحة أخرى تشكل حالة في مضمونها ما يمكن أن نسميه «تلاقيًا إخوانيًا - جهاديًا - قبليًا»؛ حيث تعاطت مع السلطة الانتقالية وفقًا لمصالحها أكثر من أيديولوجيتها، وتلقت تمويلات من الخارج، بخاصة عندما كان الإسلاميون يسيطرون على المؤتمر الوطني العام، وهي كتائب ١٧ فبراير، وراف الله السحاتي، التي شاركت في تأمين انتخابات ٢٠١٢.

ولأن البيئة الليبية رخوة وتغيب فيها السيطرة الأمنية، بدت كحاضنة للتلاقي مع تنظيم الدولة الإسلامية في سوريا والعراق المعروف بـ«داعش»؛ حيث برزت مؤشرات على وجود للتنظيم، وخاصةً في درنة شرق ليبيا خلال عام ٢٠١٤، ثم امتداده نحو سرت في النصف الأول من عام ٢٠١٥[١٢].

٥-الصراعات المناطقية والقبلية:

مع سقوط نظام القذافي تأججت الصراعات القبلية التي تدور معظمها حول ملكية الأراضي والنفوذ السياسي ثم في مرحلة لاحقة على خطوط التجارة غير الرسمية والتهريب على الحدود. وبدا أن القبائل التي لم تحصل على امتيازات تسعى إلى استعادة مكانتها، بل والانتقام من غرمائها القبليين بعد الثورة، وخاصةً في ظل ضعف السلطة، كما حدث في مواجهات بني وليد التي ينتمي معظم سكانها إلى قبيلة الورفلة، وساندوا القذافي في الحرب الأهلية، كما تعرض أكثر من ٣٠ ألف شخص في تاورغاء للطرد من قبل قبائل مصراتة. أضف إلى ذلك، سعي القبائل العربية في جنوب ليبيا إلى استعادة مكانتها بعد الثورة في مواجهة التبو؛ ما أدى إلى نشوب مواجهات مسلحة. وتضافرت الصراعات القبلية مع المشكلة المناطقية لتخلق معضلة مضافة تتعلق بالنزعات الانفصالية في الشرق والجنوب بعد الثورة، وهي تمثل ردًا على عدم ثقة الأقاليم الليبية بإمكانية وجود إدارة عادلة من المركز في طرابلس لموارد الدولة[١٣].

الأطراف الأساسية للصراع الليبي

بسبب حالة التعقيد والتعددية في أطراف الصراع الليبي وتعدد قضاياه، يمكن الاعتماد على معيارين أساسيين لإجلاء الأطراف المؤثرة وديناميتها؛ هما: **الأول**- المعيار المناطقي باعتبار أن التكوين الأساسي للدولة الليبية منذ استقلالها في عام ١٩٥١ هو الأقاليم الثلاثة (الشرق والغرب والجنوب). **والثاني**- طبيعة القضية الرئيسية التي يتم الصراع عليها، دون أن ينفي ذلك وجود تشابكات بين المناطق والقضايا المختلفة عند النظر عامةً في ديناميات الصراع الليبي[١٤].

١- الصراع بين حكومة طبرق والميليشيات الجهادية في الشرق:

يدور الصراع في الشرق الليبي -وخاصة بنغازي- حول تمدد الجماعات الدينية المتطرفة من جانب، وتكريس نفوذ

الاصطفاف المؤيد لحكومة ومجلس نواب طبرق في المنطقة، سياسيًّا وعسكريًّا، من جانب آخر. وفي هذا الإطار، برزت جبهتان أساسيتان: الأولى تضم مجلس نواب طبرق وحكومته والجيش الوطني الليبي الذي شكله اللواء خليفة حفتر بعد إطلاقه عملية الكرامة في مايو ٢٠١٤ لطرد الجماعات الجهادية من شرق ليبيا، فضلاً عن إقامة تحالفات مع بعض الميليشيات والقبائل، كتلك الموجودة في الشرق الرافضة للإسلاميين المسلحين، مثل العبيدات والمسامير والعواقير، وقوى حزبية مثل تحالف القوى الوطنية، علاوةً على بعض الأحزاب الصغيرة ذات الاتجاه القومي والفيدرالي، وكذلك تأييد القوى الفيدرالية عبر جناحها الميليشي المسلح في برقة بزعامة إبراهيم الجضران.

وامتد تأييد العملية إلى الغرب من قبائل الزنتان غريمة مصراتة في الغرب، واللواءات المسلحة (الصواعق، والقعقاع، والمدني) في طرابلس. وفي الجنوب حصلت عملية الكرامة على دعم بعض القبائل مثل التبو وبعض المسلحين من قبيلة البراغيث. وارتبط الدعم للجيش الوطني الليبي -الذي أصبح بمنزلة الذراع العسكرية لحكومة ومجلس نواب طبرق بعد أن أدى حفتر اليمين الدستورية في ٩ مارس ٢٠١٥ قائدًا عامًّا للجيش الليبي أمام مجلس النواب في طبرق- بتخوفات العديدين من تنامي نفوذ الإسلاميين في الواقع السياسي الليبي.

وتشكلت نواة الجيش الوطني من تشكيلات نظامية من الجيش أعلنت عن دعمها عملية اللواء خليفة حفتر، وتمثلت في وحدة القاعدة الجوية في بنينا ومقرها بنغازي، التي جاء دعمها بالتزامن مع الدعم الذى تلقاه حفتر من قائد الدفاع الجوي الليبي جمعة العباني، وكذلك وحدة القاعدة الجوية جمال عبدالناصر الموجودة في طبرق، وقوات الصاعقة في بنغازي التي يقودها ونيس بوخمادة، وكتيبة الدبابات ٢٠٤ الموجودة في طبرق، وكتيبة أحمد الشريف/الكتيبة رقم ٢٥ المسئولة عن تأمين حقول النفط في سرير ومسلة في جنوب ليبيا، وكتيبة حسين الجويفي الموجودة في البيضاء.

أما في الجبهة الثانية المضادة للصراع شرق ليبيا، فبرز مجلس شورى ثوار بنغازي. ويضم المجلس مجموعة من الميليشيات الجهادية المسلحة في الشرق، ومن أبرزها كتيبة درع ليبيا رقم ١ بقيادة وسام بن حميد، وهي إحدى فرق درع ليبيا، وجماعة أنصار الشريعة، وكتيبة راف الله السحاتي، وكتيبة ١٧ فبراير. وبخلاف ذلك، فهناك محور «مجلس شورى شباب الإسلام» والقوى المتشددة المتحالفة معه من مجموعات جهادية سابقة، وينحصر نشاطه في مدينة درنة. وأعلن هذا التنظيم مبايعته تنظيم الدولة الإسلامية في سوريا والعراق في أكتوبر ٢٠١٤. ويمثل درع ليبيا رقم ١ همزة الوصل بين هذه الجبهة واصطفاف فجر ليبيا في الغرب الذي يضم في صفوفه قوات لدرع ليبيا التي تملك أفرعًا في مناطق مختلفة.

٢- الصراع على العاصمة طرابلس في الغرب:

يشهد الغرب الليبي صراعًا حول من يسيطر على العاصمة طرابلس؛ ففي ١٣ يوليو ٢٠١٤ أعلن صلاح بادي (الضابط السابق في القوات المسلحة في عهد القذافي) عن عملية عسكرية عُرفت بـ«فجر ليبيا» بهدف التعاطي مع التهديد الذي يفرضه حفتر وحلفاؤه، ودعم البرلمان الموازي (المؤتمر الوطني العام)، فضلاً عن منع سيطرة ميليشيات الزنتان على مطار طرابلس، ومن ثم تعزيز نفوذ وسيطرة التحالف الإسلامي-المصراتي على العاصمة طرابلس، وخاصةً منطقة الجبل الغربي. ويضم معسكر فجر ليبيا مجموعة من الميليشيات الإسلامية والقبلية التي تنتمي إلى عدة مدن في غرب ليبيا؛ هي: مصراتة وطرابلس والزاوية وزليتن وغريان، **ومن أبرزها:**

أ- ميليشيات درع ليبيا التي تعد الأكبر قوةً وعتادًا، وهو ما حوَّلها إلى ما يشبه القوة الرسمية للنظام الانتقالي، رغم طابعها الميليشي؛ إذ أعطاها المؤتمر الوطني العام صلاحيات حماية طرابلس في أغسطس ٢٠١٣.

ب- «غرفة عمليات الثوار»: ويرتبط تكوينها بمدينة مصراتة. ولعبت تلك الغرفة التي تتكون من مجموعة وحدات تابعة لوزارة الدفاع، وأخرى للداخلية، دورًا في تمرير قانون العزل السياسي إبان المؤتمر الوطني العام.

ج- استقطبت عملية «فجر ليبيا» مجموعات شبابية عرقية أشبه بالصحوات من جبل نفوسة، وخاصةً في نالوت وغريان، وبعض المناطق الأمازيغية مثل القلعة، علاوةً على الكفرة.

هـ- قوى حزبية وحكومية: حيث نالت فجر ليبيا تأييد الأحزاب الإسلامية بشقيها السلفي والإخواني، وخاصةً العدالة

والبنـاء الـذراع السياسـية لجماعـة الإخـوان المسـلمين، عـلاوةً عـلى الأحـزاب ذات الطابـع السـلفي مثـل الأمـة، والوطـن، وكتلـة الوفـاء للشـهداء الإسـلامية في المؤتمـر الوطنـي العـام، وحكومـة طرابلـس الموازيـة.

أمـا في الجبهـة المضـادة في غـرب ليبيـا، فتـبرز قبائـل الزنتـان، والكتائـب المسـلحة التابعـة لهـا (الصواعـق والقعقـاع والمـدني)، عـلاوةً عـلى قبيلـة ورشـفانة وجيـش «القبائـل» في الجبـل الغـربي، ويسـاندها قـوات الجيـش الوطنـي المـوالي لحكومـة طـبرق كهمـزة وصـل ومحاولـة لامتـداد حكومـة طـبرق نحـو الغـرب.

٣- الصراع على التجارة غير الشرعية في الجنوب:

يـدور الـصراع في جنـوب ليبيـا تـارةً بـين قبائـل التبـو ذات الأصول الإفريقيـة، والـزوي العربيـة؛ حيـث تملـك كل قبيلـة مجموعـة مـن الميليشـيات المتصارعـة عـلى تجـارة التهريـب والسـيطرة عـلى النقـاط الأمنيـة، وتـارةً أخـرى بـين التبـو وبعـض عنـاصر الطـوارق, وخاصـةً في مدينـة أوبـاري الجنوبيـة القريبـة مـن منشـأة حقـل نفـط الـشرارة أحـد أكبر المنشـآت النفطيـة في ليبيا. ويمكـن الإشـارة إلى أن تفاقـم الـصراع القبـلي في الجنـوب جـاء في بعضـه نتاجًـا لسياسـات تمييزيـة مارسـها القـذافي بـين القبائـل، وفي بعضـه الآخـر لغيـاب الدولـة وسـيطًا في الصراعـات؛ حيـث لجـأت السـلطة الانتقاليـة إلى ميليشـيات درع ليبيـا في يونيـو ٢٠١٢ لفـض اشـتباكات الكفـرة؛ مـا فاقـم الـصراع وأشـعرهم بانحيـاز السـلطة إلى القبائـل العربيـة. ورغـم أن الجنـوب يبـدو منشـغلاً بصراعـه القبـلي، فـإن تشـابكاته مـع أطـراف الـصراع في الـشرق والغـرب قـد تغـير مـن موازيـن القـوى، وخاصـةً في ضـوء العلاقـة الوثيقـة بـين التبـو والزنتـان في مقابـل رهـان فجـر ليبيـا -وفي قلبهـا مصراتـة- عـلى بعـض عنـاصر الطـوارق.

أبرز الميليشيات المسلحة في المناطق الليبية

طرابلس والغرب الليبي	بنغازي وشرق ليبيا	الجنوب
• ميليشيات فجر ليبيا • المجلس العسكري للزنتان • كتيبة القعاقاع • كتيبة الصواعق • المجلس العسكري للطرابلس • كتيبة النواصي وقوات الردع الخاصة • اللجنة الأمنية العليا • قوات درع ليبيا • تجمع ميليشيات مصراتة (حطين والخلبوص وكتيبة ١٦٦) • غرفة ثوار ليبيا • تنظيم الدولة الإسلامية داعش	• الجيش الوطني الليبي – حفتر • جيش برقة وقوة حماية برقة • لواء الصاعقة • أنصار الشريعة • كتائب شهداء ١٧ فبراير • كتائب راف اللّه السحاتي • كتيبة شهداء أبو سليم • جيش الإسلام في درنة • تنظيم الدولة الإسلامية داعش • مجموعات جهادية صغيرة تمثل إمتداد للنصرة وأبي محجن الطائفي، جماعة التوحيد والجهاد	• ميليشيات التبو • ميليشيات الطوارق • ميليشيات القبائل العربية

اتجاهات الصراع في ليبيا

نظـرًا إلى تعـدد أطـراف الـصراع وتـوزع سـيادتهم المناطقيـة، تمحـورت ديناميـات الـصراع في عـدد مـن الاتجاهـات؛ مـن أبرزهـا[١٥]:

١- الاصطفافات المتضادة ذات الطبيعة المرنة:

ففـي الـشرق، اسـتقطبت عمليـة الكرامـة تأييـدًا قبليًـا وسياسـيًا وحكوميًـا وبرلمانيًـا، مسـتفيدة مـن الشرعيـة السياسـية التـي حظـي بهـا مجلـس النـواب الليبـي. في المقابـل، تحلـق حـول عمليـة فجـر ليبيـا تحالفـات حزبيـة ذات صبغـة إسـلامية وقبليـة مـن مصراتـة. ولا يمكـن وصـف تلـك الحالـة بأنهـا اسـتقطاب مدني-دينـي كـما قـد يذهـب البعـض، وخاصـةً مـع تداخـل العاملـين القبلـي والمناطقـي في الـصراع؛ إذ إن مـا يجمـع معسـكر الكرامـة ليـس حالـة العـداء للتيـار الإسـلامي فقـط، بـل وسـعي قـوى في الـشرق في كـسر مركزيـة طرابلـس، كـما أن مـا يجمـع المعسـكر الإسـلامي-المصراتي مصالـح متعـددة، بعضهـا ذو طابـع أيديولوجـي يمثلـه الإسـلاميون، والآخـر ذو طابـع اقتصـادي؛ حيـث تشـكل مصراتـة القـوة التجاريـة الكـبرى في منطقـة الغـرب، وثالثـة ذات طبيعـة قبليـة؛ حيـث الخلافـات التاريخيـة بـين مصراتـة والزنتـان. أضـف إلى ذلـك أن المعسـكرين تؤيدهـما ميليشـيات مسـلحة قـد تنفـي فكـرة المدنيـة عـن الـصراع أصلاً.

التغـير اللافـت في تطـور اصطفافـات الـصراع الليبـي خـلال النصـف الأول مـن عـام ٢٠١٥، ليـس بـروز جلسـات متتاليـة للحـوار الوطنـي فقـط، بـل وبـروز تصدعـات داخـل معسـكر «فجـر ليبيـا» في الغـرب ذاتـه. فالهجـوم الانتحـاري عـلى فنـدق كورنثيـا في وسـط العاصمـة، الـذي تبنـاه تنظيـم الدولـة الإسـلامية في ليبيـا (داعـش) في ينايـر ٢٠١٥، أعطـى مـؤشرًا عـلى أن ثمـة صراعًـا إسلاميًـا-إسـلاميًا داخـل معسـكر «فجـر ليبيـا» بـدت مؤشراتـه أيضًـا في صدامـات بـين ميليشـيات مصراتـة التـي تشـكل غالبيـة قـوام فجـر ليبيـا مـع مجموعـات جهاديـة في منطقـة الكفـرة جنـوب ليبيـا بعـد اختطـاف عـدد مـن مقاتليهـا، عـلاوةً عـلى هجـمات نُسـبت إلى «داعـش» عـلى مـسرح وإذاعـة في طرابلـس. كـما تعـرض معسـكر فجـر ليبيـا لتصدعـات أخـرى مـع انسـحاب كتائـب مواليـة لمصراتـة، وخاصـةً الكتيبـة ١٦٦، فيـما تقـدم تنظيـم الدولـة الإسـلامية «داعـش» حتـى اسـتطاع السـيطرة عـلى مناطـق في سرت وسـط ليبيـا في مايـو ٢٠١٥.

٢- السيطرة المناطقية المتبادلة:

تسـيطر قـوات حفـتر وحلفاؤهـا عـلى غالبيـة بنغـازي بفضـل ميـزة امتـلاك سـلاح الجـو، وإن لم تسـتطع الإنهـاء الكامـل لوجود جماعـات مجلـس شـورى ثـوار بنغـازي. أمـا في الغـرب، فقـد سـيطرت ميليشـيات فجر ليبيا نسـبيًا على العاصمة طرابلس، بعد معركـة مطـار طرابلس، بعد طرد ميليشـيات الزنتـان منه وتدميره. غـير أن اشـتعال معركة الجبـل الغربي في غرب وجنـوب غرب ليبيا، أضعـف أوراق التفـاوض العسـكري لفجـر ليبيـا، وخاصـةً في ظـل التحالفات الوثيقة بين ميليشـيات الزنتان وورشـفانة في الغرب مع حلفـاء عمليـة الكرامـة مـن الشرق.

إذ أعلنـت حكومـة الثنـي أن قـوات الزنتـان في جنـوب غـرب طرابلـس تعمـل تحـت قيـادة السـلطات الليبيـة. وتكمـن أهميـة الـصراع في الجبـل الغـربي بجنـوب غـرب ليبيـا في الـصراع عـلى التجـارة الحدوديـة مـع كل مـن تونـس والجزائـر. ولعل هـذا يجد تفسـيره في أن تحالـف الإسـلاميين-مصراتة يسـتند اقتصاديًـا إلى التجـار المحليـين، ومـن ثـم اسـتفاد مـن معركـة مطـار طرابلـس، وتحـول عمليـة التجـارة إلى مصراتـة.

٣- الصراع على الشرعية السياسية:

شـهدت ليبيـا منـذ يناير ٢٠١٤ صراعًا حـول تمديد المؤتمـر الوطني العـام، الـذي كان يفـترض أن تنتهـي مدتـه في فبراير ٢٠١٤؛ حيـث أظهـرت تلـك الأزمـة الاسـتقطاب بـين معسـكرين؛ أحدهما الإسـلاميون ومصراتـة الـذي أيـد تمديـد المؤتمـر الوطنـي، في مقابل معسـكر القـوى المدنيـة بزعامـة تحالـف القـوى الوطنيـة مدعومًا بقـوى قبليـة (الزنتـان في الغـرب) وعسـكرية، الـذي رأى أن عـلى البرلمـان تسـليم السـلطة إلى مجلس منتخب. وعكـس الجدل حول تمديـد المؤتمـر الوطنـي العام نزاعًا حـول موازين القوى السياسـية، لا سـيما أن الإسـلاميين اسـتطاعوا السـيطرة عليـه وتقليـص تأثـير القـوة المضـادة لهـم، كـما تحـول مجلـس النـواب الـذي انتُخب في يونيـو ٢٠١٤ وتراجعـت فيـه قـوة الإسـلاميين إلى مثـار جـدل إلى داعـم لعمليـة الكرامـة في مواجهـة المؤتمـر الوطنـي العـام.

٤- الصراع على النفط:

وهـو يمثـل إحـدى القضايـا المحوريـة في الـصراع بـين الفرقـاء الليبيـين، وخاصـةً منـذ إعـلان فجر ليبيـا عن عمليـة «شروق ليبيا» في ديسـمبر ٢٠١٤ لـ«تحريـر الموانـئ النفطيـة»، وهـو مـا أدى إلى معـارك طاحنـة مـع عمليـة الكرامة خلفـت احتراقًـا لخزانات نفط

في ميناءي السدرة ورأس لانوف، غير أن الصراع تعرض للتهدئة نسبيًّا في ضوء بروز تنظيم داعش في سرت الذي سعى إلى السيطرة على مرافئ النفط في النصف الأول من عام ٢٠١٥. وفيما يرى البعض أن داعش ليبيا مجرد واجهة لمجموعات قبلية من القذافة والورفلة الذين عانوا التهميش وانتهاك حقوقهم بعد سقوط القذافي، وخاصةً في تاروغاء وبني الوليد اللتين شهدتا انتهاكات على يد ميليشيات مصراتة، فإن آخرين يرون أنه تعبير عن تطور الخطاب الديني المتشدد في ليبيا، بدءًا من بروز الجماعة الليبية المقاتلة إبان عهد القذافي، ثم انتشار الجماعات الإسلامية المسلحة في شرق ليبيا، وخصوصًا درنة.

العلاقات المتداخلة بين الأطراف الداخلية والخارجية في الصراع الليبي

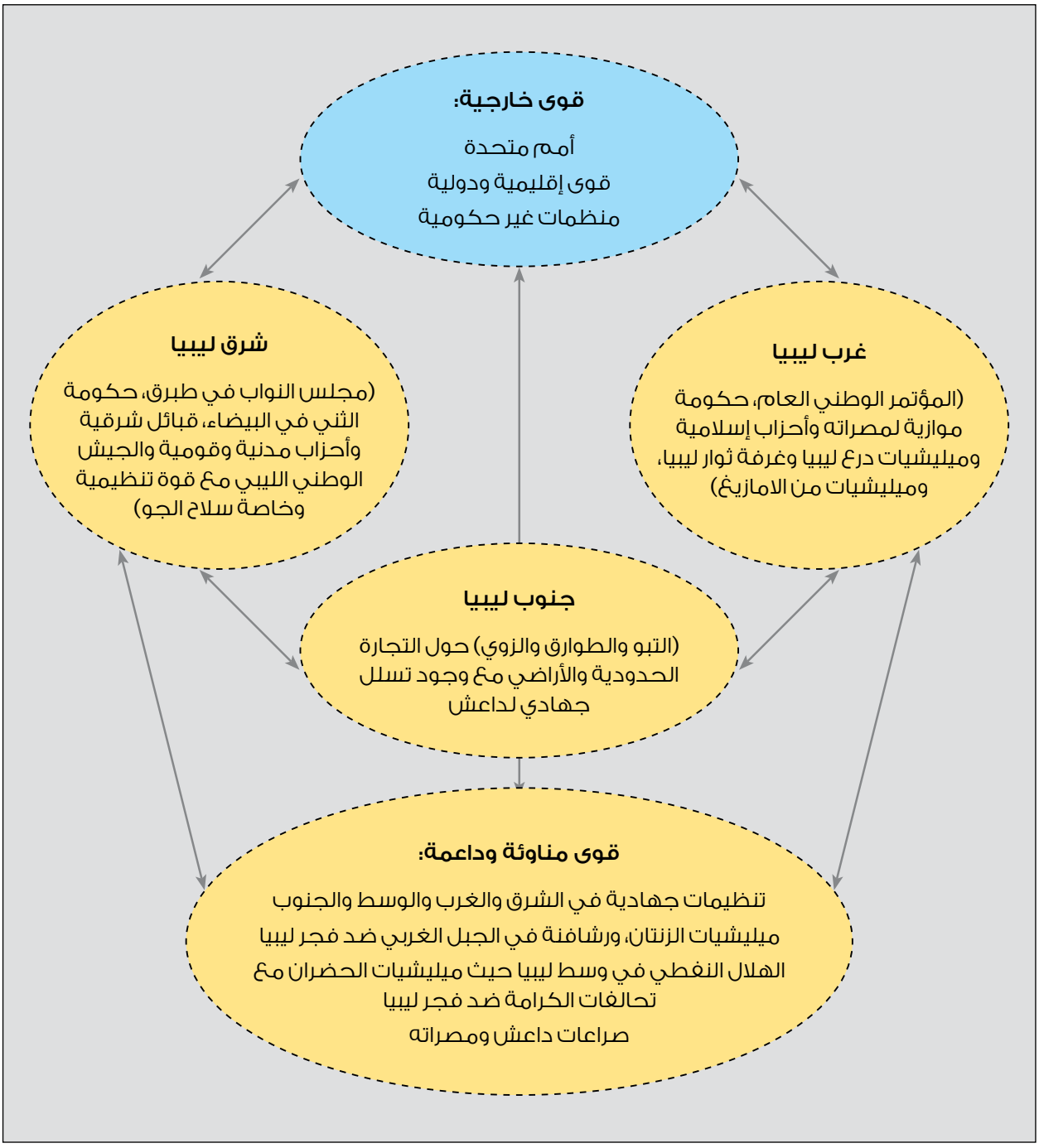

إجمالاً، فإن تطورات الصراع الليبي ومسبباته وديناميات أطرافه في مرحلة ما بعد الثورة، تشير إلى مجموعة خصائص أساسية:

- تبلور «سلطة ومؤسسات انتقالية هشة» بعد الثورة بلغت حد التنازع على شرعيتها بين حكومتين وبرلمانين وجيوش ميليشية متعددة، ومن ثم بات استخدام السلاح هو الأداة الصراعية لفرض المطالب السياسية والاجتماعية في هذا البلد.
- التعددية الواسعة للقوى الفاعلة وتنوع خلفياتها بين الحزبي والديني والقبلي والليبرالي والميليشي والجهادي، كما أنها تضم فاعلين ذوي طبيعة متحركة ومتكيفة مع طبيعة الصراع السياسي والميداني وتقلباته، بخلاف أن تأثيرات الأطراف هي ذات طبيعة مناطقية أكثر من أن تكون في عموم الجغرافيا الليبية.
- أن قضايا الصراع باتت أكثر تجذرًا مع ما سمحت به البيئة العامة بعد سقوط القذافي من إظهار مشكلات بنيوية، كالصراع على الهوية والموارد والسلطة.
- أن الصراع بات تعبيرًا عن حالة «توازن ضعف»؛ فلا أحد يمكنه النظر إلى أي طرف كقاطرة أساسية، سواء للسلام أو الصراع، دون اصطفافات وارتباطات عابرة للحدود وتصدعات وخلافات تنشأ بين الحين والآخر.

هذه الملامح جلها تفرض على التدخلات الإقليمية والدولية أن تكون حساسة للصراع إن أرادت تسويته والحد من تأثيراته، لا مد أمده وزيادة تعقيد دينامياته.

التدخلات الإقليمية والدولية

نظرًا إلى الأهمية الجيوسياسية للدولة الليبية وما تطرحه حالة عدم استقرارها من تهديدات ممتدة في المحيطين الإقليميين المباشر وغير المباشر؛ بات الدور الخارجي عنصرًا أساسيًّا في الأزمة الليبية، غير أن ثمة تفاوتًا في التأثير في المشهد الليبي بين القوى الإقليمية والدولية؛ إذ إن الأولى تبدو أكثر تأثيرًا في موازين الصراع، لا سيما في ظل خطوط الارتباط المتعددة بينها وبين الفرقاء المتنازعين. أما الثانية (القوى الكبرى) فتخشى التورط في الصراع بملامحه المتشظية. **ويمكن تفصيل ذلك على النحو التالي:**

١- تأثير صراعات الجوار الإقليمي المباشر على ليبيا:

هنا يمكن تقسيمها إلى ثلاثة محاور أساسية: أولها- مصر من جهة الشرق الليبي. وثانيها- بلدان المغرب العربي من جهة الغرب الليبي. وثالثها- السودان والنيجر وتشاد من جهة الجنوب الليبي. ورغم أن هذه المحاور الثلاثة تتفق على أهمية تقزيم ومنع امتداد تأثيرات الصراع الليبي إلى دواخلها، فبرزت آلية الجوار الإقليمي للتنسيق السياسي والأمني، فإن ذلك لا يمنع أن هذه الدول تتباين سياساتها عندما تتدخل في الصراع.

فمن جانبه، اتجه النظام المصري بعد سقوط جماعة الإخوان المسلمين في ٣٠ يونيو ٢٠١٣ إلى دعم معسكر مجلس نواب طبرق وحكومته المعترف بها دوليًّا في شرق ليبيا، الذي يصطف بدوره مع حلفاء من القوى السياسية والقبلية والعسكرية في عملية الكرامة التي أطلقت في مايو ٢٠١٤ لمواجهة «الإرهاب». واستهدف المسعى المصري تحقيق هدفين: الأول- إيجاد توازن سياسي وعسكري في منطقة شرق ليبيا على الحدود مع مصر، في مواجهة معسكر «فجر ليبيا» وحكومته الموازية في طرابلس، التي تضم قوى الإسلام السياسي وحلفاءها من القبائل والميليشيات، والمؤتمر الوطني العام الذي تم إحياؤه في مواجهة مجلس نواب طبرق. أما الهدف الثاني فيتعلق بمد المواجهة الداخلية المتصاعدة مع جماعة الإخوان وتنظيمات الإرهاب في سيناء منذ ٣٠ يونيو إلى الإقليم؛ لمنع تسرب التهديدات العابرة للحدود إلى الداخل[١٦].

في المقابل، اتخذت كل من الجزائر وتونس والمغرب «سياسة وسيطة» تقضي بالتواصل مع المعسكرين المتنافسين في ليبيا (حكومة طبرق، وحكومة طرابلس) ورفض أي حلول عسكرية، وتأييد المقاربة الدولية المدعومة أوروبيًّا وأمريكيًّا، التي ترى أن تسوية الأزمة الليبية تكمن في دفع جلسات الحوار الوطني الليبي التي ترعاها الأمم المتحدة للخروج بحكومة توافق وطني[١٧]. وتحقق تلك المقاربة المغاربية -من وجهة نظر دولها- أمرين أساسيين: الأول- منع أي ارتباط محتمل بين الجماعات الإرهابية، كتنظيم الدولة الإسلامية المعروف بـ«داعش» وجماعة أنصار الشريعة وغيرهما، من جهة، وبين قوى الإسلام السياسي، وخاصةً جماعة الإخوان المسلمين وذراعها الحزبية (حزب العدالة والبناء)، وحلفائها القبليين والميليشيين من جهة أخرى.

أما الأمر الثاني، فيتعلق بمنع أي تأثيرات للداخل الليبي في حدود ودواخل دول المغرب العربي التي تشهد هي الأخرى تهديدات من جماعات عنف تتخذ ليبيا قاعدة للتدريب والدعم اللوجستي، مثل عملية باردو في مارس ٢٠١٥ التي تبناها تنظيم «عقبة بن نافع» وأوقعت ٢٣ قتيلاً، وقالت السلطات التونسية إن منفذيها تدربوا في ليبيا[١٨].

مع تباين المقاربات، اختلفت أدوات الجانبين المصري والمغاربي تجاه الأزمة الليبية؛ فقد احتضنت البلدان المغاربية -وخصوصًا المغرب والجزائر- جلسات الحوار الوطني في النصف الأول من عام ٢٠١٥ (ممثلين عن مجلس نواب طبرق، والمؤتمر الوطني العام)، كامتداد لجلسات أخرى بدأها المبعوث الدولي برناردينو ليون منذ سبتمبر ٢٠١٤ في غدامس على الحدود الليبية الجزائرية، ثم جنيف في يناير ٢٠١٥. بل إن الدول المغاربية -وخصوصًا الجزائر وتونس والمغرب- تواصلت مع أطراف الأزمة بغض النظر عن انتماءاتهم ومواقعهم من الصراع بين معسكري الشرق والغرب. فعلى سبيل المثال، استقبل الرئيس التونسي الباجي قائد السبسي رئيس وزراء الحكومة الموازية في طرابلس خليفة الغويل في ١٧ أبريل ٢٠١٥. وبرر السبسي ذلك في تصريح لاحق على اللقاء بأن بلاده تعتمد سياسة واقعية إزاء النزاع الليبي، وأنها تتعامل مع الطرف الفاعل على الأرض، بغض النظر عن شرعيته، وهو ما أثار غضب حكومة طبرق[١٩].

على العكس، سعت السياسة المصرية -وخصوصًا بعد الضربة العسكرية الجوية لتنظيمات التطرف في درنة شرق ليبيا في منتصف فبراير ٢٠١٥ ردًّا على فيديو يظهر مقتل ٢٠ مصريًّا مسيحيًّا على يد تنظيم «داعش»- رفع حظر السلاح عن حكومة طبرق في مسعى إلى تقويتها في مواجهة جماعات الإرهاب ومعسكر فجر ليبيا، وهو ما لم يلق آنذاك تأييدًا جزائريًّا أو دوليًّا. فقد قال عبدالقادر مساهل الوزير الجزائري المنتدب المكلف بالشؤون الإفريقية والمغاربية، خلال جلسة مجلس الأمن التي ناقشت الطلب المصري (١٨ فبراير ٢٠١٥)، إن بلاده ستواصل دعم الحوار السياسي في ليبيا، في رسالة غير مباشرة إلى مصر برفض تسليح حكومة طبرق[٢٠].

ورغم ما يبدو من أن الحالة الليبية تظهر تنافسًا مصريًّا – مغاربيًّا، وخصوصًا مع الجزائر، فإن إدراك الجانبين أنه لا يمكن تسوية الأزمة الليبية دون توافق الطرفين، ربما أسهم في دفع القاهرة والعواصم المغاربية إلى مواقف أكثر مرونةً. فقد خرج وزير الخارجية المصري سامح شكري، سواء بعد اجتماع روما في أبريل ٢٠١٥ مع كل من الجزائر وإيطاليا، أو إثر لقائه الرئيس الجزائري عبدالعزيز بوتفليقة في مايو من العام ذاته، ليشير إلى

دعم القاهرة الحوار الليبي بالتوازي مع مساندة مجلس نواب طبرق ومكافحة الإرهاب[٢١].

من جانبهما، تسعى تشاد والنيجر إلى تحجيم أي ارتباطات لشمال البلدين مع الجنوب الليبي بحكم الارتباطات الإثنية، وخصوصًا مع قبائل التبو والطوارق الممتدة في الصحراء الكبرى، بخلاف أن الجماعات الجهادية تتخذ من البلدين معبرًا للتواصل مع نظرائها في شمال مالي أو شمال شرق نيجيريا. ومن هنا، بدت الدولتان تؤيدان المقاربة المتعلقة بحث القوى الكبرى -وخصوصًا فرنسا ذات المصالح المتغلغلة- إلى التدخل في المنطقة.

أما السودان، فقد تعرضت لاتهامات متكررة خلال عام ٢٠١٤ من الحكومة الليبية بدعم ميليشيات فجر ليبيا، وهو ما نفته الخرطوم. ويرى البعض أن ثمة تلاقيًا مصلحيًا بين المعسكر الإسلامي-المصراتي ومصالح النظام السوداني، سواء في ممارسة دور بالتنسيق مع قطر يسمح بمنع تهديدات المنطقة الحدودية الجنوبية في ليبيا للداخل السوداني، أو دعم التوجهات الإسلامية لنظام البشير في سياق الصعود الإسلامي بعد الثورات. بيد أنه مع الخفوت الإسلامي في مصر وتحول ميزان القوى الإقليمي نسبيًا إلى المحور المصري السعودي الإماراتي، سعى السودان إلى محاولة لعب دور متوازن بين المعسكرات المتنافسة في ليبيا، بطرح عرض الوساطة بين فرقاء الصراع الليبي، كما لا يمانع من التعاون مع مصر حول التهديدات التي تطرحها الأزمة الليبية.

٢- صراعات الجوار الإقليمي غير المباشر:

في هذا السياق، تبرز مجموعة قوى خليجية، كقطر والإمارات، وتركيا. فرغم محدودية التهديدات التي تشكلها الحالة الليبية لهذه البلدان، فإنها تسعى إلى تكريس مصالحها السياسية والاقتصادية في الصراع الليبي. فالإمارات دخلت على خط الأزمة الليبية ضمن التغيرات في سياساتها العربية في مرحلة ما بعد الثورات، وكذلك ضمن تحالفها مع مصر بعد ٣٠ يونيو لمواجهة التيارات الإسلامية. وتمسكت الإمارات بورقة شرعية مجلس النواب مدخلاً لدعم التحالفات المضادة للإسلاميين في ليبيا.

في الوقت ذاته، لا تمانع الإمارات إجراء حوار بين الفرقاء في الصراع الليبي، وبدا ذلك خلال لقاء وزير خارجيتها مع المبعوث الدولي برناردينو ليون في سبتمبر ٢٠١٤ على هامش اجتماعات الجمعية العامة للأمم المتحدة، كما نسقت الإمارات مع الجزائر بخصوص الأزمة الليبية؛ حيث زار ولي عهد أبو ظبي الجزائر للقاء بوتفليقة في الجزائر. على أن السياسة الإماراتية تعرضت لاتهامات مباشرة من قبل ميليشيات فجر ليبيا والمؤتمر الوطني العام المنتهية ولايته بقصف جنوب طرابلس بالتعاون مع مصر في أغسطس ٢٠١٤، وهو ما نفته الإمارات[٢٢].

ومنذ انطلاق الثورة الليبية، اكتسب الدور القطري نفوذًا، لا سيما في دعمه كتائب الثوار ضد نظام القذافي بالسلاح والتدريب، علاوةً على لعبه دورًا في التمهيد للتدخل العسكري لحلف الناتو في ليبيا لمساندة المعارضة المسلحة للقذافي، كما أسهمت في مرحلة لاحقة في مساندة سياسية ومالية للمجلس الوطني الانتقالي بالاعتراف المبكر به، علاوةً على استضافة مؤتمر إعمار ليبيا في أغسطس ٢٠١١[٢٣]. وتعرضت قطر لاتهامات من حكومة الثني خلال عام ٢٠١٤ سواء بدعم ميليشيات إسلامية، وخاصةً ميليشيا راف الله السحاتي، وميليشيا شهداء ١٧ فبراير، أو مساندة ميليشيات دروع ليبيا ومصراتة، وخصوصًا في الغرب[٢٤].

فيما عمدت تركيا، في سياق دورها المتنامي إقليميًا إلى استغلال المرحلة الانتقالية في الحفاظ على مصالح النفطية واستثماراتها في ليبيا؛ وذلك بتوطيد العلاقة، سواء مع المجلس الوطني الانتقالي أو المؤتمر الوطني العام، إضافةً إلى علاقتها التجارية الوطيدة مع مصراتة. بيد أن تركيا تعرضت هي الأخرى لاتهامات من قبل معارضين للتحالف الإسلامي بمساندة عسكرية لفجر ليبيا، غير أن حكومة الثني لم تتطرق إلى مثل هذه الاتهامات. وإن كانت زيارة المبعوث التركي أمر الله إيشلر يوم ٢١ أكتوبر ٢٠١٤ لطرابلس ولقاء مسئولين بالحكومة الداعمة لميليشيات فجر ليبيا والمؤتمر الوطني العام في طرابلس، قد بعثت بإشارة إلى محاولة تركيا لدعم التحالف الإسلامي-المصراتي، وإن كان المبعوث التركي أعلن عن دعمه لجهود الأمم المتحدة في الحوار[٢٥].

٣- أدوار القوى الكبرى في الصراع الليبي:

مع تشظي أطراف الصراع الليبي وتعدد أطرافه واتساع جبهات القتال، مالت الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي، كقوى كبرى مؤثرة في الصراع الليبي، إلى عدم التورط في الحالة الليبية بشكلها الميليشي، وخاصةً أن ذلك قد يشكل ثمنًا لا أحد في الغرب مستعد لدفعه، على الأقل في الوقت الراهن، وخاصةً أن تغيير موازين القتال في ليبيا يستلزم قوات برية، ستواجه بعدو غير واضح وتشظ للميليشيات في جغرافيا معقدة، علاوةً على رفض القوى الإقليمية الرئيسية التدخل العسكري في ليبيا، وخاصةً الجزائر.

وعلى ذلك، تركزت غالبية تحركات القوى الكبرى، وخصوصًا مع تكرس ظاهرة توزع السيادة في ليبيا، في ثلاثة مسارات: أولها دعم جهود الأمم المتحدة لوقف إطلاق النار، وبدء حوار سياسي داخلي لحل الأزمة الليبية، مع تلويح القوى الخمس الكبرى بعقوبات ضد المغذين للعنف. وثانيها- حث القوى الإقليمية على عدم التدخل لدعم أطراف الأزمة عسكريًا، وتأكيد شرعية المؤسسات المنتخبة، بتوقيع بيان في نيويورك في ٢٣ سبتمبر ٢٠١٤ شاركت فيه تركيا وقطر ومصر والسعودية والإمارات، إضافة إلى دول غربية مثل فرنسا والولايات المتحدة وإيطاليا، وحضر التوقيع ممثلون عن الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي. وثالثها- محاولة إيجاد مساحة للتفرقة السياسية بين معسكر الإسلاميين-مصراتة والجماعات الإرهابية؛ حيث أعلن مجلس الأمن «أنصار الشريعة» جماعةً إرهابية في الـ٢٠ من نوفمبر ٢٠١٤[٢٦].

وبدا الإصرار الدولي على مقاربة الحوار السياسي بعد قرار مجلس الأمن في ٢٨ مارس ٢٠١٥ باستمرار حظر توريد السلاح إلى ليبيا، كما اكتسبت مقاربة الحوار الوطني دفعًا دوليًا أكبر، وخصوصًا مع تمدد النسخة الداعشية في وسط ليبيا خلال شهر مايو ٢٠١٥، واقترابه من العاصمة طرابلس؛ ما عمق المخاوف الإقليمية والدولية من إمكان تكرار داعش نموذجه في العراق وسوريا.

ومع تزايد تأثيرات الصراع الليبي، لا سيما مع عدم قدرة الدولة على السيطرة على حدودها البحرية مع أوروبا، تصاعد احتمال تكرار التدخل الدولي، وإن كان بشكل وبذريعة مختلفة عن تدخل الناتو في عام ٢٠١١، وخاصةً مع إعلان وزراء خارجية الاتحاد الأوروبي، في بروكسل ١٨ مايو ٢٠١٥، عن عملية بحرية (ناف- يورميد) في البحر المتوسط قبالة سواحل ليبيا لمواجهة مهربي الهجرة غير الشرعية. ولا يزال المسعى الأوروبي جاريًا لانتزاع موافقة الحكومة الليبية قبل السعي إلى استصدار قرار أممي من مجلس الأمن تحت الفصل السابع قد يواجه عراقيل من روسيا التي أعلنت عن رفضها للعملية[٢٧].

إجمالاً، اتسمت التدخلات الإقليمية والدولية في الصراع الليبي بمجموعة من الخصائص، لا سيما إذا تم النظر إليها بمنظور حساسية الصراع؛ هي:

أ- هيمنة حسابات الداخل على السياسات الخارجية والاصطفافات الإقليمية للدول تجاه الصراع الليبي، وهو الأمر الذي أدى إلى تعميق الاستقطاب الصراع داخل ليبيا؛ إذ سعى كل طرف إلى الارتباط بقوة إقليمية لتحسين قدرته على القتال والتفاوض معًا، بما جعل التدخلات الإقليمية لا تراعي طبيعة السياق المعقد للصراع في هذ البلد.

ب- المرونة في حسابات القوى الإقليمية: فرغم حالة الاستقطاب الإقليمي، فتغير موازين القوى في الصراع الليبي، وخاصةً في النصف الأول من عام ٢٠١٥ ببروز داعش في وسط ليبيا والضغط الدولي الداعم لجلسات الحوار الوطني؛ أحدث قدرًا من المرونة في المواقف الإقليمي لتكون أكثر مراعاةً لطبيعة الصراع في تدخلاتها. بدا ذلك مثلاً في تطور مقاربة الموقف المصري للصراع الليبي عبر معادلة مشروطة، أي دعم الحوار ومجلس نواب طبرق معًا، وإن كانت لا تعني بالطبع تطابقًا كاملاً مع المقاربة الدولية والمغاربية في الأزمة الليبية مثلاً.

ج- أن مسالة مراعاة القوى الكبرى طبيعة الصراع، ارتبطت بمرحلة الصراع ذاتها؛ فعندما كان الصراع بين نظام القذافي ومعارضيه بدا التدخل نسبيًا مراعيًا طبيعة الصراع، وإن كانت تلك القوى قد مارست تراخيًا في مرحلة أخرى عند التدخل لمساعدة الحكومة الانتقالية على بناء مؤسسات أمنية كان يمكن أن تشكل أحد أسس الاستقرار في هذا البلد.

جهود تسوية الصراع الليبي ومعوقاته

تنوعت جهود تسوية الصراع الليبي في ثلاثة مسارات رئيسية؛ أولها يتعلق بآلية الحوار الوطني نمطًا من أنماط إحداث قدر من التوافق بين القوى المتنازعة على السلطة بغرض الوصول إلى الحد الأدنى لتسيير النظام السياسي والدولة، وثانيها يتعاطى مع المجالس البلدية والقوى القبلية على اعتبار أنها الأكثر تأثيرًا في مجريات الصراع. ويمكن تفصيل ذلك فيما يلي:

١- المسار الأول- آلية الحوار الوطني:

رغم أن الأمم المتحدة ترعى الوساطة بين أطراف النزاع الليبي، فإن شخصية الوسيط الدولي ذاتها، وأسلوب إدارة العلاقة مع أطراف النزاع، بخلاف القدرة على فهم ومراعاة طبيعة التغيرات المستمرة في موازين القوى؛ تلعب دورًا إما في تسهيل أو إعاقة وساطته، فهنا أيضًا الوساطة قد تكون حساسة أو غير حساسة للصراع، سواء على صعيد ما تطرحه من أجندة تفاوضية أو طبيعة التوقيت وعلاقته بموازين الصراع.

لـذا، تـبرز التجربـة الليبيـة في الحـوار الوطنـي اختلافًـا بـين نهجي الوسـيط السـابق اللبنـاني طـارق متري، والحـالي الإسـباني برناردينو ليـون؛ فمـتري نظـر إلى الـصراع في ليبيـا بمنطـق «الحزمـة الكاملة» التـي تعالـج مختلـف قضاياه السياسـية والاقتصاديـة، وهـو مـا تجـلى في مبادرتـه للحـوار في يونيـو ٢٠١٤. عـلى أن تلـك المبـادرة تعرضـت للتعـثر، لا سـيما عـدم حساسـيتها للتوقيت، وخاصـةً أنها جـاءت بعـد إطـلاق خليفـة حفـتر عمليـة الكرامـة في مايـو ٢٠١٤ التـي بعثـت رسـالة بأنهـا يُمكـن أن تُنهـي النـزاع عسـكريًا، كـما سـبقت المبـادرة بأيـام انتخابـات ٢٥ يونيـو ٢٠١٤ التـي اسـتطاع الجنـاح المضـاد للإسـلاميين فيهـا الهيمنـة عـلى مجلـس النـواب. وفي ظـل هـذه الظـروف، تعـرض متري لاتهامـات بأنه كان يسـعى إلى إنقـاذ الإسـلاميين بمبادرتـه للحـوار، وخاصـةً أنهـا تزامنـت أيضًـا مـع حكـم بعـدم دسـتورية تعيـين أحمـد معيتيـق القريـب مـن الإسـلاميين ومصراتـة رئيسًـا للـوزراء.

عـلى العكـس مـن مـتري، فقـد تبنـى خليفتـه الإسـباني برناردينـو ليـون الـذي تـولى منصبـه مبعوثًـا للأمـم المتحـدة في سـبتمبر ٢٠١٤، نهجًـا جزئيًـا متعـدد المسـارات لقضايـا النـزاع وأطرافـه؛ لبلـوع نـصر سريـع؛ إذ لا يمكـن معالجـة النـزاع الليبـي متعـدد الأبعـاد وعميـق الجـذور دفعـة واحـدة. ومـن هنـا، اقتـصر حـوار غدامـس في ٢٨ سـبتمبر ٢٠١٤ عـلى ممثلـين عـن مجلـس النـواب في طـبرق والنـواب المقاطعـين لجلسـاته[٢٨].

غـير أن مـا أعـاق الحـوار في هـذا التوقيـت أنـه جـاء في وقـت بـدا فيـه أن معسـكر الإسـلاميين-مصراتة في وضعيـة أضعـف من غريمه في معسـكر الكرامـة، عـلى الأقـل مـن جهـة الاعـتراف الـدولي بمجلـس نوابهـم في طـبرق وحكومـة الثنـي، وهـو مـا عـرض ليـون لاتهامـات بالانحيـاز إلى معسـكر الكرامـة. أضـف إلى ذلـك، أن معسـكر فجـر ليبيـا كان ينتظـر آنـذاك حكـم المحكمـة العليـا بشـأن مـدى دسـتورية مجلـس نـواب طـبرق مـن عدمـه[٢٩].

ورغـم أن الحكـم بحـل مجلـس نـواب طـبرق في الـ٦ مـن نوفمـبر ٢٠١٤، ومـا رافقـه مـن جـدل، مثـل معوقًـا لأي حـوار في مرحلـة مـا بعـد غدامـس، فـإن الـلا حسـم العسـكري في ميادين النـزاع داخـل ليبيـا، عـلاوةً عـلى قـدرة ليـون عـلى التواصـل مـع أطـراف الأزمـة داخـل ليبيـا (سـواء مـع المؤتمـر الوطنـي العـام، أو مجلـس نـواب طـبرق، أو مـع قيـادات عسـكرية مـن الكرامـة وفجـر ليبيـا).. كل ذلـك مهـد الطريـق أمـام حـوار جنيـف.

في جنيف، سـعى ليون إلى توسـيع المشـاركة في الحوار بفتح مسـار جديـد لـه بـين ممثـلي البلديات لتقليـل وقع رفض المؤتمـر الوطني العـام آنـذاك للحوار، ومن ثم الاسـتفادة من تباين المواقف داخل «فجـر ليبيـا». وتزامـن ذلـك مـع تلويـح المبعـوث الـدولي المتكـرر مدعومًـا بالقـوى الكـبرى في مجلـس الأمـن بفـرض عقوبـات إذا ما فشـلت الأطـراف المتنازعـة في التوصـل إلى اتفـاق سـلام. في هـذا الإطـار، عمـدت الأمـم المتحـدة إلى مـا يمكـن أن يسـمى «الحـد الأدنى» لقضايـا الحـوار؛ حيـث خلص حـوار جنيف إلى بنـاء أجندة يتـم التحـاور عليهـا في جولـة أخـرى داخـل ليبيـا، وهـي تشـكيل حكومـة توافقيـة، وتأمـين انسـحاب الميليشـيات مـن المـدن كي تبسـط الدولـة سـيطرتها، وبنـاء تدابـير ثقـة سياسـية ومجتمعيـة تتعلـق بأوضـاع المحتجزين والمهجريـن والنازحين، وفتـح المطارات وتأمـين الملاحـة والمرتبات، كما سـعت الأمـم المتحـدة إلى تأكيد أن اسـتكمال الحـوار حـول هذه القضايـا في الداخل سيشـمل الفواعل العسـكرية والقبليـة والمحلية.

ركـز ليـون بعـد جنيـف عـلى اسـتغلال مواقـف القـوى الإقليميـة، وخصوصًـا المغاربيـة (تونـس والجزائـر والمغرب) الداعمـة للحوار، التـي تملـك علاقـات مؤثـرة مـع المكونـات الإسـلامية في فجـر ليبيا. مـن هنـا، شـهد عـام ٢٠١٥ اسـتضافة الجزائـر والمغـرب جلسـات حـوار وطنـي. عـلى أن جلسـات الحـوار أبـرزت خلافـات بـين حكومتـي طـبرق وطرابلـس حـول مسـودات الحـوار التـي طرحها ليـون في حواراتـه مـع فرقـاء ليبيـا؛ حيـث رفـض المؤتمـر الوطنـي العـام الموازي الاعـتراف بمجلـس نـواب طـبرق في المسـودة، فيـما أيدتهـا حكومـة طـبرق مـع التحفـظ عـلى نقـاط؛ منها علاقـة قائد الجيـش بالحكومـة الليبية؛ حيث طرحت أن تكـون تبعيته لمجلس النـواب، كـما طالبت بتعديـل صيغة المجلس الأعـلى للدولة ليكون أشـبه بمجلـس استشـاري للحكومـة[٣٠].

وهـو مـا دفـع ليـون في مسـودته الأخـيرة التـي طرحـت إبـان حـوار الصخـيرات في المغـرب ٨ يونيـو ٢٠١٥ إلى أن يحـدث توازنًـا، عندمـا تضمـن عنـاصر مـن أبرزهـا حكومـة وفـاق وطنـي لمـدة عـام ويكـون لرئيسـها نائبـان ومقرهـا طرابلس، والاعـتراف بمجلس نـواب طـبرق في مقابـل مجلـس للدولة يتألف مـن ١٢٠ عضوًا (٩٠ منهـم مـن أعضاء برلمـان طرابلـس والآخرون مـن الوجهـاء وأعيان القبائـل) وتكـون له بعـض الصلاحيـات التشريعيـة، ووقف إطلاق النـار ونـزع سـلاح الميليشـيات وتشـكيل قـوات مسـلحة موحـدة وانسـحاب الميليشـيات مـن المنشـآت النفطية والحكوميـة. غير أن هـذه المسـودة – التـي اعتبرتهـا الولايـات المتحـدة عادلـة- تعثرت

بعد تعليق مجلس نواب طبرق مشاركته في الحوار احتجاجًا على ضم المسودة غرفة تشريعية ثانية (مجلس الدولة)[٣١].

وإجمالاً، فإن معضلات الحوار الوطني الليبي تكمن في ثلاثة أمور: الأول- طبيعة الخلافات داخل كل معسكر على ما يمكن أن يتوصل إليه الحوار من اتفاق سياسي. أما الثاني فيتعلق بخلاف غياب قوة رادعة يمكن لها نزع سلاح الميليشيات التي هي مكمن الأزمة في ليبيا. وأما الأمر الثالث فينصرف إلى مدى تأثير القوى الإقليمية في مواقف الأطراف الداخلية من مسودات الحوار؛ فبدون موافقة تلك القوى الإقليمية -التي تملك تأثيرًا واصطفافًا مع القوى الداخلية- على مخرجات الحوار فقد يكون صعبًا الخروج عبره باتفاق، وحتى حال حدوث ذلك ستكون هنالك مقاومة للاتفاق من قبل القوى الإقليمية.

٢- المسار الثاني- آلية الحوار بين البلديات والقبائل:

فلأن الصراع الليبي تختلط فيه الأبعاد السياسية والعسكرية والقبلية والمجتمعية والمناطقية، ويفتقد في الوقت ذاته مفهوم السيطرة المركزية حتى داخل كل معسكر بأطرافه المتعددة؛ فقد بدا أن قصرها في الجولة الأولى من حوار جنيف في منتصف يناير ٢٠١٥ على نواب -سواء من مجلس نواب طبرق، أو حتى من المقاطعين له، أو شخصيات سياسية مستقلة- يجعل الحوار لا يحقق الصدى المطلوب لبناء الثقة.

وعلى ذلك، برز دور البلديات منذ الجولة الثانية في ٢٦ يناير ٢٠١٥ التي شارك فيه رؤساء المجالس البلدية من شرق وجنوب وغرب ليبيا، مثل بنغازي، ومصراتة، وطرابلس، والزنتان، وسبها، وغيرها، علاوةً على ممثلين لمنظمات المجتمع المدني، بخلاف التمثيل الأساسي للبرلمانيين.

أثمر إدخال البلديات في الحوار الوطني اتفاقات جزئية بين ممثلي البلديات على تشكيل لجنة بين مدينتي مصراتة وتاروغاء لمراجعة أوضاع المحتجزين في السجون والنازحين من تاروغاء بعد استهدافهم من ميليشيات مصراتة، على خلفية ارتباطهم بنظام القذافي، ثم جاء حوار البلديات في بروكسل في مارس ٢٠١٥ ليتم فيه الاتفاق بين ممثلي البلديات على انسحاب قوات فجر ليبيا من منطقتي جواد والسدرة؛ حيث المعارك في الهلال النفطي.

مسار البلديات والقبائل تحول بدروه إلى ساحة منافسة إقليمية في تسوية الصراع الليبي؛ فقد استضافت القاهرة ملتقى القبائل الليبية في الفترة من ٢٥ إلى ٢٨ مايو ٢٠١٥ الذي خرج بنتائج عدة تدعم السياسة المصرية؛ منها تأييد مجلس نواب طبرق والتحضير لمؤتمر مصالحة داخل ليبيا، ورفع حظر تسليح الجيش الليبي[٣٢]، فيما احتضنت تونس بعد ذلك بأيام مؤتمرًا لممثلي البلديات الليبية شارك فيه المبعوث الدولي ليون[٣٣].

بالتوازي مع ذلك، برزت تجارب لمنظمات غير حكومية أجنبية للتركيز على التوافقات القبلية في الصراع الليبي. وتظهر هنا تجربة مركز الحوار الإنساني إلى ليبيا بعد الثورة، الذي استندت رؤيته للتدخل إلى أن معضلة الصراع تكمن في غياب الحد الأدنى من الفهم المشترك بين أطراف النزاع؛ لذا فإن إيجاد بيئة مشجعة ومسهلة للحوار والتوصل إلى مصالحات واتفاقات سلام، سواء على مستويات قاعدية مناطقية قبلية ووطنية، سيسهم في إحلال الاستقرار في هذا البلد.

ومن هنا، ركز مركز الحوار الإنساني على مجموعة من الجهود لتسوية الصراع الليبي؛ منها دعم مجالس حكماء ليبيا والشورى في التوصل إلى اتفاقات سلام محلية، لا سيما مع ما تعانيه من ضعف في بنيتها التنظيمية رغم سلطة عناصرها المؤثرة في المجتمع[٣٤]. فقد قدم مركز الحوار الإنساني دعمًا فنيًّا ولوجستيًّا لهذه المجالس ذات الطابع القبلي، عبر التواصل مع شيوخ القبائل، وإعداد اجتماعات لتشخيص الأزمات المحلية والتحضير للوساطة ومسودات اتفاقات المصالحة أو وقف إطلاق النار ومراقبة الاتفاقات، لكن دون محاولة مركز الحوار الإنساني فرض رؤيته على هذه الأطراف؛ لإدراكه مدى حساسية الليبيين عامةً تجاه التدخل الأجنبي وإن كان غير رسمي.

واستطاع مركز الحوار الإنساني، بالتعاون مع مجلس حكماء سبها، في التوصل إلى اتفاق سلام محلي في جنوب ليبيا في أبريل ٢٠١٢. وعقب الاتفاق ظل المركز في المنطقة لمراقبة ما تم الاتفاق عليه خاصة خلال ٢٠١٣، كما عقد في العام نفسه ورش عمل بين قادة القبائل والمجتمع المدني في المنطقة لتعزيز التماسك الاجتماعي. وعندما اندلع العنف مرة ثانية في المنطقة في يناير ٢٠١٤ سعى المركز إلى إعادة التفاوض والتوصل إلى وقف إطلاق نار مؤقت.

كما رعا مركز الحوار الإنساني في مايو ٢٠١٣ اتفاق مصالحة بين قبليتي أولاد سليمان والتبو في الجنوب تم توقيعه في طرابلس، وحضره آنذاك رئيس المؤتمر الوطني العام محمد المقريف، ورئيس الحكومة علي زيدان، ورئاسة الأركان في الجيش، في إشارة إلى مدى قدرة المنظمة على التنسيق مع الأطراف الرسمية آنذاك.

بيد أن ثمة معوقات أساسية واجهت جهود تسوية الأزمة الليبية، من أبرزها:

أ- التناقض في أهداف ومصالح دول الجوار الليبي، كانعكاس حالة الاستقطاب الإقليمي بعد الثورات، وتحكم العامل الداخلي في السياسات الخارجية، ومن ثم فقد أدت التدخلات الإقليمية إلى توسيع دائرة الصراع، فافتقدت منظور الحساسية الصراعية؛ لذا فإن حل معضلة ليبيا يكمن في صياغة اتفاق إقليمي على الحدود التي يمكن أن يؤدي فيها وقف القتال والتوصل إلى اتفاق سياسي إلى مكاسب للأطراف الإقليمية (فمصر تتخوف من دمج الإسلاميين بسبب أوضاعها الداخلية بعد ٣٠ يونيو، والجزائر تخشى من سيطرة داعش والجهاديين على فجر ليبيا، بخلاف الصراع الاقتصادي بين قوى كتركيا وقطر وغيرهما).

ب- طرح رؤى جزئية تتعامل مع الصراع على أنه القوى المتقاتلة عبر اقتسام السلطة، دون وجود رؤية للتعامل مع المعضلات التي فجرت الصراع نفسه، ومنها الثروة والهوية، بخلاف غياب رؤية واضحة للحدود التي يمكن بها دمج الإسلاميين في الحوار الليبي؛ لذا ثمة أهمية لإيلاء مسألة صياغة الدستور الليبي أولوية ضمن المقاربة الدولية لطرح رؤية شاملة لعملية بناء نظام سياسي ودولة تتعاطى مع مشكلة الهوية والثروة والسلطة.

ج- تضارب أهداف القوى الكبرى وتقاعسها عن بناء قوة أمنية مركزية يمكن لها أن تكون داعمة لأي اتفاق سياسي؛ حيث إن المتحاورين قد لا يستطيعون تنفيذ ما اتفقوا عليه؛ لأنهم لا يملكون القوة على الأرض.

د- تزايد المكون الجهادي ضمن تيار الإسلام السياسي في ليبيا، وخاصةً مع بروز تصدعات في معسكر فجر ليبيا، وتزايد نفوذ تنظيم داعش في وسط ليبيا، بخلاف المكونات الجهادية الأخرى في درنة شرق ليبيا؛ فهؤلاء الجهاديون قد يشكلون حجرة عثرة أمام أي اتفاق للحوار الوطني.

هـ- معضلة الشرعية السياسية بين البرلمانات المتنافسة في ليبيا؛ حيث لا يزال معسكر فجر ليبيا رافضًا أي اعتراف بمجلس نواب طبرق في أي اتفاق حوار، وإن كانت المسودة التي طرحها ليون في الصخيرات في المغرب سعت إلى الموازنة بين الاعتراف بمجلس نواب طبرق وتأسيس مجلس استشاري يضم أعضاء من المؤتمر الوطني العام له صلاحيات تشريعية لتقليص الفجوة التفاوضية بين معسكري الشرق والغرب، وإن كان ذلك سيحمل تضاربًا وإقرارًا بالانقسام في ليبيا على الشرعية بين برلمانين متنافسين.

و- رغم أن جلسات الحوار الوطني المتتالية من غدامس ثم جنيف والمغرب والجزائر، أعطت مؤشرًا على إمكان التوصل إلى حلول سياسية عبر تشكيل حكومة توافق وطني وسحب الميليشيات المسلحة؛ فإن المعضلة الرئيسية تكمن في طبيعة الممثلين من نواب المؤتمر الوطني ونظرائهم في مجلس نواب طبرق؛ إذ بدا أن قدرتهم على إنفاذ أي حل سياسي ضعيفة، وهو ما سمح ببروز دور المجالس البلدية في الحوارات الوطنية، التي يتوقع أن تلعب الدور الأكثر تأثيرًا في تنفيذ أي حل سياسي على الأرض.

ز- رغم تحقق حساسية الصراع عند تدخل المنظمات غير الحكومية والقوى الإقليمية في التعامل مع القبائل والبلديات، كجزء من مراعاة الطبيعة الممتدة للصراع الليبي، فإن تلك الحساسية بدت متراجعة مع وجود تنافس وغياب للتنسيق بين الأطراف الأخرى المتدخلة في المسار نفسه؛ إذ بدا أنها تتحول إلى إحدى أدوات الاستقطاب في الصراع، لا سيما مع سعي القوى الإقليمية إلى اجتذاب المكونات التحتية الداعمة لمصالحة.

الخاتمة

قصارى القول أن طبيعة الصراع الليبي، من حيث تطوره المتسارع، وأطرافه وقضاياه المتعددة والممتدة داخل البنية المجتمعية، وديناميات المتشابكة العابرة للحدود؛ أثرت كلها في أنماط تدخلات القوى الخارجية التي بدت متنافسة ومراهنة في الوقت عينه على الوكالة الصراعية تارةً، والتفاوضية تارةً مع المعسكرات المتنافسة التي لا تملك القدرة على فرض قواعد اللعبة في الصراع الليبي.

لذا، لا يمكن لأي حوار وطني أن يكون فعالاً ما لم يتحقق أمران؛ أولهما اتفاق القوى الإقليمية والدولية على الحد الأدنى من مصالحها في الصراع الليبي. وثانيهما حسم قضايا مركزية تتعلق ببنية الدولة الليبية والنظام السياسي؛ لأنه بدون الاتفاق عليها ستظل آلية الحوار الوطنية مسكنًا وقتيًا للصراع بين الأطراف المتنازعة لا يحول دون انفجاره؛ لأنه لم يتم التعامل مع جذور الصراع.

على ذلك، فثمة أربعة أمور لا بد أن تؤخذ في الحسبان، وكي يكون التدخل في الصراع الليبي مراعيًا وحساسًا لطبيعته؛ هي:

١. عدالة توزيع الموارد: إن ليبيا تحتاج إلى رؤية اقتصادية تتجاوز الإدارة السيئة المركزية للموارد النفطية لدى نظام القذافي، بما يعالج قضايا التهميش التنموي، سواء في الشرق أو الجنوب من جانب، ويتجاوز التداعيات السلبية لـ«الدولة الريعية» بتنويع قاعدة اقتصادية تكفل مشاركة أكبر للسكان في الاقتصاد، بما يحل مشكلات البطالة وتنهي المحسوبية والفساد وغيرهما.

٢. تعزيز هوية وطنية للدولة: وذلك بصياغة دستور توافقي يحقق توازنًا اقتصاديًّا وسياسيًّا بين المركزية واللا مركزية، بما يعمق الهوية الوطنية دون اصطدام مع الهويات الدينية والمناطقية التي عبرت عن نفسها بعد ثورة الـ١٧ من فبراير.

٣. ترسيخ سيادة القانون: بالتركيز على بناء جيش وطني موحد، وانتهاج سياسات حاسمة في التعامل مع ملفات الميليشيات المسلحة والجماعات الدينية المتشددة والعدالة الانتقالية التي يراها البعض مفتاحًا للتقدم السريع، بتكريس ثقافة المصالحة مع من لم يتورطوا في قتل الليبيين.

٤. بناء شراكة متوازنة ولا مركزية في آن واحد للسلطة والثروة والهوية تتوافق عليها القوى المتعددة في بنية المجتمع الليبي، وتتعاطى في الوقت ذاته مع مفردات القوة والضعف لدى الدولة الليبية في إطار نظام فيدرالي يتوافق فيه الفرقاء على الدولة أولاً، ثم أسلوب إدارة سلطاتها بين الأقاليم بما يراعي قضايا أساسية، مثل العدالة والأمن والتنمية.

الهوامش

١. أحمد فؤاد رسلان، نظرية الصراع الدولي، دراسة في تطور الأسرة الدولية المعاصرة (القاهرة، الهيئة العامة للكتاب، ١٩٨٦)، ص ٧.

٢. لتفاصيل عديدة حول هذا الاقتراب وتطبيقاته في صراعات مختلفة:

CONFLICT SENSITIVITY CONSORTIUM, April 2009 http://www.conflictsensitivity.org/sites/default/files/CSA%20Benchmarking%20paper-full.pdf

Rachel Goldwyn, Diana Chigas ,Monitoring and evaluating conflict sensitivity Methodological challenges and practical solutions. March 2013

https://www.gov.uk/government/uploads/system/uploads/attachment_data/file/304611/Mon-eval-conflict-sensitivity-challenges-practical-solutions.pdf

3. Louis Kriesberg ,'Transformation Conflict in The Middle East and Central europe" IN Louis Kriesberg, Terrell A. Northrup, Stuart J. Thorson, Intractable Conflicts and their Transformations (New York: Syracuse University Press, 1989),Pp 109-110.

٤. د. محمود أبو العينين، إدارة الصراعات العرقية في إفريقيا (القاهرة: معهد البحوث والدراسات الإفريقية، نشرة خاصة محكمة، رقم ٥٩، ٢٠٠٠) ص ص ٧-٨.

٥. انظر مشكلات المجلس الوطني الانتقالي، في عدة تحليلات مهمة لفهم طبيعة الحالة الليبية في المرحلة الانتقالية: جيسون باك وباراك بارفي، "في أعقاب الحرب.. الصراع على ليبيا في مرحلة ما بعد القذافي"، معهد واشنطن لدراسات الشرق الأدنى، ٢٧ فبراير ٢٠١٢، وكذلك بول سالم، أماندا كادليك، "تحديات العملية الانتقالية في ليبيا"، مركز كارنيجي للشرق الأوسط، ١٤ يونيو ٢٠١٢.

Small arms survey :Searching for Stability Perceptions of Security, Justice, and Firearms in Libya, august 2014 , http://www.smallarmssurvey.org/fileadmin/docs/G-Issue-briefs/SAS-SANA-IB1-Searching-for-Stability-Libya.pdf

٦. انظر تحليلات مفصلة لتطورات مرحلة المؤتمر الوطني العام: فريديرك ويري، "تحدي بناء الأمن في شرق ليبيا"، مركز كارنيجي للشرق الأوسط، ١١ سبتمبر ٢٠١٢، وفريديرك ويري، "العالم الجريء والجديد للانتخابات الليبية"، مركز كارنيجي للشرق الأوسط، ٢٦ يونيو ٢٠١٢.

- "سيناريو المقايضة.. المسارات المتشابكة للصراعات الداخلية في ليبيا"، المركز الإقليمي للدراسات الاستراتيجية في القاهرة، ٦ أغسطس ٢٠١٤، فريدرك ويري، "معركة السيطرة على بنغازي"، مركز كارنيجي للشرق الأوسط، ٢٩ فبراير ٢٠١٤.

- "معركة كرامة ليبيا.. الصراع وأطرافه، مركز العربية للدراسات، العربية.نت، ٢١ مايو ٢٠١٤، "فجر ليبيا"، الجزيرة نت، ٢٣ أغسطس ٢٠١٤.

٧. انظر تحليلات مفصلة حول مرحلة مجلس نواب طبرق: فريدريك ويري، "ماذا وراء تصاعد أعمال العنف في ليبيا؟"، مركز كارنيجي للشرق الأوسط، ٢٨ يوليو ٢٠١٤، هشام الشلوي، حوار غدامس وغياب القوى الفاعلة في ليبيا، الجزيرة نت، ١٤ أكتوبر ٢٠١٤، باتريك حايمزادة، أخطاء في تحليل الأزمة الليبية، الحياة، ٢٧ أغسطس ٢٠١٤، مجلس النواب في طبرق يدعو الأمم المتحدة لحماية المدنيين في ليبيا، رويترز، ١٣ أغسطس ٢٠١٤.

٨. انظر فهم معضلة الدولة جغرافيًا وسياسيًا في: د. جمال حمدان، الجماهيرية الليبية.. دراسة في الجغرافيا السياسية، (القاهرة، ١٩٧٣)، وليام زارتمان، "السياسة الخارجية الليبية والسعي نحو البطولة"، د. بهجت قرني، ود. علي الدين هلال (محرران)، السياسات الخارجية للدول العربية (القاهرة: مركز الدراسات السياسية، جامعة القاهرة، ١٩٩٤).

٩. انظر مجموعة من المقالات المهمة لفهم طبيعة الأنظمة الأمنية الهجين في ليبيا: يزيد صايغ، السياسة العسكرية في ليبيا.. تقدم نحو الماضي، صحيفة الحياة، ٢٩ مايو ٢٠١٤. فريديرك ويري، "إنهاء الحرب الأهلية في ليبيا.. بين السياسة وإعادة الأمن"، مركز كارنيجي للشرق الأوسط، ٢٤ سبتمبر ٢٠١٤.

١٠. بولا ميجيا، "ثورة ملعونة.. ليبيا انتهت مظالم القذافي وبقيت سوء الإدارة"، المجلة، ٤ أغسطس ٢٠١٢.

http://www.majalla.com/arb/2012/08/article55237613

١١. "ليبيا النفط وقود الحرب"، سكاي نيوز عربية، متاح على الرابط التالي:

http://www.skynewsarabia.com/web/article/728575/%D9%84%D9%8A%D8%A8%D9%8A%D8%A7-%D8%A7%D9%84%D9%86%D9%81%D8%B7-%D9%88%D9%82%D9%88%D8%AF-%D8%A7%D9%84%D8%AD%D8%B1%D8%A8

١٢. انظر مجموعة مقالات حول الصعود الجهادي في ليبيا:

Omar Ashour, “Libyan Islamists Unpacked: Rise, Transformation and Future,” Brookings Policy Briefing, May 2, 2012,

www.brookings.edu/~/media/research/files/papers/2012/5/02%20libya%20ashour/omar%20ashour%20policy%20briefing%20english.pdf

- السنوسي البسيكري، "ليبيا.. تحديات الحكومة في مواجهة الجماعات المتشددة"، مركز الجزيرة للدراسات، ٨ أكتوبر ٢٠١٢.

- كامل عبد الله، قيد التبلور، "احتمالات إقامة دولة في ليبيا"، موقع مجلة السياسة الدولية، ٢٠١٢/٢/١٣.

- هارون ي. زيلين، "التيار الإسلامي في ليبيا"، معهد واشنطن لسياسات لشرق الأدنى، أبريل ٢٠١٣.

http://www.washingtoninstitute.org/ar/policy-analysis/view/islamism-in-libya

13. Libya: Militias, Tribes and Islamists, 19 December 2014, http://www.landinfo.no/asset/3025/1/3025_1.pdf

١٤. استندت فهم خرطة الصراع إلى عدد من الدراسات حول الصراع في ليبيا؛ من أبرزها:

- Daveed Gartenstein-Ross & Nathaniel Barr, "Dignity and Dawn: Libya's Escalating Civil War", ICCT Research Paper, February 2015,

http://www.icct.nl/download/file/ICCT-Gartenstein-Ross-Barr-Executive-Summary-Libyas-Escalating-Civil-War-February2015.pdf

Jacqueline Lacroix, "Libya militias Profile: al-Qaqa Brigade", the Libyan insider, July 3, 2014,

http://www.libyaninsider.com/libyan-militias-profile-al-qaqa-brigade/

- Conflict Map Libya - post-Qaddafi

http://insct.syr.edu/wp-content/uploads/2013/02/Mapping-the-Libyan-Conflict.pdf

-Libya Militia Map: A Visual Breakdown Of Who Controls What

http://www.ibtimes.com/libya-militia-map-visual-breakdown-who-controls-what-1630392

١٥. انظر مجموعة من التطورات التي صاغت ديناميات الصراع الليبي:

- Wolfram Lacher Fault Lines of the Revolution Political Actors, Camps and Conflicts in the New Libya http://www.swpberlin.org/fileadmin/contents/products/research_papers/2013_RP04_lac.pdf

- مجلس النواب في طبرق يدعو الأمم المتحدة لحماية المدنيين في ليبيا، رويترز، ١٣ أغسطس ٢٠١٤.

- حكومة الثني تدعم عملية الكرامة في ليبيا، فرانس برس، ١٤ أكتوبر ٢٠١٤.

- تصريحات عبد الله الثني حول أن عملية الجبل الغربي تخضع للجيش النظامي، الشرق الأوسط، ١٩ أكتوبر ٢٠١٤.

- الجيش النظامي يعلن دعمه لحفتر، قناة الحرة، ١٥ أكتوبر ٢٠١٤.

- تقرير حول المعارك في الجبل الغربي، الخليج، ١٩ أكتوبر ٢٠١٤.

١٦. انظر نموذج لتصريحات وزير الخارجية المصري حول دعم شرعية مجلس النواب الليبي، وأنه من غير المقبول إحياء المؤتمر الوطني العام الموازي في المؤتمر الوزاري في مدريد حول تنمية واستقرار ليبيا، العرب اللندنية، ١٨ سبتمبر ٢٠١٤. وكذلك تصريحات السيسي في افتتاح القمة الإفريقية في مالابو في يونيو ٢٠١٤، وتأكيده أهمية مواجهة الإرهاب العابر للحدود.

١٧. بدا ذلك التوجه واضحًا في ختام الدورة الـ٣٣ لوزراء خارجية اتحاد دول المغرب العربي في ٧ مايو ٢٠١٥ عندما أكد أنه لا بديل عن الحوار وحكومة التوافق حلاً للأزمة الليبية، موقع روسيا اليوم، ٨ مايو ٢٠١٥.

١٨. نموذج لتصريحات المسئولين في دول المغرب العربي لوزير خارجية المغرب صلاح مزوار حول دعم الحوار الليبي الذي جرى في الصخيرات في المغرب، موقع الجزيرة.نت، ١٠ أبريل ٢٠١٥، وكذا تقرير حول عملية باردو في تونس: العربية.نت، ٢٠ مارس ٢٠١٥.

١٩. تقريران حول استقبال السبسي لرئيس حكومة طرابلس ورد فعل حكومة طبرق في: الحياة اللندنية ١٧ أبريل ٢٠١٥، و١١ مايو ٢٠١٥.

٢٠. بعد أيام من الضربة المصرية ضد درنة، قال وزير خارجية الجزائر رمضان بلعمامرة خلال لقائه نظيره البريطاني فيليب هاموند إن بلاده تفضل الحوار السياسي، وإن أي عمل عسكري لن يحل الأزمة الليبية. ولم تختلف هذه التصريحات عما قاله رئيس الوزراء التونسي الحبيب الصيد في الـ١٨ من فبراير ٢٠١٥ الذي أكد أهمية الحوار لحل أزمة ليبيا، انظر: تقرير لموقع قناة روسيا اليوم، الجزائر وبريطانيا ترفضان حلاً عسكريًا في ليبيا، ١٩ فبراير ٢٠١٥، وأيضًا تقرير لموقع قناة روسيا اليوم، تونس ترفض أي تدخل أجنبي في ليبيا، ١٨ فبراير ٢٠١٥.

٢١. انظر تصريحات وزير الخارجية المصري حول التنسيق مع الجزائر ودعم الحوار الليبي بالتوازي مع مجلس نواب طبرق: في صحيفة الخليج الإماراتية، مصر والجزائر وإيطاليا تؤكد دعمها لأي اتفاق في ليبيا، ١٠ أبريل ٢٠١٥، صحيفة الشروق المصرية، ٢٤ مايو ٢٠١٥.

٢٢. فرانس ٢٤، "هل شنت مصر والإمارات غارات على ليبيا؟"، ٢٧ أغسطس ٢٠١٤.

23. James Maxwell , What is Qatar doing in Libya, March 2012

http://thinkafricapress.com/libya/what-qatar-doing

٢٤. انظر الاتهامات الليبية لقطر على لسان رئيس الوزراء عبد الله الثني، (سكاي نيوز عربية، الجزيرة.نت ١٦ سبتمبر ٢٠١٤).

٢٥. الموقف التركي من الأزمة الليبية، تقدير للمركز العربي للأبحاث والسياسات في الدوحة، ١٨ مارس ٢٠١١)، تقرير زيارة المبعوث التركي إيشلر إلى طرابلس، موقع بي بي سي، ٢٢ أكتوبر ٢٠١٤.

٢٦. انظر تحليل: د. خالد حنفي علي، إشكاليات التدخل الدولي في ليبيا، دورية حالة الإقليم، المركز الإقليمي للدراسات الاستراتيجية، أغسطس ٢٠١٤، وأيضًا تقرير لهيئة الإذاعة البريطانية حول تعهد ١٣ دولة بعدم التدخل في الشأن الليبي (بي بي سي، ٢٣ سبتمبر ٢٠١٤)، رويترز، البرلمان الليبي يجري محادثات مع برلمان منافسة، ٢٩ سبتمبر ٢٠١٤.

٢٧. استنفار لمنع سقوط طرابلس في قبضة داعش، الحياة اللندنية، ٢ يونيو ٢٠١٥. أوروبا تنتظر موافقة ليبية لانتزاع قرار أممي ضد المهربين، العربية.نت، ٤ يونيو ٢٠١٥، وكذا تقرير لروسيا اليوم، ١٩ مايو ٢٠١٥.

٢٨. د. خالد حنفي علي، "معضلات الحوار بين أطراف الأزمة الليبية"، المركز الإقليمي للدراسات الاستراتيجية، ٥ فبراير ٢٠١٥.

٢٩. للتفاصيل انظر: هشام الشلوي، حوار غدامس وغياب القوى الفاعلة في ليبيا، الجزيرة.نت، ١٤ أكتوبر ٢٠١٤.

٣٠. "ليون: مسودة الاتفاق حول ليبيا قابلة للتعديل"، الجزيرة.نت، ٢٩ أبريل ٢٠١٥.

٣١. "مجلس نواب طبرق يرفض المسودة الرابعة لليون"، الجزيرة.نت، ٩ يونيو ٢٠١٥.

٣٢. انظر تفاصيل البيان الختامي لملتقى القبائل في مصر، اليوم السابع، ٢٩ مايو ٢٠١٥

٣٣. خلال مشاركته في افتتاح مؤتمر البلديات في تونس، ليون: حان الوقت لحل الأزمة الليبية، الجزيرة.نت ،٢٩ مايو ٢٠١٥.

٣٤. لتفاصيل حول تجربة مركز الحوار الإنساني في ليبيا يمكن متابعة ما يلي:

- أنشطة ليبيا في موقع الحوار الإنساني

http://www.hdcentre.org/en/our-work/peacemaking/libya/

- رشيد خشانة، خبرة سويسرية للإسهام في تسوية نزاعات قبلية في ليبيا، شبكة سويس إنفو،

http://www.swissinfo.ch/ara/%D9%85%D8%B1%D9%83%D8%B2-%D8%AC%D9%86%D9%8A%D9%81-%D9%84%D9%84%D8%AD%D9%88%D8%A7%D8%B1-%D8%A7%D9%84%D8%A5%D9%86%D8%B3%D8%A7%D9%86%D9%8A-_%D8%AE%D8%A8%D8%B1%D8%A9-%D8%B3%D9%88%D9%8A%D8%B3%D8%B1%D9%8A%D8%A9-%D9%84%D9%84%D8%A5%D8%B3%D9%87%D8%A7%D9%85-%D9%81%D9%8A-%D8%AA%D8%B3%D9%88%D9%8A%D8%A9-%D9%86%D8%B2%D8%A7%D8%B9%D8%A7%D8%AA-%D9%82%D8%A8%D9%84%D9%8A%D8%A9-%D9%81%D9%8A-%D9%84%D9%8A%D8%A8%D9%8A%D8%A7/35677948

5

أدوار المبعوثين الدوليين في الأزمات الإقليمية بالشرق الأوسط

وحدة العلاقات الإقليمية

بالمركز الإقليمي للدراسات الاستراتيجية بالقاهرة

أدت حالة عدم الاستقرار التي تشهدها بعض دول المنطقة إلى توافد عدد كبير من المبعوثين الدوليين إلى مناطق النزاع، سواء في سوريا أو ليبيا أو اليمن، بهدف طرح مبادرات لتسوية الصراعات، أو وقف وتجميد القتال، إلا أنها لم تحقق نتائج بارزة في كثير من الأحيان، وهو ما دفع بعضهم إلى الانسحاب، على غرار المبعوثَيْن الأمميين السابقين إلى سوريا كوفي عنان والأخضر الإبراهيمي، فيما واجه البعض الآخر اتهامات بالانحياز لأحد أطراف الصراع، خاصة في الحالة اليمنية. ورغم أن المبعوثين الدوليين يملكون أدوات تأثير يمكن من خلالها تحريك «المياه الراكدة»، فإن أدوارهم سوف تظل، على الأرجح، مرتبطة بمدى قبول أطراف الصراع الداخليين والإقليميين لها.

مهام المبعوثين الدوليين

ساهم تصاعدُ حدة الأزمات الإقليمية بالمنطقة في تعدد المهام التي يقوم بها المبعوثون الدوليون، وتتمثل أهم هذه المهام فيما يلي:

١- وقف القتال:

ففي الأزمة السورية تقدم المبعوث الدولي الأسبق إلى سوريا كوفي عنان بخطة لوقف إطلاق النار في أبريل ٢٠١٢. ورغم ترحيب جميع الأطراف بهذه المبادرة، بل وتحويلها إلى أساس لمؤتمر «جنيف ١» الذي يطالب المجتمع الدولي بتسوية الأزمة السورية بناء على ما انتهى إليه من نتائج؛ فإنها لم تُنفذ فعليًا، وهو ما أدى في النهاية إلى استقالة كوفي عنان عقب فشل تطبيق «جنيف ١»، وهو المصير نفسه الذي واجهه الأخضر الإبراهيمي الذي لم ينجح في الوصول إلى حلول وسطى بين الأطراف الرئيسية في الأزمة.

وقد أشارت اتجاهات عديدة إلى الصعوبات المختلفة التي واجهت الأخير في سبيل الوصول إلى توافق مشترك بين أطراف الصراع المختلفة، حيث كشفت عن أنه حاول إقناع الرئيس السوري بشار الأسد بأن تنحيه عن الحكم قد يؤدي إلى تسوية الأزمة وإنقاذ سوريا، وذلك بدعوته إلى ممارسة دور «صانع الملوك»؛ إلا أن هذه المحاولة قوبلت برفض شديد من جانب الأسد الذي ما زال مصرًا على ضرورة منح الأولوية لمحاربة الإرهاب على تشكيل هيئة حكم انتقالية في سوريا.

٢- هدنة دائمة ودعم التحول الانتقالي:

حيث أعلن المبعوث الدولي إلى ليبيا برناردينو ليون، في ٢٢ يونيو ٢٠١٥، عن تنظيم لقاء مع الجماعات المسلحة في مصراتة، مؤكدًا ضرورة «التواصل مع مختلف الأطراف الأمنية والعسكرية على الأرض في مناطق مختلفة في ليبيا»، كما أنه طرح تشكيل «مجلس الدولة» من أجل اقتسام السلطة، ومنح مؤسسات الدولة الأدوات المطلوبة للحكم بفاعلية.

فضلا عن ذلك، نجح ليون في تنظيم لقاءات مع ممثلين عن المجالس البلدية في طرابلس وزلتين ومصراتة وسبها، ومارس دورًا بارزًا في الوصول إلى مشروع اتفاق «السلم والمصالحة»، في مدينة الصخيرات المغربية الذي جرى توقيعه بالأحرف الأولى، في ١١ يوليو ٢٠١٥، والذي يدعو إلى تشكيل حكومة وحدة وطنية واعتبار مجلس نواب طبرق الهيئة التشريعية الوحيدة في الدولة، وتأسيس مجلس أعلى للدولة، ومجلس أعلى للإدارة المحلية، وهيئة لإعادة صياغة الدستور، ومجلس للدفاع والأمن.

ويسعى ليون في الفترة الحالية إلى تقليص حدة الخلافات العالقة بين الأطراف المختلفة، خاصة تلك التي تُبدي تحفظات عديدة على الاتفاق، على غرار المؤتمر الوطني العام غير المعترف به دوليًا، والذي غاب ممثلوه عن التوقيع على الاتفاق، حيث عقد اجتماعًا، في ٣١ يوليو ٢٠١٥، مع ممثلين عن المؤتمر الوطني في الجزائر من أجل الوصول إلى حلول وسط حول الاتفاق، لا سيما فيما يتعلق بمطالبة المؤتمر بإبعاد الفريق أول خليفة حفتر عن قيادة الجيش، وصلاحيات المجلس الأعلى للدولة، وآليات إدماج عناصر الميليشيات في مؤسسات الدولة.

٣- أغراض إنسانية:

مثّلت الأغراضُ الإنسانية أحد الأهداف الرئيسية للمبادرة التي طرحها المبعوث الدولي إلى سوريا ستيفان دي ميستورا والخاصة بتجميد القتال في حلب لإدخال المساعدات الإنسانية ومعالجة الجرحى وتبادل الأسرى، بهدف تخفيف معاناة السوريين، وهو ما دفع اتجاهات عديدة للإشارة إلى أن دي ميستورا نجح في الترويج لمصطلح «تجميد الصراع» الذي كان غائبًا عن تطورات الأزمة في سوريا.

وفي رؤية تلك الاتجاهات، فإن دي ميستورا حاول تغيير آليات التعامل مع الأزمة السورية والتي اتبعت في الفترة الماضية، وذلك من خلال العمل في البداية على الوصول إلى توافقات محدودة ومؤقتة ربما يمكن استثمارها في مرحلة تالية في إبرام تسوية نهائية للأزمة؛ إلا أن هذه الرؤية لم تنجح حتى الآن في تحقيق اختراق بارز في الأزمة، بسبب سعي الأطراف الداخلية إلى إفراغها من مضمونها، أو تقليص أهميتها، إلى جانب تبني القوى الإقليمية والدولية المعنية بالأزمة موقفًا حذرًا تجاهها، حيث أبدت الكثير من تلك القوى، لا سيما الولايات المتحدة الأمريكية، شكوكًا في مدى استعداد نظام الأسد للتجاوب مع تلك المبادرة.

٤- دعم المبادرات الدولية:

تبدو الحالة اليمنية مثالا على ذلك؛ حيث يسعى المبعوث الأممي إلى اليمن إسماعيل ولد الشيخ أحمد، في الوقت الحالي، إلى تنفيذ قرار مجلس الأمن رقم «٢٢١٦» الذي صدر في ١٤ أبريل ٢٠١٥، وفَرَضَ حظرًا على توريد الأسلحة للحوثيين، وطالبهم بالانسحاب من المناطق التي سيطروا عليها، والتخلي عن الأسلحة التي حصلوا عليها من المؤسسات العسكرية والأمنية.

٥- تسوية الخلافات تدريجيًّا:

وتتمثل أهم نماذج هذه المهام في المبادرة التي طرحها المبعوث الأممي إلى سوريا ستيفان دي ميستورا، في ٢٨ يوليو ٢٠١٥، بشأن تشكيل مجموعات عمل سورية مشتركة بهدف مناقشة أربع قضايا رئيسية تتمثل في: المعتقلين، والأمن، وتوفير الخدمات الطبية للمدنيين، ووقف تدفق السلاح والمقاتلين الأجانب. وفي رؤيته، فإن تحقيق توافق حول هذه القضايا ربما يساعد في الوصول إلى حلول وسط للقضايا الأكثر تعقيدًا، بشكل يمكن أن يمهد الطريق أمام إبرام تسوية سياسية تنهي الأزمة التي بلغت عامها الخامس.

ورغم أن المبادرة حظيت بترحيب لافت من جانب مجلس الأمن الذي حث على تبني توصيات دي ميتسورا، وإقناع الأطراف السورية بالمشاركة في الحوار المقترح، فإنها واجهت رفضًا من جانب بعض الأطراف الرئيسية التي اعتبرت أن تلك المبادرة تمثل مؤشرًا على فشل دي ميستورا في تحقيق اختراق في الأزمة. وقد أشارت تقارير عديدة إلى أن تلك المبادرة الجديدة لا تختلف عن تلك التي طرحها دي ميستورا في السابق، والخاصة بتجميد القتال في حلب، على أساس أنهما تشتركان في العمل على الوصول إلى توافقات حول قضايا محددة قبل مناقشة القضايا الأصعب والأكثر تعقيدًا، على غرار مستقبل الأسد، ودور النظام في المرحلة الانتقالية. وربما يكون ذلك هو ما دفع بعض الاتجاهات إلى إبداء حذرٍ تجاه مدى قدرة تلك المبادرة الجديدة على تحقيق أهدافها.

أسباب عدم الفاعلية

لكن اللافت في هذا السياق، هو أنه رغم الجهود الحثيثة التي يبذلها المبعوثون الدوليون في معظم أزمات المنطقة، فإنها لم تُحقق نتائج بارزة، **وذلك لاعتبارات عديدة يمكن تناولها على النحو التالي:**

١- الاتهامات بالانحياز:

فقد وُجِّهت عدةُ اتهامات للمبعوثين الأمميين إلى اليمن وسوريا وليبيا بعدم الحياد، ودعم مصالح أطراف معينة، على غرار المبعوث الأممي السابق إلى اليمن جمال بن عمر الذي واجه اتهامات تداولتها وسائل الإعلام حول انحيازه لحركة الحوثيين، ومحاولاته عرقلة وحدة اليمن، الأمر الذي مثَّل أحد الأسباب التي أدت في النهاية إلى تعيين إسماعيل ولد الشيخ أحمد مبعوثًا جديدًا، بل إن الأخير نفسه واجه اتهامات بالانحياز، حيث شنت حركة الحوثيين في ١٠ يونيو ٢٠١٥ هجومًا حادًّا ضده، مشيرة إلى أنه «يسعى إلى تمرير أجندة معينة». ومن دون شك، فإن ذلك يعود، في قسم منه، إلى إصرار ولد الشيخ أحمد على تأكيد أهمية تنفيذ قرار مجلس الأمن رقم «٢٢١٦»، باعتبار أن ذلك يمثل إحدى الآليات الرئيسية التي يُمكن من خلالها تسوية الصراع في اليمن.

كذلك وجهت اتجاهات عديدة انتقادات حادة للمبعوث الأممي إلى سوريا ستيفان دي ميستورا بسبب «سعيه إلى طرح مبادرات لمجرد ملء الفراغ والظهور الإعلامي»، خاصةً بعد تأكيده، في ١٢ فبراير ٢٠١٥، أن «الأسد جزء من الحل في سوريا»، مشيرًا إلى «استحالة تجاوزه»، حيث اعتبر «الائتلاف الوطني السوري» أن هذه التصريحات «تمثل محاولة لاسترضاء الأسد على حساب مبادئ أساسية لا حياد عنها». ويبدو أن تلك الانتقادات كانت أحد الأسباب التي دفعت دي ميستورا إلى تغيير موقفه تجاه الأسد، وتحديدًا عندما دعاه، في ٧ يونيو ٢٠١٥، إلى الرحيل، باعتبار أن ذلك يمثل آلية للوصول إلى تسوية للأزمة السورية.

كما واجه المبعوث الدولي إلى ليبيا برناردينو ليون اتهامات بأنه «يسعى لضم ميليشيات مسلحة غير شرعية لطاولة الحوار»، حيث يبذل جهودًا في الوقت الحالي بهدف إجراء مباحثات مع الأطراف التي تحفظت على مشروع اتفاق «السلم والمصالحة» الذي تم توقيعه بالأحرف الأولى، وعلى رأسها المؤتمر الوطني العام الذي لا يحظى بشرعية دولية.

٢- انقسام أطراف النزاع الداخلي:

أدى ذلك إلى عدم نجاح بعض المبادرات في تحقيق أهدافها، على غرار خطة تجميد القتال في حلب التي طرحها المبعوث الأممي إلى سوريا ستيفان دي ميستورا، والتي اعتبرت بعض القوى أنها رؤية سلبية لحل الأزمة السورية، خاصة وأنها تساعد في الترويج لوجود دور محتمل للأسد في إدارة المرحلة الانتقالية التي سوف تبدأ في مرحلة ما بعد الوصول إلى تسوية سلمية للأزمة، خاصة بعد التصريحات التي أدلى بها دي ميستورا، والتي أشار فيها إلى أن «الأسد جزء من الحل».

كما بدا واضحًا أيضًا أن النظام نفسه حاول، في البداية، عدم وضع عقبات أمام تلك النوعية من المبادرات بهدف كسب مزيد من الوقت فقط، دون أن يكون لديه استعداد حقيقي للالتزام ببنودها، على غرار موقفه من الحوار الذي عقد في روسيا في الفترة من ٢٦ وحتى ٢٨ يناير ٢٠١٥، والذي شارك فيه وفد من النظام دون أن تكون لديه خطة واضحة للتعامل مع ما يمكن أن يترتب على الحوار من استحقاقات محتملة.

٣- تصاعد حدة التدخل الخارجي:

يفرض التدخل الخارجي خيارات ضيقة أمام المبعوثين الدوليين الذين ارتبطت جهودهم، في كثير من الأحيان، بأدوار القوى الإقليمية والدولية المعنية بتلك الأزمات. ففي سوريا، على سبيل المثال، طالب دي ميستورا بعدم استبعاد إيران من مبادرات التسوية، وهو ما أثار انتقادات حادة ضده بسبب الدعم الإيراني القوي لنظام الأسد، والذي أدى إلى عدم دعوة إيران للمشاركة في مؤتمري «جنيف ١» و«جنيف ٢». وقد حاول دي ميستورا استثمار التداعيات التي فرضها الوصول إلى الاتفاق النووي بين إيران ومجموعة «٥+١» في ١٤ يوليو ٢٠١٥، من أجل دعم جهوده في الوصول إلى تسوية للأزمة السورية، لا سيما في ظل وجود مؤشرات حول جهود تبذلها روسيا لعقد مؤتمر جديد يجمع ممثلي النظام والمعارضة، سواء في موسكو أو في جنيف.

٤- التنافس الإقليمي:

ظهر ذلك جليًّا في الحالة الليبية، فرغم أن الحوار الذي تم عقده بين الأطراف الليبية المتصارعة في مدينة الصخيرات المغربية، والذي انتهى بالتوقيع بالأحرف الأولى على اتفاق «السلم والمصالحة»، يأتي في إطار محادثات السلام التي ترعاها الأمم المتحدة للوصول إلى تسوية للأزمة الليبية؛ فإن ذلك لم يمنع اتجاهات عديدة من الإشارة إلى أن ثمة تنافسًا خفيًّا يتصاعد بين المغرب والجزائر للعب دور الوسيط في الأزمة الليبية، خاصةً بعد اتجاه الجزائر أيضًا إلى استضافة رؤساء أحزاب وناشطين سياسيين ليبيين، في مارس ٢٠١٥، من أجل مناقشة تطورات الأزمة في ليبيا، في مقابل اتجاه المغرب إلى التدخل في الجهود التي تبذلها أطراف إقليمية عديدة، على رأسها الجزائر، لتنظيم جولات حوار بين أطراف الأزمة في مالي.

٥- التداخل في المهام:

ففي ليبيا، على سبيل المثال، قامت كلٌّ من الولايات المتحدة الأمريكية وألمانيا وفرنسا وبريطانيا والاتحاد الأوروبي وتركيا بتعيين مبعوثين لها، ورغم أن هذه الخطوة تُشير عمليًّا إلى أن تلك الأطراف تسعى إلى الانخراط في الأزمة الليبية بعد الاتهامات التي وجهت إلى بعضها بسبب دورها في التدخل العسكري الذي أدى إلى الإطاحة بنظام الرئيس الليبي السابق معمر القذافي، فإنها تعكس في الوقت نفسه تضاربًا في مهام المبعوثين الدوليين، وهو ما يؤدي في النهاية إلى تراجع فرص نجاح الجهود الدولية في التوصل إلى تسوية جادة للأزمة الليبية.

محفزات محتملة للوساطة

ومع ذلك، يبقى القول إن هناك مجموعة من العوامل قد تساعد في دعم قدرة المبعوثين الدوليين على تحقيق أهدافهم، **يتمثل أهمها فيما يلي:**

١. أن «الحل السياسي» أصبح يمثل الآلية الرئيسية التي يمكن الاستناد إليها للوصول إلى تسويات للأزمات المختلفة في المنطقة، وذلك في ظل تراجع دور الولايات المتحدة الأمريكية في المنطقة، واتجاهها إلى الانسحاب تدريجيًّا من مناطق الأزمات، وهو ما يبدو جليًّا في الجهود الحثيثة التي بذلتها من أجل الوصول إلى تسوية لأزمة الملف النووي الإيراني، والتي انتهت بالتوقيع على اتفاق بين إيران ومجموعة «٥+١» في ١٤ يوليو ٢٠١٥.

٢. بروز مؤشرات حول تقارب نسبي بين الولايات المتحدة الأمريكية وروسيا، خاصة بعد توقيع الاتفاق النووي بين إيران ومجموعة «٥+١» - قد يتيح دعم بعض المبادرات الجادة للوصول إلى تسوية لبعض الأزمات، وعلى رأسها الأزمة السورية التي حظيت باهتمام خاص في اللقاءات الأخيرة التي جمعت وزيري الخارجية الأمريكي جون كيري والروسي سيرجي لافروف في الدوحة وكوالالمبور. وقد أشارت اتجاهات عديدة إلى أن هذا التقارب الملحوظ انعكس في تأكيد واشنطن وموسكو أهمية محاربة الإرهاب، ودعم الجهود التي يبذلها دي ميستورا لتنظيم حوار بين الأطراف الرئيسية المختلفة من خلال تشكيل مجموعات العمل.

٣. امتلاك المبعوثين الدوليين هامشًا من الحركة يسمح لهم بالاطلاع على الأوضاع الديمغرافية والسياسية والأمنية في الدول التي تواجه أزمات داخلية مستعصية، بشكل ربما يمكنهم، في بعض الأحيان، من التوصل إلى حلول وسط تحظى بقبول جميع الأطراف المعنية بالأزمة.

٤. تصاعد حدة التداعيات السلبية التي يفرضها استمرار الأزمات الإقليمية دون حل، على غرار انتشار التنظيمات الإرهابية المسلحة -مثل تنظيم «داعش» و«جبهة النصرة»- التي تستغل فشل الجهود الدولية والإقليمية التي تبذل بهدف الوصول إلى تسويات سياسية للأزمات المختلفة، من أجل توسيع نطاق نفوذها، وسيطرتها على مناطق جديدة بالإقليم. وبالطبع، فإن تزايد اهتمام القوى الدولية والإقليمية بمحاربة الإرهاب ربما يمثل أحد المداخل الأساسية التي قد تمكن المبعوثين الدوليين من تبني مبادرات سياسية قد تؤدي إلى تسوية الأزمات الإقليمية المختلفة.

6

سياسات الوساطة لوقف إطلاق النار في الصراعات الداخلية

نيتا ياواناراجا

عضو سابق بالأمم المتحدة ورئيسة مكتب برنامج المساعي الحميدة بأمانة الكومنولث وقسم منع النزاعات وخبير بقسم دراسات الحروب بجامعة كينجزكولدج بلندن

أدى تصاعد الصراع في كلٍّ من سوريا واليمن، بالرغم من كافة محاولات وقف إطلاق النار، إلى ظهور حاجة ملحة ومتنامية لفهم إمكانية الوصول لوقف إطلاق نار مستمر. وتلك الحاجة السياسية والأخلاقية الملحة لوقف شلال الدم وتخفيف وطأة المعاناة الإنسانية تتضافر مع جهود صانعي السلام والسياسيين والحقوقيين ووسائل الإعلام والجماهير لدعوة الأطراف المتقاتلة لوقف العنف .

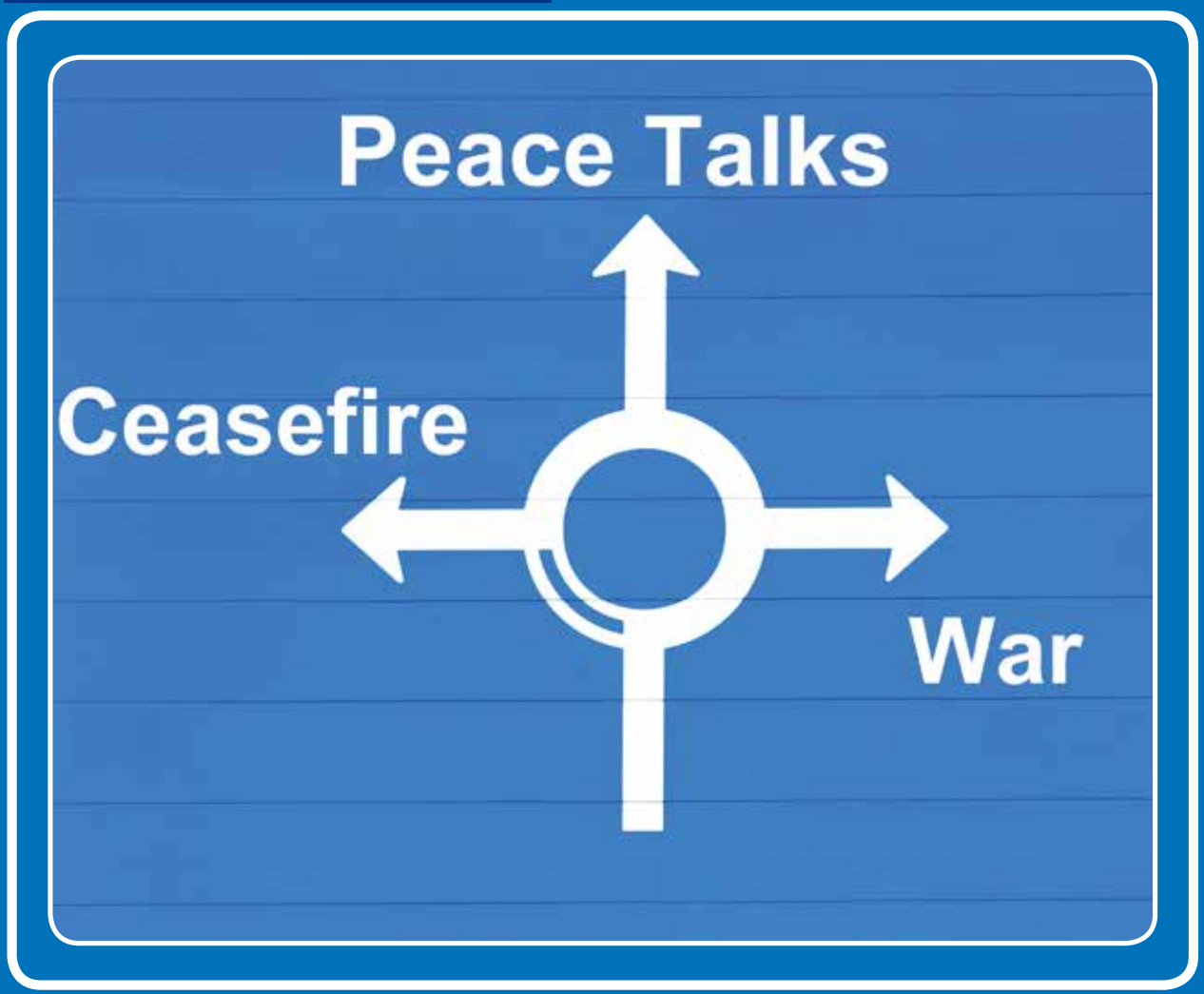

لم تُكلل تلك الدعوات في أغلب الحالات بالوصول إلى وقف إطلاق نار مستمر. والسؤال: لماذا يُعد الوصول لوقف إطلاق النار من الأمور الصعبة والأكثر أهمية؟.

وتُعد الكتابات الأكاديمية بهذا الصدد شحيحة جدًّا، والقليل المتاح يُركز بشكل ضيّق على حالات وقف إطلاق النار في سياقات محددة لحالة واحدة، وتلك الدراسات تُعطي قليلا من الانتباه نظريًّا وتجريبيًّا للعلاقة بين وقف إطلاق النار والمفاوضات واتفاقيات السلام في إطار عمليات السلام (هوجلاند ٢٠٠٤).

ثمة بحثان منهجيان في هذا السياق ظهرا بشكل استثنائي؛ بحث جيمس دي دي سميث (وقف الحروب: تحديد العوائق في وجه وقف إطلاق النار) (١٩٩٥)، وبحث فيرجينيا بيج فرونتا (وقت السلام: اتفاقيات وقف إطلاق النار واستمرارية السلام) (٢٠٠٤).

ويعرض بحث سميث العوائق التي تقف حائلا ضد الوصول إلى اتفاق لوقف إطلاق النار، كما يُظهر أن التلكؤ بين الأطراف المتحاربة في وقف العنف سبب شائع لعدم بقاء هذا الوقف ساريًا. وطبقًا لسميث فإن انعدام الرغبة هذه هي عادة نتيجة الخوف من أن يحصل العدو على مكاسب عسكرية، أو أن يكسب الثقة لتحقيق الأهداف عسكريًّا خلال فترة وقف إطلاق النار.

فيما تُركز دراسة فرونتا على الصراعات داخل البلد الواحد في الفترة من ١٩٤٨ – ١٩٩٨، وتقدم تحليلا وافيًا يُفسر الروابط بين وقف إطلاق النار واستمرارية السلام. وطبقًا لها فإن العلاقة بين وقف إطلاق النار مستمر في الصراعات داخل البلد الواحد، وسواء ستستمر الحرب أم لا تحددها بشكل كبير عناصر وقف إطلاق النار، والتي بدورها تخلق المعايير المقيدة للفصائل المتحاربة، وتساهم في تغيير تكلفة العودة للحرب.

وتتضمن تلك المعايير: انفصال القوات، والرقابة الدولية، وضمانات يطرحها طرف ثالث، واتصالات معززة، ومعايير لبناء الثقة، وإجراءات حل النزاعات، وتختتم فرونتا بأنه كلما زادت قوة المعايير الموضوعة ضمن إطار اتفاقيات وقف إطلاق النار كلما ساعد ذلك على استمراريته.

وبالرغم من هذه المساهمات البارزة، لم تقدم هذه الدراسات إرشادًا كافيًا فيما يخص متى وكيف تتم الوساطة لوقف إطلاق النار.

وتهدف هذه الورقة البحثية إلى سد تلك الثغرة من خلال الاستعانة بما تم التوصل إليه في مجال حل النزاعات، ثم تطبيقها في سياق وقف إطلاق النار. وتُناقش هذه الورقة أن استمرارية وقف إطلاق النار تتأثر مباشرة بمن هو المستفيد من إنهاء النزاع، ومتى يتم التدخل لوقف إطلاق النار، وماهيته، وعلاقته بالتسوية النهائية للنزاع، وكيف يتم التوصل لوقف إطلاق النار. وتختتم الورقة بعدة دروس رئيسية لصانعي السياسات، وتعيين الثغرات بغرض تناولها في الأبحاث المستقبلية.

من المستفيد من وقف إطلاق النار؟

في الأوقات المختلفة حال الصراع، هناك عدة جهات لاعبة تتدخل للوساطة لوقف إطلاق النار، وذلك لأغراض مختلفة. يتدخل العاملون في المجال الإنساني والقادة العسكريون والسياسيون والدبلوماسيون الدوليون لأسباب عدة. وثمة تحليل عن الجهات المتدخلة والمصالح الكامنة للأطراف المتفقة على وقف إطلاق النار يشرح بعضًا من الإجابات عن مسألة استمرارية وقف إطلاق النار.

ويُعد وقف إطلاق النار لأسباب إنسانية الأكثر شيوعًا والأكثر فهمًا نظرًا لطبيعته. وقد تتم جهود الوساطة للوصول إليه في أي مرحلة من مراحل الحرب حتى في حال عدم رغبة أيٍّ من الأطراف في وقف الاقتتال؛ وذلك لأن وقف إطلاق النار بشكل مؤقت في هذا السياق لا علاقة له بالصراع العسكري (أبرسول ٢٠٠٠)، ولكن السبب الرئيسي هو توفير مهلة وأمان كافيين لحرية حركة وتوصيل المساعدات الإنسانية والطبية (كالفكسينات)، وذلك للحيلولة دون انتشار الأمراض، وكذلك لتبادل الأسرى، وللوصول للجرحى ودفن الموتى.

وقد ساعد وقفُ إطلاق النار لأسباب إنسانية في بعض الأحوال على خلق رقع آمنة لحماية المدنيين والضعفاء من تقاطع نقاط الاقتتال. وتعتبر هذه الحالات محدودة المدى والمدة والمكان. ومن منظور عسكري فإنه لا شيء يُكتسب أو يُفقد من قبل الطرفين خلال تلك الفترة القصيرة من التوقف، ولا يبدو أيٌّ منهما ضعيفًا.

والموافقة على وقف إطلاق النار لأسباب إنسانية لأمد محدود يمكّن الفصائل المتقاتلة من إظهار مدى اهتمامهم بشعوبهم، مما يُكسبهم عادةً الدعم في المقابل. ويأمل العاملون في المجال الإنساني أن يؤثر وقف إطلاق النار بشكل إيجابي في عملية السلام

من خلال خلق حدٍّ أدنى من الثقة والحس الإنساني المتبادل. كما قد يُسهم وقف إطلاق النار المؤقت لأسباب إنسانية كنقطة تحول في عملية السلام، مما يسمح للمتقاتلين الاستفادة من فترة الراحة من الحرب بشكل كافٍ قد يجعلهم غير راغبين في استئنافها (هاي ١٩٩٠)، وكسبيل لاسترعاء نظر صانعي القرار نحو إنهاء دائم للعنف. وإذا تمكن الطرفان من اقتناص الفرصة والالتزام بعقد اتفاق فقد تخدم الهدنة المؤقتة في فتح باب للمفاوضات.

إن لتحقيق وقف إطلاق نار ممتد وشامل بالرغم من ذلك لعملية شديدة التعقيد بالنسبة للفصائل المتقاتلة، ما يتعدى مجرد الشعور الجيد الذي تخلفه أيام قليلة دون سماع صوت الرصاص. وعلى عكس حالات وقف إطلاق النار القصيرة لأسباب إنسانية فإن وقف إطلاق النار لأسباب عسكرية هو نتيجة لتطابق مصالح المتقاتلين لوقف مجهوداتهم العسكرية، وستستمر الحرب إلى أن يقتنع كلا الطرفين بأنهما سيكونان في حال أفضل مع وقف إطلاق النار لأسباب عسكرية عن استمرارهما في الحرب (شنايدر ١٩٨٧- ١١٠).

وتَحْدُثُ حالات وقف إطلاق النار عسكريًّا عندما ترغب الأطراف في وقف الاقتتال نظرًا لعدم هيمنة أيٍ من الأطراف، أو في حالة الوصول إلى طريق مسدود. وبالرغم من ذلك تُعتبر استمرارية وقف إطلاق النار -إذا وافق العسكريون عليها- وسيلةً لاكتساب بعض الراحة من القتال، أو لإعادة التنظيم والتسليح والتخطيط لعدوان مباغت، أو لقطع الخسائر العسكرية فعليًّا، وذلك لإدراك أن حقيقة الخيار العسكري لم يعد ناجعًا.

ثمة العديد من الاعتبارات السياسية يجب أن تحث الأطراف على الاتفاق على وقف إطلاق النار، قد تشمل اختبار تماسك العدو سياسيًّا وعسكريًّا، ومدى شدة الضغط الدولي، وفقدان السمعة والعزلة المتزايدة داخليًّا وخارجيًّا. وفي الوقت الحاضر لم تعد الدول تخوض حروبًا إلى النهاية حتى يتمكن طرف من نزع سلاح الطرف الآخر كليًّا (واجنر ٢٠٠٠)، وتنتهي الحروب في نهاية الأمر بشروط يتم التفاوض عليها عندما تصبح كلفة الاستمرار أشد عبئًا من الإيجابيات المتوقعة للانتصار (تشان ٢٠٠٣).

إن المحك الجوهري لموافقة القادة السياسيين على وقف إطلاق النار هو البقاء، ففي سياقات الحروب الأهلية عندما تكون احتمالات الهزيمة أكثر واقعية، فإن الضرورة الملحة لبقاء النظام تجعل من خيار تشارك السلطة عاملا أكثر جذبًا.

إن فهم المصالح الكامنة وراء موافقة القادة السياسيين والعسكريين على وقف إطلاق النار، والتي تذهب إلى ما وراء الأغراض الإنسانية، تُعين الوسطاء على فهمٍ أفضل لاحتمالية استمراره.

توقيت وقف إطلاق النار وتأثير استمراريته

تبدو الضرورة الإنسانية لإنهاء العنف عاجلا جلية، لكن الوسطاء الباحثين عن إنهاءٍ للصراع بوقف مبكر ومستمر لإطلاق النار يُواجهون الكثير من الصعوبات، فعندما تكون الفصائل المتقاتلة لا تزال واثقة من الانتصار في المعركة والمعلومات عن ساحة القتال غير واضحة فلن يرغب أيٌّ من الطرفين في وقف إطلاق النار الذي قد يُنهي حملتهم

العسكرية. وفي هذا السياق يصبح وقف إطلاق النار لأسباب إنسانية أفضل ما يمكن تحقيقه.

ومع استمرار الحرب تصبح القوات في حالة من الإنهاك، ويزداد عدد الضحايا، وعندما يتنامى الإحساس لدى القادة السياسيين بعدم إمكانية كسب الحرب -بل خسارتها- يجعل الصراع أميل إلى أن يمضي في طريق الوساطة (كلير ١٩٩٤، زارتمان ١٩٨٩، ١٩٨٥).

في تلك الحالات فإن الوصول إلى تسوية سياسية نهائية بشكل عاجل يضمن وقفًا مستمرًا لإطلاق النار (ماسون، واينجارتن، فيت ١٩٩٩).

ولكن كلما طال أمد الوساطة من أجل تسوية سياسية كلما ضعف اتفاق وقف إطلاق النار من جانب، أو زادت فرصة حصول طرف من الأطراف على ميزات عسكرية ثم الانتصار (هرتزل ١٩٩٩).

وعندما ينبثق وقفٌ طبيعي لإطلاق النار كنتيجة لاتجاهات المعركة المستمرة، فعلى الأرجح يعكس هذا المعتقد المشترك عن طبيعة الواقع العسكري على الأرض، وبالتالي يُصبح وقف إطلاق النار أكثر استقرارًا واستمرارًا، وعندما يتم إعاقة هذه الحالات الطبيعية من وقف إطلاق النار من قبل الوسطاء الذين يحاولون منع ظهور منتصر في ساحة القتال، فإن وقف إطلاق النار سيستمر على الأرجح (فيرنر ويون ٢٠٠٥).

إن وقف إطلاق النار التي ينبثق نظرًا لظهور منتصر في أحد الأطراف له إمكانية الاستمرار إذا كانت شروط التسوية أو الاستسلام مجزية. وعلى الجانب الآخر، إذا حصل المنتصر على كافة الغنائم وحاول إهانة الطرف الخاسر فإن بذور صراع قادم تكون قد زُرعت بالفعل، ولذا فإن توقيت وقف إطلاق النار في حلقة الصراع يحدد قسمة الغنائم، من يحصل على ماذا وما إذا كان هناك أمل في بقائه مستقرًا؟.

العلاقة بين وقف إطلاق النار والتسوية السلمية

بعد تحليل العديد من حالات وقف إطلاق النار فإن ثمة ٣ أنواع للعلاقة بينه وبين التسوية السلمية.

١- النوع الأول: وقف إطلاق النار الذي يفشل بشكل مستمر ولا يصل إلى حد اتفاق سلام، وتلك النماذج إشارة إلى تحدي التوقيت (فيرنر ويون ٢٠٠٥)، أو شعور أحد الطرفين بعدم الأمان أو كلاهما، بحيث لا تؤمن التسوية السلمية مصالح الأطراف الحيوية (فيرون ولايتن ٢٠٠٧).

ويُعد وقف إطلاق النار في سيريلانكا مثالا لتلك العلاقة. في نقطة ما خلال الحرب الأهلية يُصبح الاقتتال المستمر أقل صلةً بمن المنتصر في الحرب كلية ولكن أكثر قربًا للتفاوض من أجل شروط أفضل لتسوية العنف الدائر (ماسون وفاينجارتن وفيت ١٩٩٩).

٢- النوع الثاني: هو وقف إطلاق النار المستقر الذي لا يصل إلى تسوية نهائية، وعادةً ما تنتهي النزاعات دون حل محدد لأسباب الصراع (كريج وجورج ١٩٩٥،٢٢٩).

وهذه الحالات تشمل الحالات التي يمكن فيها فصل المتقاتلين وحيث يسمح وقف إطلاق النار للأطراف بالوصول إلى تسوية مؤقتة دون بلوغ حل نهائي للصراع. ومن أمثلة ذلك اتفاقية وقف إطلاق النار بين الهند وباكستان (١٩٤٩)، واتفاقية الهدنة الكورية (١٩٥٣)، واتفاقية وقف إطلاق النار في الصحراء الغربية (١٩٩١).

وعادةً ما تتواجد هذه الحالات من حالات وقف إطلاق النار في إطار النزاعات داخل البلد الواحد وصراعات الحكم الذاتي وتقرير المصير (فيرون ولايتن ٢٠٠٧).

٣- النوع الثالث: وهو وقف إطلاق نار محدود يهدف بالأحرى إلى تقليل العدوان عن إنهاء العنف إجمالا. وعادةً لا يُشار لهذا كمسمى وقف إطلاق النار، ولكن بمسمى آخر مقبول سياسيًّا.

هذه الحالات لوقف إطلاق النار المحدود التي تحدث في سياق عملية سلام قابلة للتطبيق تتبعها اتفاقات إطار عمل تعلن عن مبادئ للتسوية، وتختتم بتسويات نهائية تسعى لحل القضايا الماثلة وتسعى لوقف إطلاق النار. وقد كان الصراع في كلٍّ من السلفادور وما بين شمال وجنوب السودان مثالا، حيث تم الحد من التصعيد وإنهاء النزاع بهذه الطريقة.

ملاحظات ختامية

تُعتبر عمليات وقف إطلاق النار دائمًا نقطة بداية في عمليات السلام، فهي مفيدة لخلق مساحة لانعقاد مباحثات السلام، وتُساعد في بناء الثقة بين الأطراف، والسماح لجهود الإغاثة الإنسانية بالدخول، ولذا فإن فشل وقف إطلاق النار قد يعود بعملية السلام للوراء بشكل هائل يتسبب في إراقة مزيد من الدماء، وتُنبئ حالات الفشل المتعاقبة بصراع مستمر قد تصبح معه جهود الوساطة تقريبًا مستحيلة. وهكذا بينما يساعد وقف إطلاق النار في خلق معايير لبناء الثقة فإن الفشل فيه يحطمها.

ولسوف يصبح الوسطاء في حاجة لتقييم المدى والغرض من وقف إطلاق النار بعناية، وتحمل الضغوط الدولية للوصول لوقف إطلاق نار دائم، حتى تتمكن الأطراف المتقاتلة من إدراك أن كفة تكلفة تسوية الصراع الدائر تَرْجَح في مقابل بقائه مستمرًّا (زارتمان ٢٠٠٠).

ويُشير البحث إلى أنه دائمًا ما يُنصح الوسطاء المتطلعون إلى حل النزاع والحد من التكلفة البشرية والمادية له بالسعي نحو وقف الاقتتال بعد اتفاق الفصائل المتناحرة من حيث المبدأ حول كيفية التعامل مع القضايا السياسية الكامنة في الصراع (ماهيو ٢٠٠٧).

في الحروب الأهلية، قد يسعى المتمردون للحصول على السلطة في المركز (تغيير النظام)، أو السلطة في المحيط الخارجي (الإقليم والانفصال)، حيث يكون الرد الحكومي دائمًا قمع المتمردين، فإنه من المرجح أن يحدث التفاوض على وقف إطلاق النار بشكل مبكر نسبيًّا في النزاعات الانفصالية (فيرون ولايتن ٢٠٠٧)، وذلك لأن في النزاعات الانفصالية قد يتم تقاسم السلطة دون الحاجة لتدمير أي من الطرفين.

أما في حالة الصراعات الخاصة بالوصول للسلطة فإنها حرب ضروس حتى الموت، ويعلم المتمردون أن الحكومة قد تتراجع في التزاماتها لإنهاء الحرب حال استحواذها على السلطة، وتعلم الحكومة أن بقاء النظام غير ممكن بشكل كبير حال

استحواذ المتمردين على مركز السلطة. ولتحقيق وقف إطلاق نار في الحروب الأهلية الدائرة من أجل الوصول للسلطة فإن ذلك يتطلب خلق معايير مبتكرة لاقتسام السلطة في التسوية النهائية، وضمانات لبقاء النظام، في حين فرض إجراءات عقابية تتعلق بالانتهاكات الخاصة بالإصلاحات الحكومية (فيرنر ويون ٢٠٠٥).

وتُظهر الصراعات الحديثة التحديات المعقدة التي تُواجه جهود الوساطة لوقف إطلاق النار. إذا كان وقف إطلاق النار هو الخطوة الأولى في عملية السلام، فإن الموافقة على الشروط المسبقة يبدو أولى الخطوات للوقف. من سيُدرَج في العملية؟ هل يجب الاعتراف بقادة التمرد والمتطرفين أو استبعادهم لتسهيل الوصول إلى وقف إطلاق نار؟ هل يجب أن يتوقف العنف أولا أو أن تبدأ المباحثات أولا؟

وقد تتعثر الكثير من الجهود للوصول لوقف إطلاق النار في تلك المرحلة من الاتفاق على الشروط المسبقة، حتى عند الوصول لاتفاق بشأن الشروط المسبقة لوقف إطلاق النار، فإنه لا ضمانة لاستمراره.

ودائمًا ما ينظر إلى وقف إطلاق النار المستقر على أنه ضرورة من أجل تسوية النزاع، ولكن هل السعي من أجل وقف إطلاق النار يصرف الانتباه والموارد بعيدًا عن الجهود الأكثر تحديدًا لإيجاد تسوية دائمة؟ هل هناك سياقات بعينها حيث يصبح وقف إطلاق النار ضرورة مبدئية لتسوية نهائية وسياقات أخرى حيث لا يهم ذلك؟.

هذه التساؤلات تبرز أنه لا شك في وجود الرغبة لإنهاء العنف، إلا أننا بحاجة إلى المزيد من البحث الأكاديمي في أهمية وقف إطلاق النار وتسوية النزاعات والعلاقة بينهما.

المراجع

1. Chan, Steve. 2003. «Explaining war termination: A boolean analysis of causes.» Journal of Peace Research 40 (1):49-66.
2. Craig, Gordon Alexander, and Alexander L George. 1995. Force and statecraft: diplomatic problems of our time: Oxford University Press.
3. Ebersole, Jon. 2000. «Health, Peace and Humanitarian Cease-fires.» Health in Emergencies 8 (1):7-8.
4. Fearon, James D, and David D Laitin. 2007. «Civil war termination.» Conference paper.
5. Fortna, Virginia Page. 2004. Peace time: Cease-fire agreements and the durability of peace: Princeton University Press.
6. Hartzell, Caroline A. 1999. «Explaining the stability of negotiated settlements to intrastate wars.» Journal of Conflict Resolution 43 (1):3-22.
7. Hay, Robin. 1990. Humanitarian ceasefires: An examination of their potential contribution to the resolution of conflict. Vol. 28: Canadian Institute for International Peace and Security.
8. Höglund, Kristine. 2004. «Negotiations Amidst Violence Explaining Violence-Induced Crisis in Peace Negotiation Processes.» Interim Report presented at International Institute for Applied Systems Analysis, Laxenburg, Austria.

9. Kleiboer, Marieke. 1994. «Ripeness of conflict: a fruitful notion?» Journal of Peace Research:109-116.
10. Mahieu, Sylvie. 2007. «When Should Mediators Interrupt a Civil War? The Best Timing for a Ceasefire.» International Negotiation 12 (2):207-228.
11. Mason, T David, Joseph P Weingarten, and Patrick J Fett. 1999. «Win, lose, or draw: predicting the outcome of civil wars.» Political Research Quarterly 52 (2):239-268.
12. Schneider, Barry. 1987. Terminating Strategic Exchanges: Requirements and Prerequisites. Boulder: Westview Press.
13. Smith, James DD. 1995. Stopping wars: Defining the obstacles to cease-fire: Westview Press Oxford.
14. Wagner, R Harrison. 2000. «Bargaining and war.» American Journal of Political Science:469-484.
15. Werner, Suzanne, and Amy Yuen. 2005. «Making and keeping peace.» International Organization 59 (02):261-292.
16. Zartman, I William. 1989. Ripe for resolution: Conflict and intervention in Africa: Oxford University Press New York.
17. Zartman, I William. 2000. «Ripeness: The hurting stalemate and beyond.» International conflict resolution after the Cold War:225-250.
18. Zartman, William I. 1985. Ripe for Resolution. Conflict and Intervention in Africa, New York. Oxford.

المركز الإقليمي للدراسات الإستراتيجية بالقاهرة - مجموعة أكسفورد للأبحاث
٢٠١٥